قانون أسواق مدينة الجزائر

(1107 . 1117هـ/ 1695 . 1705م)

لمتولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد

تحقيق وتقديم وتعليق

أ.د. ناصر الدين سعيدوني

البصائر الجديدة
للنشر والتوزيع

الإيداع القانوني: 4436-2012
ردمك: 7-81-988-9947-978

البصائر الجديدة
للنشر والتوزيع

حي الدوزي 3 رقم 411 باب الزوار - الجزائر
الهاتف فاكس: 20 45 20 21 (0) 213+
: 0554 86 03 34
البريد الإلكتروني: darelbasair@yahoo.fr

فهرس المحتويات

تقديم

د. معاوية سعيدوني

إنه لشرف عظيم بالنسبة إلي أن أقدم للقارئ هذه المجموعة من الكتب القيمة الصادرة عن البصائر الجديدة والتي حرص مؤلفها الأستاذ د. ناصر سعيدوني على نشرها في أحسن صورة، لتكون تتويجا لمسيرة طويلة ومثمرة في البحث والدراسة، ولتكرس مشوارا علميا حافلا، ولتؤكد حضورا فكريا فاعلا، ولترسخ مكانة أكاديمية قوية.

ولقد سمحت له الظروف، خلال السنتين الأخيرتين، بعد توقفه عن مهمة التدريس - وهي مهمة مضنية تستهلك الوقت والجهد - بتخصيص جلّ وقته للتأليف والتنقيح والمراجعة؛ لتطل هذه الكتب على القراء في شكل مناسب وأسلوب متقن، وساعدته على ذلك رغبته الجامحة والمتجدّدة في الكتابة والنشر، وقدرته على صياغة الأفكار وصقلها والتي هي نتاج تجربة طويلة في المجال الأكاديمي والثقافي دامت قرابة نصف قرن.

ويؤكد إصدار هذه الكتب - التي يُنشر بعضها لأول مرة ويعاد نشر بعضها الآخر مزيدا منقحا - الأهمية البالغة التي يوليها الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني للكتابة والتدوين والنشر، فهو من القلّة من المؤرخين والمثقفين والباحثين الجزائريين الذين يكتبون ويصرون على الكتابة، فهو يجد متعة فيها، ويرى أنها المهمة الأولى للمثقف والأستاذ الجامعي، فبدونها يتحول النشاط الأكاديمي إلى تمرين خطابي، وفي بعض الحالات إلى إسهال شفوي لا طائل منه؛ لأنه لا يترك أثرا ولا يخلف شواهد تغني المكتبة العربية عموما والجزائرية خصوصا. وهي مكتبة تظل فقيرة كمًّا ونوعًا مقارنة

بما تنتجه عوالم ثقافية أخرى، حتى إن دولا صغيرة سكانا ومساحة تطرح نخبها إلى الأسواق أضعافا مضاعفة من الكتب مقارنة بما يُنشر في العالم العربي الإسلامي قاطبة. وإن هذه الظاهرة المخيفة المربكة التي نتهاون في قراءة أبعادها، ما هي إلا بعد من أبعاد التخلف الثقافي والحضاري والعلمي الذي نعاني منه أمام الغرب خصوصا والعالم عموما. أوَلاَ يعلم أولئك الذين يتغنون بخطب النضال والحقوق المهضومة والذين يرون أن الكتابة والإنتاج الفكري والعلمي ما هو إلا ترف هم في غنى عنه أنه في الفترة ما بين 1980 و2000، سُجلت في دولة صغيرة تُسمى إسرائيل 7.652 براءة اختراع مقارنة بـ: 367 براءة اختراع في الدول العربية مجتمعة( )، إن هذه الأرقام تكفي وحدَها لفهم اختلال ميزان القوى والعجز العربي المزمن عن مواكبة تطورات العصر.

ومما زاد الطين بلّة ترويج وتهليل بعض الدوائر في النخب اليسارية والشعبوية المتحكمة في دواليب الإعلام والإدارة للثقافة الشفوية والفلكلورية، بل وعملها على الحط من قيمة الثقافة المكتوبة الأكاديمية، خاصة العربية منها، بحجة محاربة «النزعة النخبوية»، ورفع شعار ملء البطون قبل العقول، حتى أصبحنا شعوبا لا تكتب ولا تكلف نفسها عناء القراءة المتفحصة ومحاولة الفهم العميق، وترضى بالثقافة السطحية الجاهزة التي تروجها الخطب الجوفاء لدوائر ادعت احتكار الحقيقة وظلت حبيسة الفكر الأحادي منذ ستينات القرن الماضي! وهذا ما يجعل كل من يكتب كتابة هادفة وجادة اليوم وفي الوضع الراهن جديرا بالتقدير والتنويه والتشجيع، لاسيما وهو غالبا ما يواجه التضييق والإلغاء والتجاهل من أبواق الإعلام الرديء، إذا تجرأ على التفكير والنقد والتحليل وعلى الخروج عن القوالب الفكرية الجاهزة؛ إذ يصبح آنذاك مشبوها ومتهما بالتشاؤم والانهزامية في أمة مخدرة ترجو فرجا طال انتظاره...

إن الكتب التي يقدمها الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني للقراء، تتميز بالتعدد والتنوُّع في موضوعاتها وآفاقها التاريخية والفكرية، فهي تسمح بتتبع خطى الأستاذ الدكتور في مساره العلمي وتطور اهتماماته والإشكاليات التي طرحها على مر السنين، كما تظهر بوضوح توجهه أكثر فأكثر نحو اكتساب ثقافة موسوعية تتعدى حدود التخصص التاريخي الضيق إلى طرح حضاري شامل. وهذا ما يتبين لنا من تصنيف هذه الكتب حسب المواضيع التي تتناولها.

فالمجموعة الأولى تتعلق بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في العهد العثماني، وهو المدخل الذي ولج منه الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني إلى عالم البحث التاريخي في فترة السبعينات من القرن الماضي، وهو الأساس الذي شيّد عليه تخصصه الأكاديمي، وهو الموضوع الذي كتب فيه أطروحاته الجامعية. وقد حاول الأستاذ الدكتور تقديم هذه الكتب للقارئ تقديما لا يتوقف عند حدود الاختصاص العلمي الضيق، وإنما بشكل قد يستهوي القارئ المهتم بالتاريخ الجزائري عموما ويجعله يتلمس الشواهد الاقتصادية والاجتماعية لحضور الأمة الجزائرية في التاريخ قبل الاحتلال الفرنسي. وتضم هذه المجموعة الأولى كتب: «تاريخ الجزائر في العهد العثماني» الذي يركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية دون إهمال الأبعاد السياسية، و«الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية» الذي يؤسِّس لمقاربة مقارنة بين تاريخ أقطار المغرب العربي في العهد العثماني، و«ريف إقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)»، وهو الترجمة العربية لأطروحة جامعية ضخمة كُتبت باللغة الفرنسية للحصول على درجة دكتوراه دولة، و«النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)»، وهو أطروحة جامعية للحصول على دكتوراه الدور الثالث، ومخطوط «قانون أسواق مدينة الجزائر (1107 - 1117هـ/ 1695 – 1705 م) لمتولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد».

أما المجموعة الثانية من الكتب في هذا التصنيف، فتضم دراسات متخصصة متنوعة، وهي عبارة عن أبحاث علمية دقيقة في مواضيع شتى في التاريخ الجزائري، نشرها المؤلف طيلة مشواره الأكاديمي في مجلات علمية، وجمعها في شكل كتب حسب مواضيعها، وهي: «ورقات جزائرية»، وهي دراسات وأبحاث متنوعة وشيقة في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، و«دراسات أندلسية» تتطرق للحضور والتأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر بما يؤكد وحدة الغرب الإسلامي وتواصل أقطاره قبل ضياع الأندلس وبعده، و«دراسات تاريخية في الملكية والجباية» باعتبارهما مكونين أساسيين في تنظيم المجتمعات وفي تبلور شخصية الأمم، و«الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر)»، وهو مجموعة دراسات أكاديمية وبحوث علمية في موضوع الوقف الذي

ازداد اهتمام المؤلف به خلال السنوات الأخيرة باعتباره ظاهرة مجتمعية ودينية لا يمكن فهم طبيعة المجتمع الجزائري خاصة الحضري منه قبل الاحتلال دون الرجوع إليها. وتُلحق بهذا الكتاب «أعمال ندوة الوقف (الجزائر، 2001)» التي أشرف المؤلف على تنظيمها، و«الكشاف الخاص بأدبيات الوقف في الجزائر» الذي يتضمن بيبليوغرافيا أولية بمصادر ومراجع الوقف في الجزائر لا يمكن لأي باحث في هذا المجال الاستغناء عنها.

وتُظهر عناوين المجموعة الثالثة بوضوح اتساع الأفق التاريخي والمجال البحثي للأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني، الذي لم يتقوقع بين جدران التخصص الضيق في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فهي دراسات ووثائق قيمة في التاريخ الجزائري حرص المؤلف على نشرها، وهي: «عصر الأمير عبد القادر» الذي أسس فيه لمقاربة جديدة لأبعاد شخصية الأمير عبد القادر تتجاوز المقاربة التقليدية القائمة على فكرة الزعيم البطل إلى تحديد موقع الأمير من عصره وبيئته، و«القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط، للحاج أحمد بن عبد الرحمان الشقراني» وهو مخطوط يدلنا على أوضاع الغرب الجزائري بالتحديد خلال حقبة مهمة من القرن التاسع عشر، و«الشرق الجزائري (بايليك قسنطينة) أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف (مراسلات وتقاييد ومذكرات وتقارير)» الذي يتضمن وثائق تاريخية أولية قيمة تفيد الباحثين في التاريخ الجزائري، و«رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1732)» التي تقدم صورة لأوضاع الجزائر من منظور عالم ورحالة بعيد عن البيئة الجزائرية، مما يكسبها طبيعة الوثيقة التاريخية القيمة، وفي نفس الإطار يندرج كتاب «مدينة الجزائر من خلال تقاييد وأوصاف الرحالة والجغرافيين والمؤرخين». ويتضح من هذه العناوين اهتمام المؤلف بالمخطوطات التاريخية وبأدب الرحلات والتقاييد الذي يشكل معينا لا ينضب بالنسبة للمؤرخ الذكي الذي يعرف كيف يستخلص منه المعلومات ويطرح من خلالها الإشكاليات الحقيقية للتاريخ.

وفضلا عن توجهه لتوسيع آفاقه البحثية، نلاحظ أن الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني نحا، خاصة خلال السنوات الأخيرة، منحى فكريا نقديا وأصبح

له اهتمام بالقضايا الحضارية التي يصبح التاريخ من دونها جمعا وعرضا عقيما للمعلومات، وهذا ما يتبين من عناوين المجموعة الرابعة من الكتب والتي تضم: «في الهوية والانتماء الحضاري» وهو كتاب يطرح قضايا جوهرية تمس تبلور الشخصية الجزائرية ويشكل عدم البت فيها والعبث بها قنبلة موقوتة تهدد تماسك المجتمع الجزائري ووجود الدولة الجزائرية مستقبلا، و«الجزائر، منطلقات وآفاق» وهي مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية أرادها المؤلف أن تكون مرآة عاكسة ينظر من خلالها المجتمع الجزائري إلى ذاته من دون مزينات ومغالطات، و«في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري» الذي يعرض فيه تجربته وتفاعله مع محيطه الثقافي والفكري وتقديره للرجال والمواقف.

هذا، ولم يحصر المؤلف اهتمامه بالمجال الجزائري والمغاربي، فقد أبدى اهتماما، خصوصًا في الفترة المتأخرة، بتاريخ أقطار المشرق العربي والغرب الأوربي. وهذا ما تؤكدُهُ عناوين المجموعة الخامسة في هذا التصنيف، وهي: «دراسات وترجمات في تاريخ المشرق العربي» تتطرق لبعض الإشكاليات الجوهرية في تاريخ المشرق وتؤسس لتاريخ مقارن بين أقطار المشرق والمغرب ولكتابة تاريخ عربي متكامل، و«الاستيطان اليهودي في فلسطين»، وهو ترجمة أطروحة جامعية أنجزت في ثلاثينات القرن الماضي، وتظهر المشروع الصهيوني وأبعاده من منظور المدافعين عنه، و «مسائل في التاريخ الأوربي والمعاصر» التي تسمح للقارئ بفهم الأسس الفكرية التي قامت عليها الهيمنة الأوربية على العالم خلال القرون الأربعة الأخيرة.

ويحاول الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني من خلال هذه المواضيع التأسيس لمقاربة تاريخية مقارنة تسمح بالنظر إلى التاريخ الجزائري والمغاربي من نافذة أكبر وأفق أوسع من خلال استخلاص الدروس والاستنتاجات من التطور التاريخي لمجالات متاخمة أثرت ولا زالت تؤثر في سيرورة التاريخ الجزائري والمغاربي.

هذا وإلى جانب اهتماماته الفكرية والحضارية التي أغنت مقاربته التاريخية المتخصصة، لم يُغفل المؤلف وهو الأكاديمي والأستاذ الجامعي المتمرس، الجانب المنهجي والمعرفي في مؤلفاته، فالمجموعة السادسة في هذا التصنيف

تضم عصارة جهوده في فهم ماهية التاريخ وكيفية التعامل مع النصوص التاريخية وتحليلها ومناهج الكتابة التاريخية المتبعة. وهذا ما تؤكده عناوين الكتب المنشورة في هذا المجال، وهي: «أساسيات منهجية التاريخ» وهو كتاب يفيد الطالب المبتدئ والباحث المتمكن على حد سواء؛ لما فيه من دقة وتفصيل لأبعاد منهجية البحث التاريخي، و«تطور الكتابات التاريخية من جهد فردي إلى مفهوم حضاري»، وهو كتاب شامل جامع لتوجهات الكتابة التاريخية منذ العصور القديمة ويقدم قراءة موسوعية للمراحل الكبرى لتطور الكتابة التاريخية والمساهمين فيها في مختلف المجالات الحضارية، و«في الشأن الخلدوني» وهو كتاب خص به المؤلف المؤرخ المغاربي الكبير وضمّنه تحليلا منهجيا لمقاربته التاريخية وحاول المقارنة بينه وبين بعض كبار مؤرخي عصر النهضة في الغرب الأوروبي.

ولا تقل أهمية عن كتب المؤلف في المنهجية التاريخية، مدوناته التراثية الموسوعية، علما منه يقينا أن الكتابة التاريخية تنطلق من المعرفة التاريخية التي تختزنها كتب التراث فكان له في هذا المجال: «من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي (تراجم مؤرخين و رحالة و جغرافيين)» الذي يُعرف القارئ بالشخصيات التي نسجت خيوط التاريخ المغاربي بكتاباتها وتقاييدها، وفي نفس السياق يندرج «الكشاف» المتضمن الإسهام المغاربي في مجال المعارف الإنسانية (تاريخ - جغرافيا - رحلات - سير - مناقب - نوازل - أحكام - تقاييد - برامج - فهارس) محاولة إحصائية وتقييمية (من القرن 1 - 14 هـ 7 ت 20 م).

كما تُضاف إلى مجموعات الكتب المنشورة هذه ثلاثة عناوين باللغة الفرنسية، وهي منشورة بالعربية أيضا:

1. L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830).

إهداء

إلى زوجتي جمانة، إلى إبني معاوية

اللذين كانا لي نعم العون وخير المساعدة على تحقيق هذا المخطوط، فلهما مني الامتنان والعرفان بالجميل.

تقديم المؤلف

في إطار الجهود الرامية إلى التعريف بالتراث الثقافي الجزائري، ونشر المصادر الأولية المتعلقة به، آليت على نفسي أن أقوم بتحقيق ونشر إحدى الوثائق التاريخية المتعلقة بالجانب الاقتصادي[1]، وهذه الوثيقة هي عبارة عن تقاييد مسجلة في كناش صغير يتألف من مائة وست عشرة صفحة (116 ص) من الحجم المتوسط (9 على 15 سنتمترا)، أغلبها ترك بدون تقاييد، بحيث لا تتعدى الصفحات التي سجلت فيها المعاملات الثلاثين صفحة مسجلة بخط مغربي واضح بالحبر الأسود مع بعض الكلمات بالخط الأحمر.

ظل هذا المخطوط مودعا بقسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 1670 ومسجلا بعنوان "أوامر تركية"[2]، على أننا نفضل أن يكون عنوانه: "قانون أسواق مدينة الجزائر"، وذلك استنادا إلى العبارة الواردة في أول صفحة من هذا المخطوط والتي وردت بهذه الصيغة: "هذا قانون على بركات الله خاص في مدينة الجزائر أدامها الله للإسلام"، وتماشيا مع مضمون المخطوط نفسه الذي يتعلق بنظام الأسواق وطرق المعاملات وكيفية البيع والشراء واستخلاص الرسوم والقيام بالخدمات والالتزام بالواجبات. وهذا ما يجعله أقرب إلى طبيعة المادة التاريخية التي يتضمنها.

إن مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" باعتباره أحكاما وتعليمات

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" لعبد الله محمد بن الحاج الشويهد (الشويهد)، مجلة حوليات جامعة الجزائر، عدد 5/ 1990 ـ 1991، ص ص 117 ـ 126.

[2] سجل في فهرس المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية بعنوان مجموعة "أوامر تركية" لمؤلف مجهول تحت رقم 1378 (الترقيم القديم: 1670).

وملاحظات تتعلق بالتعامل اليومي، كان تسجيلا يوميا لكل المعاملات بأسواق مدينة الجزائر، وهذا ما جعل تقاييده الأصلية عبارة عن أوراق كبيرة بها العديد من الأختام المستديرة تتضمن تسجيلات يومية ومعاملات خاصة، وقد مكنتا من الاطلاع على صورة من هذه الورقات الكبيرة الأستاذة الزميلة عائشة غطاس مشكورة بعد أن عثرت عليها بدورها أثناء تحضيرها رسالتها حول "الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر" [1]. وبمقارنة هذه الأوراق الكبيرة بما هو مسجل في المخطوط الذي قمنا بتحقيقه اتضح لنا أن مجمل المعاملات التي تضمنتها أختام الأوراق الكبرى قد نقلت في مجملها من طرف أحد الكتاب لتأخذ شكل المخطوط الذي رجعنا إليه وقمنا بتحقيقه والتعليق عليه[2].

أما اسم كاتب مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر"، فهو وإن لم يثبت اسمه في مستهل المخطوط أو يذكره في نهايته، فإنه يمكن التعرف عليه من خلال عدة إشارات وردت في سياق تسجيله لبعض المعاملات المالية والمبادلات التجارية، فهو متولي سوق الجزائر والمكلف بتسجيل ما يجري بها من معاملات: عبد الله بن محمد بن الحاج يوسف الشويهد، والذي ورد في نسخة المخطوط المحققة باسم الشويحات، على أنه بالاطلاع على وثائق الأرشيف الجزائري وخاصة ما سجل في وثائق الوقف، يتضح لنا أن لقب صاحب المخطوط الصحيح هو الشويحد وليس الشويحات، وذلك اتباعا للنطق التركي الذي يبدل الدال تاء، فتنطق الشويهد: الشويحات، كما يلفظ محمد: محمت.

ينتسب صاحب المخطوط عبد الله محمد بن الحاج يوسف ابن الشويهد إلى إحدى العائلات الغنية ذات النفوذ والمكانة الاجتماعية المتميزة بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية، فقد تولى العديد من أفراد عائلة الشويهد أعمال التجارة،

(1) عائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر (1700 ـ 1830)، رسالة دكتوراه دولة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2002.

(2) انظر الصورة المثبة لهذه الأوراق بآخر المخطوط.

يتولى بعضهم وظيف متولي السوق أو منصب "أمين الأمناء" المكلف بالإشراف على شؤون الأسواق بمدينة الجزائر والنظر فيها. وقد عرف من أفراد هذه الأسرة اعتمادا على مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" وبالرجوع إلى بعض وثائق الوقف كل من الرايس السعيد الذي يدل لقبه على أنه كان يعمل بالبحر وربما مارس الجهاد البحري، وابنه سليمان الذي اشتغل بالتجارة وتولى منصب أمين الأمناء في ربع الأول من القرن الحادي عشر للهجرة/ القرن السابع عشر الميلادي (1018ـ 1036هـ/ 1609 ـ1626 م)، وهذا ما تثبته وثيقة تحبيس ومعاوضة لأرض بفحص بير رمانة بحمام بحارة الجنان بفحص باب الوادي، والتي ورد فيها اسمه بهذه العبارة: "السيد الحاج سليمان بن المرحوم الرئيس سعيد عرف بالشويهد الأنصاري، بتاريخ (رمضان 1068هـ/ جوان 1658م)[1].

هذا وتعرفنا عدة وثائق للوقف أيضا على بعض أفراد أسرة الشويهد، فيرد في إحدى هذه الوثائق[2] أن للحاج سليمان الشويهد هذا ولدين هما محمد ويوسف وثلاث بنات هن عيشوشة وآمنة وفاطمة. أما ابنه يوسف فقد حافظ على مكانة الأسرة بتوليه منصب أمين الحرف عام 1108 . 1109هـ/1697 م، ثم خلفه في هذا المنصب بحكم المكانة الاجتماعية والعرف ابنه محمد، ثم أعقبه حفيده عبد الله كاتب المخطوط موضوع التحقيق.

لقد استمر وظيف أمين الأمناء في أسرة الشويهد بتولي أمين الأمناء، محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الذي نعثر على اسمه في إحدى الوثائق الخاصة بمداخيل أوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر بتاريخ 1149هـ/1736م، حيث

(1) الأرشيف الوطني الجزائري، وثائق المحاكم الشرعية، علبة 50، وثيقة رقم 4 بتاريخ أوائل رمضان 1068هـ/ جوان 1656م.

(2) وثائق المحاكم الشرعية، علبة 50، عقد بحبس ومعارضة "بلاد" بحفص بئر الرمانة بحمام بحارة الجنان، أوائل رمضان 1068هـ/جوان1658م.

ورد اسمه في محضر مداولات جلسات "المجلس الشرعي "[1] المخصصة لجمع الأموال العائدة من كراء الأملاك الموقوفة على الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر. بعده تولى المنصب ابنه أحمد بن محمد الذي أوردت إحدى وثائق الوقف[2] أسماء أبنائه وهم آمنة ومحمد وكيل فقراء الحرمين وشاوش بيت المال، ومصطفى الذي خلف والده في منصب أمين الأمناء سنة 1154هـ/1750 م، فكان آخر من تولى هذه الوظيفة من أسرة الشويهد. بعدها يؤول هذا المنصب الاجتماعي المرموق والمهمة الاقتصادية ذات التأثير والنفوذ إلى أسرة ابن حساين التي تحتكر بدورها أمانة الأمناء بمدينة الجزائر ابتداء من منتصف القرن الثاني عشر للهجرة/ الثامن عشر الميلادي (1166هـ/1752 م)[3].

يتضح لنا من خلال تتبع تاريخ أسرة الشويهد، أن صاحب مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر " وهو عبد الله بن محمد بن الحاج يوسف كما ورد في المخطوط، وإن كان دالفان أشار إليه في تاريخ باشوات الجزائر باسم عبد القادر بن الحاج يوسف، وهذا ما نستبعده ونعتبره من قبيل الهفوات التي قد يقع فيها المؤرخ عند نقل الأسماء.

أما الفترة التي يعود إليها المخطوط والتي سجلت فيها تقاليد أسواق مدينة الجزائر فهي حسبما يستنتج من الإشارات الواردة في المخطوط، تتعلق بالعشرية الثانية من الربع الأول من القرن الثاني عشر للهجرة (1117 . 1107هـ) الموافقة لأواخر القرن السابع عشر ومستهل القرن الثامن عشر (1695 . 1705م)، وهي فترة حافلة في تاريخ مدينة الجزائر بالنشاط الاقتصادي وبالحيوية الاجتماعية لتوفر السلع والبضائع في الأسواق من جراء نشاط البحرية وما يدره من غنائم بحرية، ولوجود منتجات زراعية وحرفية شجعت عليها الإمكانيات المالية وتطلبها

(1) الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، وثيقة رقم 9، مداخيل الحرمين الشريفين، 1149هـ/1736م.
(2) مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر"، المصدر نفسه.
(3) المصدر السابق.

المستوى المعيشي المرتفع للسكان آنذاك، كما يتضح لنا لاحقا عند استعراض النشاط الحرفي والتجاري بمدينة الجزائر في العهد العثماني.

أما إذا انتقلنا إلى استعراض المخطوط من حيث الأسلوب واللغة والعبارات، فإننا نجد أن مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر " قد كتب بلغة متواضعة تميل إلى العامية،ولا تلتزم بالتعبير السليم، ولا تراعي القواعد النحوية والإملائية، وينعدم فيها الاسترسال والعرض الواضح. فكان كاتب المخطوط كثيرا ما يهمل تاء التأنيث وياء النسبة وأداة التعريف وهاء الضمير. وفي العديد من المرات لا يثبت حتى حروف المد، فهو على سبيل المثال يكتب كلمة الجماعة هكذا "الجماع "، ولفظ شركاء بـ "شرك "، وكلمة الكراء "كر "، ولفظ المعاينة هكذا "المعين "، والزرابي "زراب "، وعبارة القوي بقوته والضعيف بضعفه مثلا يوردها على الشكل التالي "القوي بقوت والضعيف بضعف "[4].

هذا وأن أغلب الكلمات المسجلة في مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" والتي تتصل بأنواع السلع والبضائع وطرق المعاملات مستقاة بل منقولة باللسان الدارج الذي كانت تستعمله العامة، وهو من حيث تعابيره وألفاظه يشكل لغة محلية خاصة تتكون من خليط هجين من الألفاظ المحرفة عن اللغات الأوربية مثل الإسبانية والبروفانسية (الفرنسية الجنوبية) والإيطالية والتركية، بالإضافة طبعا إلى اللغة العربية المحلية لغة السكان الأصليين، وقد عرف هذا اللسان المتميز باستعمال العديد من الكلمات الدخيلة والمحرفة لدى الأوربيين بلغة الفرانكا (Langua Franca)، الأمر الذي انعكس على لغة المخطوط، فجاءت عباراته مستعصية على الفهم في كثير من الأحيان غريبة غير مفهومة حتى بالنسبة للقارئ الجزائري العادي. وهذا ما لاحظه المستشرق جورج دالفان (Delphin) عندما أراد ترجمة فقرات من هذا المخطوط إلى الفرنسية فتوقف عند الصفحة الأولى باعتبار أن غموض لغة المخطوط تجعل الترجمة غير ممكنة إذا لم يتم الرجوع

(4) انظر مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر"، النسخة الأصلية، صفحات: 33، 35، 37، 52 و54.

إلى الأشخاص المسنين العارفين بالألفاظ المتداولة في مدينة الجزائر العثمانية، فقد كتب معلقا على هذا المخطوط: "أن مجموعة هذه التقايد (قوانين أسواق مدينة الجزائر) تستحق الترجمة والنشر، على أن أسلوبها المتقطع والمتداخل ولغة العامة التي سجلت بها، تفرض على المحقق الذي يقوم بترجمتها التعرف على تلك اللهجة لفك ألفاظها الغامضة التي لم تعد معروفة اليوم؛ ولهذا أصبح الحصول على معلومات مفيدة من هذا التقييد يتوجب معه الرجوع إلى اليهود المسنين بمدينة الجزائر الذين تعرفوا على هذه اللهجة العامية من التجار الجزائريين الذين كانوا يستعملونها "[1]. ولعل هذا ما ترك هذا المخطوط حتى اليوم بدون تحقيق ونشر، لأنه لا يمكن نشره بلغته الأصلية غير المفهومة التي تتطلب قبل كل شيء شرحا للدلالات والألفاظ ومعاني العبارات التي لم تعد مستعملة اليوم[2].

إن تعذر فهم اللغة التي كتب بها المخطوط واستحالة التعرف على مدلولات عباراته في كثير من الأحيان، دفعنا إلى وضع ترجمة عربية حرصنا أن تكون سهلة الأسلوب واضحة المعاني قدر الإمكان، مع إثباتنا للنص الأصلي للمخطوط وشرحنا للعديد من الكلمات التي وردت في الترجمة العربية والتي يصعب فهمها خارج سياقها التاريخي وفي معزل عن دلالاتها الوظيفية أو التي قد لا يفهم النص

(1) Delphin. Histoir des Pachas d' Alger de 1515 à 1745, In jornal Asiatique, avril juin 1922, pp, 173.

(2) لقد حاول بعض الباحثين نشر المخطوط لكنهم اصطدموا بغموض لغته وتداخل مادته والتباس عباراته، كما أن العديد من الباحثين رغم تعرفهم على أهمية المخطوط وحاجتهم إلى مادته إلا أنهم لم يستطيعوا الانتفاع به على الوجه المطلوب، وكان من أوائل من رجع إلى هذا المخطوط الأستاذ د. موسى لقبال في دراسته حول: "الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص ص. 85 87، وقد تأكدنا من هذه الصعوبة خلال تحقيقنا للمخطوط والذي كلفنا عدة سنوات. ولعل أحسن دراسة تحليلية لبعض جوانب المخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر هي التي قام بها الباحث الأستاذ هواري تواتي في دراسته حول: النقابات المهنية بمدينة الجزائر في العهد العثماني، انظر:

H Touati, Les corporqtion de métiers à Alger à l' époque ottomane. In revue d'histoir maghrébine, Zaghouane . Tunisie, N° 47-48/1987, pp 267-292Û

بدون توضيحها، وهذا حتى نتجنب ما وقع فيه الأستاذان الفاضلان الشيخ أحمد توفيق المدني عندما حقق تقايد شريف الزهار[1]، والشيخ نور الدين عبد القادر عندما نشر تقايد ابن المفتي بعنوان "صفحات من تاريخ الجزائر "[2]، فكلاهما ألغى النص الأصلي لغموضه وعاميته واستعاض عنه بلغته وبأسلوبه الخاص، مما حرم القارئ من التعرف على تقايد الزهار وتسجيلات ابن المفتي بألفاظها الأصلية وبالأسلوب الذي كتبت به، الأمر الذي يحد من الاستفادة بهما ولا يمكن الباحث من التعرف على السياق الذي كتبت به والمستوى اللغوي الذي تعكسه أو تعبر عنه.

هذا وحتى تكتمل الفائدة من المخطوط فقد حرصنا على إثبات أرقام الصفحات في النص الأصلي باللغة المحلية وفي نص الترجمة إلى العربية الملحقة به. كما أننا حاولنا قدر الإمكان شرح المفردات المتصلة بالمهن والوظائف والسلع والحرف والمعاملات، وحتى يمكن الاستفادةمن المخطوط فقد وضعنا له فهارس متنوعة وألحقنا به وثائق تتعلق بمهام الأسواق وبالمبادلات التجارية لمدينة الجزائر في العهد العثماني، منها ترجمة الأستاذ إميريت (Emerit) حول الاحياء التجارية بمدينة الجزائر في العهد العثماني[3]، ووثيقة أرشيفية حول معاملات تجارية متعلقة بالجزائر، ووثيقة أرشيفية أخرى تتعلق بالعهد العثماني عن النشاط التجاري لمدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، للكاتب الألماني موريتس فاغنر[4].

(1) الحاج أحمد شريف زهار، نقيب أشراف مدينة الجزائر، مذكرات، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

(2) تقايد ابن المفتي ضمنها نور الدين عبد القادر كتابه: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، منشورات كلية الآداب، جامعة الجزائر، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965.

(3) M. Emerit, Les quartiers Commerçqnts d' Alger à l'époque turque, In revue Algeria, N° 25/1952, pp, 6 132.

انظر ملاحق المخطوط.

(4) أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830 1855م)، الشركة الوطنية للن[illegible] الجزائر، 1975، ص ص. 62 63 (وصف موريتس فانغر للجزائر).

ل المحتسب بما يعرض في السوق، فيتشاور مع موظفي الديوان، وقد يأخذ
أي شيخ البلد، ويستمع إلى اقتراحات وملاحظات وكلاء المهن وأمناء الحرف،
قد يعوض المحتسب في حالة غيابه أو تقاعسه على أداء واجباته، وهذا ما جعل
ين الأمناء يحرص على تطبيق أحكام المجلس الشرعي، خاصة فيما يتعلق
أسعار ومقدار المكوس والرسوم، ويشرف على تسجيل ما يتم الاتفاق عليه
هذا الخصوص، وكذلك توثيق ما يعرض على المجلس من مخالفات وقضايا
عاملات، بعد أن يتم الإجماع على ذلك بين موظفي الدولة وفي مقدمتهم بيت
الجي ووكيل الحرج وأمناء الحرف وممثلي الجماعات (مقدمين) وشيخ البلد،
ورد في مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" على سبيل المثال: "أن سليمان
الشويهد أمين الأمناء قد حضر اتفاقا بين جماعة بني ميزاب والكواشين بجانب
ن كاهية البايليك وضابط من الحامية برتبة آيا باشي (1100هـ/ 1609م)[1]. كما
ت الموافقة مع عبد الله محمد بن الحاج يوسف القاضي وسليمان المحتسب
ن صاحب السعادة على أن يكون سعر رطل السمن ثمانين درهما، ورطل
ت بدينارين وثمانية دراهم"[2].

هذا بالإضافة إلى أن مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" يعرض
باب للتعامل التجاري اليومي، مما يعطي لنا فكرة متكاملة عن أنواع الحرف
خدمات المتوفرة بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، ويعرفنا بالخصوص على
المتعاملين بالسوق مثل الدلالين والحمالين والجلابين (تجار المواشي)
زانين (القائمين بالوزن) وأصحاب المهن المختلفة التي لها اتصال بالنشاط
اري بالسوق مثل الحدادين والفخارين والقزازين والنحاسين وصانعي
اشي والأحذية وغيرهم، مع ذكر ما كانوا يلتزمون به من قوانين وما يتمتعون
حقوق وما كان يترتب عليهم من واجبات، فهو يعرفنا بذلك على الطريقة

طوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" المصدر نفسه.
صدر نفسه.

المتبعة في تحديد أسعار المواد الغذائية المعروضة للبيع، والتي يطلب من التجار الالتزام بها حتى لا يتعرضوا إلى العقوبات، ويسجل لنا كيفية التشاور وتبادل الآراء للوصول إلى إجماع بشأن القضايا المطروحة، كما يعطي لنا فكرة عن العوائد المستحقة مقابل خدمات الفئات المختلفة من العاملين بالسوق مع تحديد دقيق لمجال نشاطهم وصلاحياتهم في إطار المهن الموكلة إليهم.

هذا وإن مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر " يعرفنا كذلك على أهم المواد الاستهلاكية المعروضة في الأسواق، سواء ما كان ينتج منها محليا مثل الأسماك واللحوم والسمن والعسل والتمر والزبيب والتين (الكرموس) والبندق والبلوط والصوف وغيرها، أو ما كان يتم استيراده من الخارج كالسلع الأوروبية مثل الأقمشة الحريرية والقطنية والقصدير والحديد والملح والبارود والقهوة والسكر والفلفل والقرفة، والبضائع الآتية من الأقطار الإسلامية مثل القرمز والعفص والدخان والكافور واللك والبقم واللبان والأرز والزرابي والأقمشة.

وبجانب هذه المعلومات المتصلة بالنشاط التجاري اليومي بأسواق مدينة الجزائر، يتضمن مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر " تقاليد أخرى في شكل قوائم لأهم الأحداث التي عرفتها مدينة الجزائر وبعض الجهات الأخرى من البلاد الجزائرية، وهي في أغلبها تتصل بحدوث الأوبئة واندلاع الحرائق ومهاجمة الأساطيل الأوربية لمدينة الجزائر وقدوم الأندلسيين مع ثبت لولاة الجزائر في العهد العثماني.

هذا وحتى يمكن الإلمام بمضمون مادة المخطوط، فإننا نثبت عناوين الفقرات الرئيسية كما وضعها صاحب المخطوط، والتي اعتمدنا عليها في إثبات محتوى المخطوط (20)، والتي يمكن تحديدها على الشكل التالي:

- عادة أسواق الدلالين وما يؤخذ عليهم من مكس.
- بيان ما تأخذ الجمارك على بعض البضائع المستوردة.

- بيان عن بعض البضائع المصدرة.
- بيان عما يأخذه المحتسب من باعة السوق.
- تحديد أسعار مختلف المبيعات.
- ذكر الصلح الذي وقع بين التبانين والصباغين.
- بيان يخص الحمالين.
- ذكر النزاع الذي وقع بين الصفارين والقزادرية.
- بيان خاص ببعض أصحاب المهن (الحدادين، القزازين، الجلابين).
- بيان بشأن صناعة الأحذية.
- بيان بشأن الأواني الفخارية.
- بيان بشأن الحمامات.
- تحديد الرسوم التي تؤخذ من أصحاب مختلف المهن.
- ذكر ما وقع من خصام بين جماعة بني ميزاب و....
- قضية البستان المكترى من طرف المدعو "الشرشالي ".
- فض النزاع الذي وقع بين بحارة باب عزون وباب الواد وتصالحهم.
- بيان خاص بالأصواف والشواشي.
- تحديد الغرامة المفروضة على بعض أصحاب الدكاكين.
- بيان خاص ببعض القوافل.
- تحديد ما كان يأخذه متولي باب عزون.
- تحديد ما كان يأخذه المحتسب عن مادة الملح.
- واجب صاحب الفندق إزاء الميار والوزان والحمال.
- عرض شكوى الحمالين والنظر فيها.
- ذكر مساهمة بعض الجماعات في القيام بالحراسة.

- تقييد يخص ضيفة رأس العام ومساهمة التجار والحرفيين فيها.
- قائمة بتحديد رؤوس الأموال وحساب الفائدة وثمن البيع.
- ذكر ما على النصارى دفعه من غرامة.
- عرض قضية.
- بيان بشأن شراء الخيل.
- تحديد ما يدفعه المقفولجية والحدادون.
- بيان خاص بمواقيت الحمامات.
- قائمة بأهم الأحداث تخص: "الأوبئة، الحرائق، التوليات، العزل، الوفيات".
- توثيق شهادة كراء أحد البساتين "جنان".
- توضيح حول بعض الأقمشة المستوردة.

إن قراءة متأنية لمخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر"، تفرض على الباحث في التاريخ الاقتصادي الجزائري تسجيل عدة ملاحظات منها أن مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر":

1. يقدم لنا صورة متكاملة للنشاط الاقتصادي وخاصة المبادلات التجارية منها في الفترة العثمانية التي سبقت الانكماش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر مع حلول القرن الثاني عشر للهجرة/ الثامن عشر للميلاد، هذا الانكماش الذي يعود إلى ظروف محلية تتصل بالسياسة الجبائية للحكام وتأثير الآفات الطبيعية التي أضرت كثيرا بالاقتصاد وحدت من نمو السكان وتطور الإنتاج، وكذلك يرجع هذا الانكماش الاقتصادي إلى أسباب خارجية تمثلت خاصة في تطور البلاد الأوربية في وقت ضعفت فيه البحرية الجزائرية، وتناقصت الغنائم، وزاد فيه ضغط الأساطيل الأوربية وتحكم الاحتكارات الأجنبية في المبادلات التجارية للجزائر.

2. يعرض لنا واقع الحياة الاقتصادية في مدينة الجزائر منذ نهاية القرن الحادي

عشر للهجرة/ أواخر القرن السابع عشر للميلاد وما يتصل بها من أحداث سياسية وعلاقات اجتماعية ومعاملات خاصة ووظائف ومهام محددة، وهذا ما يعطي لنا صورة واقعية عن العادات السائدة وظروف التبادل المتبعة في أسواق الجزائر.

3. يعرفنا أيضا على طبيعة المعاملات المالية والتجارية التي تميز بها الحكم العثماني بالجزائر في مجال الأسعار وأدوات الوزن والقياس وأسلوب مبادلة البضائع وظروف تحديد نسبة الفوائد حسب السلع والحرف، وهذا ما يمكننا من أخذ فكرة حقيقية عن الإجراءات المالية والأساليب التنظيمية التي تؤثر وتتحكم إلى حد كبير في القدرة الشرائية والإمكانيات المالية لمختلف الشرائح الاجتماعية.

4. يعكس لنا الواقع الاجتماعي لمدينة الجزائر من خلال أوضاع الجماعات والطوائف التي تأثرت بالتبادل التجاري وخضعت لتنظيمات النشاط الحرفي، فنتعرف مثلا من خلال ما ورد في مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" على وضعية الطوائف التي كان لها حسب المخطوط دور أساسي في التجارة بمدينة الجزائر مثل جماعة بني ميزاب وجماعة الجيجلية وطائفة اليهود.

5. يسمح لنا بأخذ فكرة متكاملة عن النظام الجبائي وطرق استخلاص الضرائب في مدينة الجزائر، فهو يتعرض على سبيل المثال لمهمة صاحب الجمارك ويحدد لنا مسؤولياته في حفظ الرسوم المفروضة على السلع وصلاحياته في استخلاص ما يتوجب على التجار والحرفيين من رسوم وغرامات، وهذا ما يظهر لنا مدى فعالية نظام الحسبة المعمول به آنذاك في الحد من الشكاوي وتطبيق القوانين وإنصاف المتضررين وحفظ حقوق الأفراد والجماعات ومصالح الدولة (البايليك).

***

بمثل هذه المؤشرات والاستنتاجات والدلالات تتأكد لنا أهمية مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر"، مما يجعل منه بحق مصدرا أساسيا في التعرف على

الواقع الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، لا سيما وأنه يتعرض بصدق وأمانة إلى النشاط الحرفي والتبادل التجاري بإجراءاته المختلفة وتنظيماته الخاصة التي تندرج ضمن تقاليد "نظام الحسبة الإسلامي " الذي ظل معمولا به في الجزائر قبل أن يبدأ في التراجع أواسط القرن الثالث عشر للهجرة/ الربع الثاني من القرن التاسع عشر للميلاد، بفعل السياسة المالية الجائرة التي انتهجها الحكام تحت ذريعة تناقص موارد الخزينة العامة، وقبل أن يهمل في الفترة الاستعمارية بفعل تطبيق القوانين الفرنسية الهادفة إلى القضاء على المقومات المادية للمجتمع الجزائري.

هذا ومادام مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر "يعكس الواقع الاقتصادي ويعبر عن الحياة اليومية في الجزائر في الفترة العثمانية، فإنه يصبح من المفيد أن نتعرض بإيجاز في ختام هذا التقديم لأوضاع مدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي (21)، وذلك حتى يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة عامة عن طبيعة النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية السائدة آنذاك، مما يقربه أكثر إلى مضمون مادة المخطوط.

ظلت مدينة الجزائر منذ نشأتها على أنقاض المدينة الرومانية إيكوزيوم من طرف بلكين بن زيري حوالي سنة 339 هـ/950 م مدينة صغيرة تنتسب إلى قبيلة بني مزغناي وتعرف بجزائر بني مزغناي، بعدها خضعت لنفوذ قبائل الثعالبة العربية المقيمة بظاهرها (سهل متيجة) واستطاعت أن تحافظ على استقلالها وأن تصبح مدينة ذات نظام "شبه جمهوري " مستقلة بشؤونها أثناء ضعف الدولة الزيانية منذ الثلث الأخير من القرن الرابع عشر الميلادي، وأثناء ذلك تمكن سكانها من حضر وأندلسيين من اكتساب ثروات ضخمة نتيجة الجهاد البحري الذي كانوا يقومون به ضد سفن النصارى ويحصلون بواسطته على مغانم وفيرة طيلة القرنين الثامن والتاسع للهجرة (الرابع عشر والخامس عشر للميلاد).

لكن اشتداد الصراع بين إسبانيا الكاثوليكية والدولة العثمانية المسلمة أثناء القرن العاشر للهجرة/ مطلع القرن السادس عشر للميلاد، جعل مدينة الجزائر تتعرض للتحرش الإسباني، مما اضطر سكانها إلى التسليم بتبعيتهم لملك إسبانيا

والقبول بمرابطة حامية إسبانية بحصن البينيون (Penon) (917 هـ/1511 م) المقام على إحدى الجزر الواقعة بالقرب من المدينة، وهذا ما حد من نشاط مدينة الجزائر التجاري (917 . 922 هـ/1511 . 1516 م)، ودفع أعيانها وفي مقدمتهم شيخ البلد سليم التومي إلى الاستنجاد بالأخوين المجاهدين عروج وخير الدين بربروسة أثناء إقامتهما بجيجل (922 هـ/1516 م). وقد عمل الأخوان بربروسة بعد أن استقر بهما المقام بمدينة الجزائر على إبعاد الخطر الإسباني، ونجح خير الدين بفعل التهديد الإسباني في إقناع الجزائريين بالانضمام إلى الدولة العثمانية (924 هـ/1518 م)، فأصبحت بذلك مدينة الجزائر مقرا لحكم مركزي قوي وعاصمة للبلاد الجزائرية طيلة الفترة العثمانية (924 . 1246 هـ/1518 . 1830 م).

هذا وقد عرفت مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني رقيا حضاريا ونموا عمرانيا وازدهارا اقتصاديا ملحوظا تمثل خاصة في ارتفاع عدد الأسرى المسيحيين وفي ازدياد الغنائم البحرية التي كان يحصل عليها الجزائريون عن طريق الجهاد البحري طيلة القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة (السادس عشر والسابع عشر للميلاد)، فقدر عدد سكانها بـ 60000 نسمة أوائل القرن الحادي عشر (نهاية القرن السادس عشر للميلاد)، ثم أصبحوا يناهزون 100000 نسمة في أواخر القرن الحادي عشر للهجرة (أواسط القرن السابع عشر للميلاد)، واتسعت أسوارها لتمتد على مساحة 3100 متر مربع تتخللها أربعة أبواب رئيسية هي باب الجزيرة أو باب الجهاد لانفتاحه على البحر وباب عزون الذي كان يعتبر الشريان الحيوي للمدينة لاتصاله بالطرق البرية الموصلة للمناطق الداخلية وباب الوادي الذي يربط المدينة بالفحوص الغربية وباب الجديد الملاصق لحصن القصبة والمتصل مباشرة بهضبة الأبيار وفحصي بوزريعة وبني مسوس.

صاحب هذا النمو الديمغرافي تطور ملحوظ في المرافق العمرانية لمدينة الجزائر، فقد أصبحت تضم عدة حصون أهمها برج الفنار أو حصن المرسى وحصن مولاي حسن وحصن تافورة وحصن أربعة وعشرين ساعة وغيرها، كما

انتشرت بها العديد من القصور الفخمة أشهرها قصر الجنينة مقر حكام الجزائر، في وقت كانت فيه مدينة الجزائر تحتوي على العديد من المساجد الكبرى، أهمها الجامع الكبير (المسجد الأعظم)، والجامع الجديد وجامع السيدة، وجامع سيدي علي الشريف، وجامع الرابطة، وجامع سيدي عبد الرحمن وغيرها. هذا بالإضافة إلى الزوايا الكثيرة المنتشرة في جميع أنحاء المدينة وفي مقدمتها زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي.

أما الوضع الاجتماعي بمدينة الجزائر فقد كان هو الآخر يتميز بوجود عدة شرائح أو طوائف اجتماعية، اشتغلت بمهن محددة واشتهرت بمهارات خاصة أكسبتها مع مرور الزمن وبفعل التقاليد أوضاعا خاصة، وهي في مجموعها تنقسم إلى ثلاث طبقات اجتماعية رئيسية تؤلف طوائف إثنية ومجموعات سكانية متميزة بوظائفها ومهامها ومكانتها الاجتماعية، هي:

طبقة الحضر أو البلدية: تتكون من العائلات التي كانت تقطن مدينة الجزائر قبل مجيء الأتراك، وتزايد عددها بما وفد عليها من الأندلسيين والأتراك والأعلاج، وقد تميزت هذه الطبقة بمكانتها الاجتماعية المرموقة، فأغلب أفرادها يشتغلون بالتجارة، ويمتلكون أغلب المساكن والدكاكين، ويمتهنون العديد من الوظائف المربحة والخدمات الاجتماعية المرموقة، وتندرج ضمن هذه الطبقة الاجتماعية جماعة الأشراف وأهل الأندلس وطائفة الأتراك والكراغلة وبعض الأعلاج المتوطنين.

- البرانية أو الأغراب: وهم الأفراد الذين قدموا إلى مدينة الجزائر من مختلف أنحاء البلاد الجزائرية قصد العمل والإقامة بها، وقد عرفوا بمواطنهم الأولى وانتسبوا إلى أصولهم الريفية بحيث ارتبطت كل طائفة من هذه الجماعة بأعمال معينة وخدمات محددة، أوكل أمر التصرف في شؤونها إلى أمين أو مقدم يختار من بين أفرادها، ويكون على اتصال دائم بالموظفين المكلفين بمراقبتها كالمحتسب وشيخ البلد والمزوار، ومن أهم هذه الطوائف: جماعة

القبائل والجيجلية والأغواطيين والبساكرة وبني ميزاب وغيرهم. هذا وقد اشتهرت خاصة جماعة بني ميزاب بإدارة المطاحن وتسيير الحمامات والمتاجرة بالمواشي، وجماعة البساكرة بحمل المياه إلى المنازل والاعتناء بنظافة الأزقة وحراستها، وجماعة الجيجلية بخدمة الأفران وتحضير الخبز حسبما ورد ذلك في مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر".

- الدخلاء: وهم جماعات الأسرى المسيحيين الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان مدينة الجزائر، فقد قارب عددهم في القرن الحادي عشر للهجرة (السابع عشر للميلاد) ربع عدد السكان، وتلحق بالدخلاء طائفة اليهود التي وفد أغلب أفرادها إلى مدينة الجزائر مع المهاجرين الأندلسيين وأتى بعضهم من أوربا وخاصة من مدينة ليفورن بإيطاليا، ما لبثوا أن اكتسبوا تقاليد وعادات أهالي البلاد واندمجوا اجتماعيا في باقي الجماعات مع احتفاظهم بملابسهم الخاصة وخضوعهم لمعاملات خاصة نظرا لمعتقدهم. هذا وقد استطاعت جماعة اليهود اكتساب ثروات هائلة بفعل اشتغالهم في المعاملات الربوية والسمسرة وبفضل مهاراتهم في بعض المهن اليدوية ذات المردود المادي المرتفع كصياغة الذهب وتطريز الملابس الفاخرة وغيرها.

أما ما يخص الحياة الاقتصادية، فإن مدينة الجزائر عرفت العديد من المهن والصناعات التي وإن لم ترتق إلى المستوى المعروف آنذاك بالبلاد الأوربية إلا أنها كانت تمثل نشاطا تقليديا مهما يعتمد على المهارة اليدوية والتقاليد المتوارثة يهدف إلى سد الحاجيات الضرورية للسكان، وقد انتشرت أغلب المشاغل اليدوية والمهن التقليدية في أزقة عرفت بأسماء الصناعات التي احتضنتها، يراقبها موظفو البايليك من أمثال المحتسب وشيخ البلد وضابط الانكشارية المفوض من الديوان وقياد المهن والوظائف، ويؤطرها "المعلمون" وهم صناع من ذوي المكانة الاجتماعية والأقدمية في الحرفة والمشهود لهم بالمهارة في الصنعة يعرفون بأمناء الحرف أو المهن، وأوكل لهم حق النظر في شؤون الصنعة المختصين بها ومراقبة

الصناع (المعلمين) والعمال اليدويين من حيث الكمية والكيفية ومواصفات السلعة وسعرها، وتختار كل مجموعة من أمناء الحرف من بينها "أمين الأمناء" الذي له حق النظر في مجمل النشاط الحرفي إنتاجا ونوعية، كما أن له صلاحية رفع مطالب أصحاب المهن من خلال اقتراح الأمناء إلى سلطة البايليك.

وحتى يمكن التعرف أكثر على نوعية النشاط الحرفي ومكانته في الحياة الاقتصادية لمدينة الجزائر في العهد العثماني، فإننا نثبت قائمة بأهم الحرفيين مع إثبات صيغة المفرد لكل حرفة اعتمادا على مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر" وبالرجوع إلى وثائق الأرشيف الجزائري (سجلات البايليك ووثائق المحاكم الشرعية) وبعض الدراسات الحديثة المتميزة[1]:

- الباشماقجية (باشماقجي).
- البرادعية (برادعي).
- البراملية (براملي).
- البلاغجية (بلاغجي).
- التبانون (تبان).
- الحاكة أو الحوكية (حوكي).
- الحدادون (حداد).
- الحرازون (حراز).

---

(1) لقد وضعت هذه القائمة اعتمادا على:

- الأرشيف الوطني الجزائري، وثائق المحاكم الشرعية.
- الأرشيف الوطني الجزائري، وثائق البايلك.
- الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال.

- الميارون (ميار).
- النجارون (نجار).

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية فإن مدينة الجزائر قد تميزت أثناء العهد العثماني بكونها مركزا تجاريا هاما وسوقا رئيسية للبلاد الجزائرية وخاصة الجهات الوسطى (دار السلطان وقيادة سباو وبايليك التيطري)، فعن طريق مرساها يتم تصدير واستيراد أغلب البضائع والسلع لمختلف الأقاليم الجزائرية، وإلى أسواقها تتوجه القوافل العديدة الآتية من مختلف الجهات، فكان يحمل إليها فائض إنتاج المقاطعات (بايليكات) المدية (التيطري) وقسنطينة (بايليك الشرق) ووهران (بايليك الغرب) من الحبوب والمواشي خاصة، وتتجه إليها من بلاد القبائل الواقعة إلى الشرق منها أحمال كبيرة من التين والزيتون ومقادير معتبرة من الزيت والشمع والفحم، كما يحمل إليها من فحصها ومن أوطان دار السلطان القريبة منها ما يستهلكه سكانها يوميا من الخضر والفواكه والزبدة والسمن والعسل والحبوب وغيرها، وعادة ما يحفظ جزء من هذا الإنتاج الذي يوجه إلى مدينة الجزائر في مخازن البايليك لوقت الحاجة، بينما يعرض أغلبه في الأسواق العديدة التي كانت تنتشر خاصة في الجزء السفلي للمدينة القريب من البحر والذي يصل باب عزون شرقا بباب الوادي غربا مرورا بالمركز الرئيسي حيث توجد دار الإمارة (قصور الجنينة ودار مصطفى ودار عزيزة...) والمساجد الرئيسية: الجامع الجديد وبتشنين والسيدة وكتشاوة، وقد أمكن التعرف على أسماء ومواقع هذه الأسواق اعتمادا على وثائق المحاكم الشرعية وبالرجوع إلى مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر وبعض الدراسات الحديثة[1]، بحيث يمكن تصنيفها حسب مواقعها، إلى مجموعتين رئيسيتين هما: أسواق المدينة السفلى المنفتحة على البحر وأسواق وسط المدينة المتصلة بالجهات العليا الموصلة إلى حصون القصبة، وكلاهما تتكون من أسواق المهن والحرف اليدوية، ومن أسواق السلع والمواد الغذائية،

(1) نفس المصادر السابقة.

كما هو مسجل في الجدول التالي:

I. أسواق مدينة الجزائر السفلى المنتشرة من باب عزون إلى باب الوادي وحولهما:

1. أسواق المهن والحرف اليدوية:

- سوق البرادعية.
- سوق الحاشية.
- سوق الحدادين.
- سوق الحلفاوين.
- سوق الخراطين.
- سوق الخياطين.
- سوق الذكير.
- سوق الرقاعين.
- سوق السراجين.
- سوق السمارين
- سوق الشبارلية.
- سوق الصفارين (النحاسين).
- سوق الطماجين.
- سوق القبابطية.
- سوق القنداقجية.

2. أسواق السلع والمواد الغذائية:

- سوق الجرابة.
- سوق الخضارين.

- سوق الدلالة.
- سوق الزرع أو رحبة الشعير
- سوق السمن.
- سوق العطارين.
- سوق الفكاهين.
- سوق القبائل.
- السوق الكبير.
- سوق الكتان.
- سوق الملاحين.
- سوق رحبة الفحم.

ب. أسواق وسط المدينة:

1. أسواق المهن والحرف اليدوية:

- سوق البشامقية.
- سوق البلاغجية.
- سوق الخرازين.
- سوق الحصارين.
- سوق الحياكة.
- سوق الذوابة.
- سوق الرصايصية.
- سوق الشقماقجية.
- سوق الشماعين.

- سوق الصباغين.
- سوق الصياغة.
- سوق الغزل.
- سوق الفراجة أو الفراقة.
- سوق الفرارية.
- سوق القزازين.
- سوق المقايسية.
- سوق المقفولجية.
- سوق زنقة النحاس.

2. أسواق السلع والمواد الغذائية:

- بادستان.
- سوق البحر.
- سوق الجديد.
- سوق الحواتين.
- سوق الخضارين.
- سوق الدخان.
- القيصرية.
- سوق اللوح.
- سوق زنقة الديازين.

وترتبط هذه الأسواق بالمرافق العامة من عيون وحمامات وأفران (كوشات) وخاصة الفنادق التي يتوجه إليها المسافرون ويحط بها التجار رحالهم ويتخذون بعض غرفها مستودعات لبضائعهم وسلعهم، وتتوزع هذه الفنادق على أحياء مدينة

الجزائر وإن كان أغلبها في مركز المدينة الواقع بين باب عزون وباب الوادي وباب الجزيرة، حيث يتركز النشاط الاقتصادي وتنتشر الأسواق، وقد أمكن لنا بالرجوع إلى الأرشيف الجزائري وبالاستعانة بإحصاء الباحث تال شوفال، حصر فنادق الجزائر المرتبطة بنشاط الأسواق في القائمة التالية[1]:

- الفندق الجديد ناحية باب عزون.
- فندق أسفل جامع ميزو مورتو ناحية باب عزون.
- فندق العزارة ناحية باب عزون.
- فندق العسل ناحية باب عزون.
- فندق الحاج حسين ناحية باب عزون.
- فندق باب عزون.
- فندق اللباد الناحية الشرقية.
- فندق الهوى الناحية الشرقية.
- فندق المارستان الناحية الشرقية.
- فندق السراجين الناحية الشرقية.
- فندق البرادعية الناحية الشرقية.
- فندق الفكاهين الناحية الشرقية.
- فندق يكنى مسلمان (المسلمون الجدد) الناحية الشرقية.
- الفندق الجديد بسوق السمن الناحية الشرقية.
- فندق الزيت الناحية الشرقية.
- فندق الروز الناحية الشرقية.

(1) الأرشيف الوطني، سجلات البايلك، علبة26، دفتر 189 (الرقم القديم: 280)، ص ص، 9ـ10.
-T. Shuval, op.cit.

- فندق علي بتشنين الناحية الشرقية.
- فندق المحتسب الناحية الوسطى.
- فندق كتشاوة الناحية الوسطى.
- فندق المراجني الناحية الوسطى.
- فندق الديوان الناحية الوسطى.
- فندق الشبارلية الناحية الوسطى.
- فندق السوق الجديد الناحية الوسطى.
- فندق الكرموس الناحية الوسطى.
- فندق الفرارية وسط المدينة.
- فندق الشماعين وسط المدينة.
- فندق القهوة الكبيرة وسط المدينة.
- فندق الدروج وسط المدينة.
- فندق الخطيب ناحية باب الوادي.
- فندق (حي) لالاهم ناحية باب الوادي.
- فندق باب الوادي ناحية باب الوادي.
- فندق القشاش ناحية باب الجزيرة.

هذا ومما دعم النشاط الحرفي والمبادلات التجارية بمدينة الجزائر في العهد العثماني ارتباطها تجاريا برحلات بحرية مع العديد من الأقطار العثمانية مثل مصر والشام وأقاليم الأناضول وبلاد البلقان، وكذلك اتصالها المباشر مع الدول الأوربية مثل فرنسا وإنكلترا وهولندا والسويد والمدن الإيطالية وخاصة ليفورن، فضلا عن ارتباطها عن طريق القوافل بالأقطار الإسلامية المجاورة مثل المغرب الأقصى وتونس وطرابلس الغرب ومصر وبلاد السودان. وفي نطاق هذا التبادل التجاري كانت مدينة الجزائر تصدر نحو الموانئ الأوربية وفي مقدمتها ليفورن ومرسيليا

وجنوة وجبل طارق وراغوست (دوبروفنيك) كميات كبيرة من فائض إنتاج الحبوب من قمح وشعير وكميات معتبرة من الزيت والشمع والصوف والجلود والتمر وريش النعام والمرجان والتين وغيرها، وفي المقابل كانت تستورد ما كانت في حاجة إليه من مواد معالجة أو مصنعة كالأقمشة القطنية والحريرية وبعض العتاد الحربي وصفائح الحديد والنحاس والرصاص وقطع الزجاج والزليج والآجر والتوابل والبن والسكر والدخان والأعشاب الطبية.

بينما ظل تبادل مدينة الجزائر في العهد العثماني مع البلاد الإسلامية محدودا، فهو يعتمد على المواد الكمالية نظرا لتشابه الإنتاج مع تلك البلاد وانخفاض نوعية مصنوعاتها بالمقارنة بما كانت تستورده مدينة الجزائر من السلع الأوربية. وهذا ما جعل الصادرات الجزائرية إلى الأقطار الإسلامية المجاورة تكاد تنحصر على أنواع الشاشية المحلية والزرابي والأغطية والحياك والبرانس الصوفية وبعض الإنتاج الزراعي، في حين اقتصرت وارداتها من تلك البلاد على الصناعات التقليدية مثل الزرابي الفاخرة والخناجر المطعمة وخيوط الحرير الرفيعة والأقمشة الحريرية الجيدة وبعض التوابل والعطور النادرة.

هذا ومما يلاحظ أن النشاط الصناعي والتجاري بمدينة الجزائر في العهد العثماني كان موجها أساسا لسد حاجات السكان وتوفير متطلبات الجهاز الإداري، وكذلك المساهمة في التبادل مع الخارج للحصول على بعض المصنوعات الأوربية الضرورية لتدعيم قدرة الجزائر الحربية كالعتاد الحربي، أو التي تتطلبها الصناعات المحلية بالجزائر مثل المواد المعدنية. ولعل أهم ما يميز هذا النشاط الاقتصادي هو ارتباطه في مستهل العهد العثماني بالأسر الحضرية الرئيسية وخاصة الأندلسية التي كادت أن تحتكر في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر للهجرة (السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر) أغلب الصنائع والوظائف والمبادلات. كما أن ما كان يتصف به اقتصاد مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني ولا سيما منذ النصف الثاني من القرن الحادي عشر (أواسط القرن الثامن عشر

الميلادي) هو خضوعه لتحكم الاحتكارات الأجنبية وهيمنة الأقلية اليهودية التي أصبحت تتحكم في مجمل النشاط التجاري وتؤثر على أغلب المهن الصناعية، وقد ساعدها على ذلك ارتباطها بأوربا وتمكنها من كسب تعاطف الحكام معها، وهذا ما أدى إلى انتشار المعاملات الربوية وأهدر القدرات الاقتصادية للجزائر، مما نتج عنه ضعف النشاط الاقتصادي عامة وتحول الميزان التجاري في غير صالح الجزائر، وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة خطيرة كان من مظاهرها قلة الإنتاج وانكماش الصناعات اليدوية وعجزها عن منافسة المصنوعات الأجنبية وتراجعها بفعل ثقل الضرائب المفروضة عليها وإهمال الحكام لها وتفضيلهم السلع والبضائع المستوردة من الخارج.

هذا ونأمل في ختام هذا التقديم أن يجد القارئ في مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر " ما يساعده على تفهم الوضع الاجتماعي والتعرف على الحالة الاقتصادية، ويدفعه إلى استغلال المصادر الأولية والوثائق الأصلية، فعسى أن يكون عملنا هذا حافزا للباحثين الشباب للتوجه في دراساتهم إلى الجوانب المهمة في حياة الشعوب والمتصل بظروف حياة الأفراد ومستوى معيشتهم، وبداية توجه تاريخي قائم على القراءات المتأنية والبحوث المعمقة والرؤى المتفحصة القائمة على المقارنة والنقد انطلاقا من التراث الحي والمادة الأولية والتي يمثل مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر " عينة متميزة منها. وبذلك يكون جهدنا هذا لبنة صالحة وثمرة طيبة في الجهد الرامي لإعادة تصور الجوانب التي ظلت مهملة من تاريخ الجزائر، وخاصة لحمته الأساسية المتمثلة في العلاقات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي، هذا النشاط الذي نعتبره بحق منطلقا للدراسات المستقبلية الرائدة والمجددة والمثرية للذاكرة التاريخية للشعب الجزائري.

أ.د. ناصر الدين سعيدوني

الجزائر، في 10. 7. 2011

النص الأصلي بالتعبير الدارج

وصياغته بالعربية الفصحى

النص الأصلي للمخطوط كما ورد بالتعبير الدارج:

[1] الحمد لله هذا قانون على بركات الله خاص في مدينة الجزاير أدامها الله للإسلام، وما اتفق عليه من تقعيد المسائل بحق الله من عوايد الدلالين وفنونهم، وما يؤخذ في السوق درهم لكل دينار وعوايد الدلال بالديار والبراح ودلال

الصياغة بالعربية الفصحى:

الحمد لله، هذا القانون سن على بركة الله، وهو خاص بمدينة الجزائر، ويتضمن ما تم الاتفاق عليه بشأن بعض القضايا وحسب القوانين الشرعية المعمول بها، وفيما يتعلق أيضا بالدلالين[1] حسب أصنافهم وما يؤخذ عليهم من رسوم في السوق وهو درهم[2] عن كل ما قيمته دينار[3]، وما يتوجب من جباية على الدلالين المشهرين بها (البراحون)[4] بالبابستان[5] والجباية المفروضة بابستان ودلالين

---

(1) دلالون، ج. دلال: الباعة المتجولون الذين يتقلون ببضاعتهم لعرضها على المشترين في الأسواق، ولهم نسبة يأخذونها عن المبيعات التي ينادى عليها، تقدر عادة بعشر قيمة البضاعة.

(2) درهم أو ريال درهم: قطعة نقدية من الفضة (البوتون) تعرف عادة بالبوجو أو الريال بوجو، ضربت بالجزائر وكانت شائعة في الاستعمال اليومي حتى اعتبرت الوحدة النقدية الأساسية، وزنها 10 غ، قيمتها كانت تقدر عند الاحتلال الفرنسي (1830) بـ 24 موزونة أو 883.1 فرنك فرنسي، لها مضاعف: زوج بوجو أو دورو في الجزائر (72.3 ف.)، وعند تغيير وزن العملة وإعادة ضربها أواخر العهد العثماني أصبح لها أقسام: ربع برجو (47.0 ف.) وثمن بوجو (23.0 ف.) تعرف بالدراهم الصغار لدى العامة.

(3) دينار: عملة نقدية من الفضة متميزة بارتفاع قيمتها وإقبال الناس على اقتنائها، كانت تضرب على عهد الموحدين من الذهب ثم أصبحت من الفضة عندما تعاملت المدن الإيطالية بها، فعرفت لدى الناس بالدوبلة ثم تحورت إلى الدبلون أو الضبلون، وظلت مستعملة لجودتها، وقد قدرت قيمتها ب 40.5 ف. (1830).

(4) البراحون، ج. براح: وهو الذي يشهر بالبضائع والسلع بصوت عال.

(5) بابستان: أي: بادستان أو سوق النخاسة، يقع إلى يمين القهوة الكبيرة بالقرب من باب عزون بمدينة الجزائر، كانت تباع به الغنائم والأسرى، ولكن بعد أن ضعف النشاط البحري أصبح سوقا مخصصا لبيع القماش والملابس وأدوات التطريز، وبذلك فقد وظيفته الأولى. جعلته الإدارة الفرنسية بعد الاحتلال مقرا للإدارة

الغنيم مع الجماعة وعوايد دار السكة، الذهب والجوهر.

عادة أسواق الدلالين عام 1116

عوايد الدلال بالسوق الكبير لكل دينار درهم 1000/1 درهم 20 [2]، عوايد دلالين الغنم 10 ذهب للألف.. يأخذ العدد مع دلالين الغنم الربع للفايده، عوايد دلالين الغنم الربع فوق 40 الربعين قانونهم يبقى.

قافلة تلمسان وبلاد تقدم تعطي للباب نصف زياني، على كل حمل نصف زياني 100.

على المبيعات وما يدفع لدار السكة[1] من ضرائب على الذهب والجوهر.

القانون المعمول به في أسواق الدلالين عام 1116 (1704 م)

يتوجب على الدلال بالسوق الكبير أن يدفع درهما عن كل دينار و10 قطع ذهبية عن كل ألف بالنسبة للمبيعات. ويأخذ القائد[2] الربع، أما بالنسبة لما هو فوق الأربعين، فيبقى القانون المعمول به سابقا ساري المفعول.

أما قافلة تلمسان[3] والبلاد التي تمر بها، فتدفع بباب السوق نصف زياني عن كل حمل.

= الحبوس (شارع ماهون).

(1) دار السكة: مقر الخزينة، تحفظ بها النقود والودائع الثمينة، ويوجد مكانها بقصور الجنينة أسفل المدينة، ثم حولت إلى حصون القصبة على عهد الداي علي خوجة (1233 هـ/1817 م).

(2) القائد: أو قائد الرحبة، مكلف بالإشراف على السوق ومراقبة عمليات البيع والشراء.

(3) قافلة تلمسان: تربط بين مدينتي الجزائر وتلمسان، يخرج معها ويصاحبها الحجاج والمسافرون، تحط رحالها خارج مدينة الجزائر عند عيون الربط محملة بالسلع والبضائع الآتية من الغرب الجزائري والمستوردة من فاس.

دلال الديار يأخذ أربع ذهب، وإذا بقيت ثلاثين سنة وباعها الغير يأخذ الدلال النصف على المملوك للباب بابستان زياني على دلال الديار يأخذ أربع ذهب، على كل ألف 4 ذهب، وإذا بقيت ثلاث سنين البائع والشاري زياني. يأخذ قايد السوق [3] عوايد المثقال أربع وعشرون نواية، ثمن وأربع نوايات بالمثقال. للضبان بالفضة ينباع فضة 16 أوقية فضة الجوهر بالفضة، وإذا يباع يعطي البايع 2 حق الميزان خمس وعشرين لكل وقية. والذهب يعطي البايع خمس دراهم للمثقال 06. الضلبون ميزان سبع أثمان 7 ميزان لكل ضلبون سبع أثمان،

والدلال يأخذ أربع قطع ذهبية عن كل ألف، وإذا مضى على السلعة ثلاث سنين وباعها غيره يأخذ عليها نصف المقدار. ويدفع كل من البائع والمشتري زيانيا واحدا[1] بالبادستان. يأخذ متولي السوق ما يتوجب عن وزن المثقال[2] وهو أربعة وعشرون نواية[3]، مع العلم بأن المثقال يساوي أربع نوايات وثمن. وللضبان[4] فضة يباع بستة عشر أوقية[5]، وحلي الفضة والجوهر يعطي البائع عنها خمسة وعشرين عن كل أوقية كرسوم عن الميزان. أما حلي الذهب فإن البائع يعطي عن كل مثقال خمسة دراهم، ويدفع عن كل ضلبون سبعة أثمان،

---

(1) زياني: أو الدينار الزياني، قطعة نقدية ذهبية تعود أصولها إلى عهد الموحدين ثم أصبحت العملة الشائعة على عهد الزيانيين عندما ضربت بتلمسان، وظلت مستعملة في مدينة الجزائر لجودتها وإقبال الناس على اكتنازها، يختلف وزنها من قطعة إلى أخرى من 58.4 غ إلى 66.4 غ.

(2) المثقال: الوزن الشرعي له يقدر ب 72.4 غ أو 4 قراطا أو 72 حبة شعير أو 96 حبة قمح. أما مثقال درهم فيقدر بأربع أوقيات. يخصص عادة لوزن الذهب.

(3) نواية: أو النواه تكون في حجم نواة البلح، وزنها الشرعي 5 دراهم وإن اختلف وزنها حسب الوثائق والفترات.

(4) للضبان: سبيكة فضية.

(5) أوقية (once): مقياس للكيل متوسط وزنه 20 درهما أو 30 غراما.

كل مثقال خمسة دراهم. يدفع عن كل ضلبون[1] سبعة أثمان، وقماش الطافطة[2] العريض زنة الذراع[3] منه خمسة أثمان رطل عطاري[4] وكل ذراع يؤخذ عنه سبعة أثمان. أما الفضة فإن بائعها يدفع عن كل أوقية ثلاثة دراهم.

أما الذهب الزياني فإن البائع يدفع عنه 4 دراهم للمثقال بوري[5]. أما مثقال الذهب السلطاني[6] فيدفع عنه ثمانية عشر نواية. بينما قماش الطافطة من النوع الضيق يدفع عنه سبعة أثمان للذراع قياس أربعين.

---

(1) ضلبون: أصل التسمية الدبلون (Doubion) وهو في الأصل عملة، وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب أو الفضة، يزن المتوسط منه 84 غ. ويساوي 9 صائمات (40.5 ف. سنة1830).

(2) الطافطة: نوع من القماش الحريري.

(3) الذراع: ذراع اليد وهو مقياس الأطوال الشائع في سوق الأقمشة. تتعدد أصنافه حسب المواد التي تقاس به، فهناك الذراع العربي (الذراع العادي) للأقمشة القطنية والأغطية (حوالي 47 .0 م)، والذراع التركي (الذراع المتوسط) لأقمشة الكتان والحرير (حوالي 636.0 م).

(4) رطل عطاري: يتراوح وزنه ما بين 12 و28 أوقية ومتوسطه 26 أوقية أو حوالي 270 غ. يستعمل في وزن التمر والتين والزبيت وغيرها من الفواكه الجافة، كما يستعمل أيضا في وزن العسل والصابون، وهو بذلك يختلف عن الرطل الفضي والرطل الكبير أو القباني المخصص لوزن سلع وبضائع أخرى.

(5) المثقال البوري: يوزن به الذهب والجواهر والعطور وأدوات الزينة الثمينة، يزن في المتوسط 669.4 غ. أو 24 قراطا أي: حوالي 96 حبة قمح.

(6) السلطاني: قطعة نقدية ذهبية تعرف عادة بسلطان الجزائر أو سكة الجزائر، وزنها في المتوسط 25.3 غ، وقيمتها 108 موزونا أو 50.4 ريال بوجو (11 ف)، أعيد ضربها أواخر العهد العثماني فأصبحت تعرف بالسكة الجديدة ... (نصف سكة) وربع سلطاني (ربع سكة).

يخرج الباشي وكاهية بايليك وأمين الأمناء ومحتسب ويشترون اغرارة وتقوم 5... للقنطار عوايد يأخذ أمين الأمناء رطل على كل حمل تمر الحرير العجمي إذا يجيبه الشاري التاجر... المحتسب يأخذ سبعة على كل حمل تمر سبع ذهب (بياض)

[5] صاحب الدرب في حق الخلايين في عوايدهم

وما هو معين الخلايين في عوايدهم. الحفر الصغير 68 درهم والكبير اللي فوقها نصف ريال. جهد الوقفة 116 والذي يهبط لها بالسلوم بحسب كبرها،

وأمين الأمناء[1] والمحتسب[2] ويقوم بتقييم سعر الكيس من التمر، ويأخذ أمين الأمناء رطلا عن كل حمل تمر.

تحديد أجرة الخلايين[3]

حددت أجرة الخلايين كما يلي: عن الحفرة الصغيرة 68 درهما والحفرة الأكبر منها نصف ريال[4]. حسب الجهد المبذول (116)، والتي ينزل إليها بالسلم تحدد أجرتها تبعا لحجمها، وأما الطابق العلوي فأجرته 29 درهما ونصف،

---

(1) أمين الأمناء: موظف يرجع إليه أمناء الحرف والطوائف يختاره الديوان من بين أقدم الأمناء وأكثرهم جدية وأحسنهم معاملة، تحول إلى موظف رسمي عندما خول له الباشا (الداي) صلاحية مراقبة الأوزان والأطوال وتحديد سعر المواد المختلفة في السوق.

(2) المحتسب: موظف يتولى أمور السوق من حيث تطبيق القوانين وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بها، وظيفته من الوظائف الأساسية في نظام الحسبة الإسلامي، أصبح يعرف لدى سكان الجزائر أثناء العهد العثماني بوكيل السوق، وهو يتميز عن وكيل بيت المال المشرف على عوائد الدولة والمزوار المكلف بشرطة الأخلاق بكون صلاحياته تشتمل على كل ما يتصل بنشاط السوق، بحيث تشمل كل ما يباع ويشترى من مأكول ومشروب وملبوس ومصنوع، فيكون له رأي في تقدير أسعارها وتحديد الرسوم المتوجبة عليها.

(3) الخلايين: عمال النظافة يكلفون بحمل النفايات والأوساخ.

(4) نصف ريال: أو نصف [illegible]

والعلي نصف دار تسع وعشرون درهم 29 ونصف[6]، والحمام زج ديار نصف ريال. الدار تخلص الحومة الدار والعلي نصف الدار والحمام والفرن بحقه، وإذا يفرد الدرهم حق الخلايين يخلصهم ويأخذ المخلص حقه.

الحمد لله عام 1061هـ قانون ما يأخذ الكمرك من التجار على القماش في مدينة الإسلام الجزائر أدامها الله يوفق العسكر الله ينصرهم، الدخول أما الخروج إذا ما توافقوا يأخذ ثلث الدخول والسلام عليكم. الكمرك ما يأخذ الكمرك [7]. قماش هند، امتع اصطنبول لكل قنطار صيم 21 قماش مصر للقنطار صيم 15 القطن، وقماش تونس لكل قنطار صيم 8. قماش ستني لكل قنطار صيم 15 صندوق مستك للقنطار 21 صيم. الفسيا والطناني لكل قنطار 8 صيم،

وحمام زوج ديار[1] نصف ريال.

تحديد ما يأخذه الجمرك[2] من تجار مدينة الجزائر سنة 1061هـ (1748م) بموافقة العسكر (الجند) نصرهم الله، تحديد رسم استيراد القماش إلى الميناء على أن يكون رسم التصدير يساوي ثلث رسم الاستيراد، إذا تم الاتفاق بينهم، وهكذا حدد ما يأخذ الجمرك عن كل قنطار عن المواد كالتالي: القماش الهندي المستورد من إسطانبول 21 صايمة، القماش القطني المصري 15صايمة[3] للقنطار، القماش التونسي 8 صايمات، قماش الساتان[4] 15 صايمة،15صايمة، المستكة[5]

---

(1) حمام زوج ديار: صنف من الحمامات يتألف من غرفتين إحداهما حارة والأخرى باردة.

(2) الجمرك: أو الديوانة وهي المصالح المكلفة بأخذ رسوم محددة على البضائع الداخلة والخارجة من السوق وكذلك السلع الآتية عن طريق المرسى، يتولى الإشراف عليها قائد الديوانة وهو من الموظفين ذوي المكانة المرموقة بحكم وظيفته.

(3) الصايمة: قطعة نحاسية وزنها 50.0 [illegible] (Aspre)

الدخان لنكليز قنطار صغير 10 صيم الذيم مناتي صيم 10 القهوة 6 لكل قنطار، العفيون لكل قنطار 16 الحايك الجربي لكل قنطار 6 صيم. الروز للقنطار خمس وعشرون درهما 25 صيم، النيكل الهندي على كل قنطار 15، الدخان الورق صيم 6 [8]، القطن المغزول صيم 26، 6 بالكبير قنطار البغاز صيم 10 22 وحمايم 22 10. النيل التونسي صيم 25، 6 قنطار صغير العفص ميزان 46 .6.

21 صايمة، القسيا(1) والطناني(2) 8 صايمات، التبغ الإنكليزي 10 صايمات للقنطار الصغير، متاني(3) 10 صايمات، القهوة 6 صايمات، الأفيون(4) 16 صايمة، الحايك الجربي(5) 6 صايمات. الأرز خمسة وعشرون درهما، وصباغ النيلة(6) الهندية 15 صايمة، ورق الدخان(7) 6 صايمات، القطن المغزول 26 صايمة، البغاز(8) 22 صايمة 10، وحمايمي(9) 22 صايمة 10، النيلة التونسية 25 صايمة 5 (قنطار صغير)، العفص(10) 5 45.

(1) القسيا: صنف من القماش المعروض آنذاك في أسواق الجزائر، يستورد من المشرق عادة.

(2) الطناني: صنف من القماش المعروض آنذاك في أسواق الجزائر، يستورد من المشرق عادة.

(3) متاني: صنف من القماش المعروض آنذاك في أسواق الجزائر، يستورد من المشرق عادة.

(4) الأفيون: عصارة لبنية تستخرج من الخشخاش وتدخل في صناعة الأدوية، تستعمل أيضا كمخدر ويقبل عليها الحشاشون.

(5) الحايك الجربي: اللحاف المصنوع في جزيرة جربة بتونس، ويتميز بمتانته وسمك نسيجه.

(6) النيلة: مادة تستخلص من نبات أزرق تدخل في صباغة الأقمشة.

(7) ورق الدخان: التبغ أو الطباق الذي أصبح شائع الاستعمال في العهد العثماني لإقبال الأتراك عليه.

(8) البغاز: لم نتوصل لتحديد معناه والأرجح أنه صنف من الأقمشة.

(9) حمايمي: من الراجح أنه قماش يستعمله الحمامجية، والحمايمي هو الذي يقوم على أعمال الحمام بتنظيفه ويقدم الخدمة لزبائنه بتقديم الماء الساخن لهم، وعادة ما يتولى أعمال الدلك.

(10) العفص: مادة نباتية لونها أسود تستعمل في الصباغة (سوداء).

...زر لكل قنطار 5 25، صناق الزجاج لكل قنطار 3 صيم القفل لكل قنطار ...
... بلدي 5 25 صيم. شقه ملف لنكليز لكل شق صيم 10 25 ...
... 21 00. القوصيم 3 00 بالكبير القرنب قنطار صغير 24 ...
... البقم الأحمر قنطار 3 00. البقم الأكحل لكل 24. الكتان 3 بالكبير ...
... المغزول الممالك لبيد، والأكحل صيم 6. القطن بلا مغزول 2. الكحل الفاسي
... قنطار 3. ملح البارود لكل قنطار صيم 3. وعن البارود صيم 3.

القرمز(1) 5 25، صايمة(2) الزجاج 5 صايمات، القفل 6 صايمات، القرمز البلدي 5 25 صايمة، وعن كل شقة(3) من الملف(4) 10 25 صايمة، وشقة من القماش الصوفي البندقي(5) 21 صايمة، القوصيم(6) 3 صايمات القرنب(7) 24 صايمة لكل قنطار صغير، الجبن 1 صايمة دينار، البقم الأحمر 3 صايمات للقنطار، البقم(8) الأسود 2 4، الكتان 3 صايمات للقنطار، غزل الخيط الأبيض والأسود 6 صايمات، القطن الغير المغزول 2 صايمتان، الكحل الفاسي(9) 3 صايمات، وعن البارود 3 صايمات،

(1) القرمز: مادة نباتية تستعمل في الصباغة.

(2) صايمة: راجع هامش رقم 3 ص45.

(3) شقة (ج. شقق): قطعة من القماش تعرض للبيع عادة ملفوفة أو مطوية على قطعة من الخشب.

(4) الملف: قماش صوفي يمتاز بجودة نسيجه ونعومة ملمسه.

(5) القماش البندقي: نسبة إلى البندقية، وهو نوع من القماش.

(6) القوصيم: نوع من النبات الليفي على الأرجح.

(7) القرنب: القنب، نبات تستخرج منه أليف متينة تصنع منها الحبال، وأطلقت اللفظة على الحبال نفسها.

(8) البقم: من فصيلة القطانيات من أمريكا الوسطى، يحتوي خشبه على مادة ملونة تستعمل في الصباغة.

(9) الكحل الفاسي: نوع جيد من الكحل يستخرج من ناحية فاس.

شب لكل قنطار 1 20. سمغ العرب للقنطار 1 26. الطفل الفاسي للقنطار 32 0، الطرطار للقنطار 1 29، الحديد ما يأخذ على القنطار أربعة وخمسون درهم لكل قنطار 1 4. والذي كبير ما يؤخذ عليه أربع وخمسون درهم 1 4، قزدير خمس ذهب قنطار بالصغير 06، الكافور ما يؤخذ عليه سبع وعشرون ذهب 27. [10] الكافور الخام ثمانية عشر للقنطار 18، اللبان لكل قنطار ثلاث ذهب 3، شنادل ثلاثة ذهب ونصف 3 25...

الشب[1] 1 20، صمغ العرب[2] 1 25 صايمة، الطفل[3] الفاسي 0 32، الطرطار[4] 1 29، الحديد أربعة وخمسون درهما، 1 4، ومثله الكبير، القصدير خمسة ذهب للقنطار الصغير، الكافور[5] سبعة وعشرون ذهبا. الكافور الخام 18 صايمة، اللبان[6] ثلاثة قطع ذهبية، شنادل[7] ثلاثة قطع ذهبية ونصف 3.25...

---

(1) الشب: مادة كلسية تستعمل في التطهير وشد الجلد.

(2) صمغ العرب: نوع من الصمغ الجيد يفرزه لحاء بعض الأشجار ويدخل في صنع بعض الأدوية والمستحضرات.

(3) الطفل: نوع من الطين تستعمله النساء لترطيب البشرة أو تليين الجلد.

(4) الطرطار: وهو الطرطير، وهو حامض عضوي توجد منه أنواع متناظرة، والنوع العادي منه بلوراته شفافة، يذوب في الماء والكحول عادة.

(5) الكافور: مادة عطرية.

(6) اللبان: مستخرج من لحاء شجر الصنوبر، يستعمل في تحضير بعض الأدوية.

(7) شنادل: من الراجح أنه نوع من الأعشاب الكريمة تستعمل في البخور.

...رفة تسع ذهب 9، اللك للقنطار تسع ذهب صيم، اللك الأحمر خمس ...ب 5، الأوداع دنار وخمس وعشرون 25، قرنفل 25، سكنجبير صيم 2، نحاس ...ر عشر ذهب 10، تانكوت يأخذ الكمرك ثلاث ذهب 3 والأحمر 5، زراب ...والكليم أحد عشر ذهب 11، شد حايك تلمسان 6، حايك تطواني ست ذهب 6، ...حايك الأحمر يقوم ثلاثة للمة 3 [11]، والسبات إن وجد فيه سلع يأخذ والسبات ...ع اللباس لا يعطي شيئا الذي باش يختمون يأخذ عليه المحتسب...

القرفة[1] تسعة قطع ذهبية 9، اللك[2] للقنطار تسع قطع ذهب 9 صايمات، اللك ...أحمر خمس قطع ذهب 5، الأوداع[3] دينار وخمسة وعشرون 1 25، القرنفل ...سكنجبير[4] 2 3 صايمة، النحاس الأصفر عشر قطع ذهبية 10، تانكوت[5] ثلاثة ...ذهبا 3 والأحمر 5، الزرابي والكليم[6] أحد عشر ذهبا، شد[7] الحائك التلمساني 6، ...الحائك التطواني ستة ذهبا، الحائك الأحمر يقوم بثلاثة للمائة، وبالنسبة للسبات[8] ...إن وجدت فيه سلع تخضع للضرائب، أما سبات اللباس فلا يؤخذ عنه شيء.

---

(1) القرفة: نوع من البهارات تستعمل في تحضير الطعام وفي بعض مستحضرات العلاج.

(2) اللك: صبغ أحمر تصبغ به الجلود ونحوها.

(3) الأوداع: لم نتمكن من التعرف عليه وقد يكون نوعا من النباتات أو صنفا من العقاقير.

(4) سكنجبير: زنجبيل.

(5) تانكوت: من أصناف العقاقير على الأرجح.

(6) الكليم: نوع من النباتات التي تدخل في تحضير العقاقير.

(7) الشد، الشدايد: ما يشد به الرأس ويقصد بها نوع من العمائم.

(8) السبات أو الصاباط أو السباط: هو الممر الموجود بالأسواق عادة وغالبا ما يكون مغطى ومحمي من الشمس والمطر تنفتح عليه أبواب الدكاكين والحوانيت.

اتفق بني مزاب مع المحتسب على شأن الريش بزوج سلطانية للقنطار ولا بقي بينهم خصام سنة 1154.

الحمد لله خروج من الباب لمكس الجزيري

بيان خروج الصندوق شواش خمس 5 ريالات خروج باب الجزير. صندوق ثلاث ريالات خروج الجزير. شد كبير بريال 1 خروج الجزير. شد صغير نصف ريال خروج الجزير. زمام القديم الذي في العقد عام 1061.

اتفق بنو ميزاب[1] مع المحتسب أن يكون رسم الريش[2] سلطانيتان عن كل قنطار، وبهذا حسم الخلاف بينهم سنة 1154 (1741 م).

الحمد لله خروج من باب المكس الجزيرة[3]

حددت رسوم عملية التصدير من باب الجزيرة كالتالي: صندوق الشواشي[4] خمس 5 ريالات، الصندوق ثلاثة ريالات، والشد الكبير بريال واحد والصغير بنصف ريال، وتلك حسب السجل القديم الذي وجدناه في العقد عام 1061 (1650 م).

---

(1) بنو ميزاب: يشكلون إحدى جماعات السكان المهمة بمدينة الجزائر، ينتسبون إلى موطنهم بالصحراء الجزائرية (وادي ميزاب بمنطقة الشبكة)، ارتبط نشاطهم بمدينة الجزائر في العهد العثماني بالعمل في الحمامات والمطاحن وأفران الخبز (الكوشات) وذلك بيع اللحم، عرفوا بتماسكهم وانضباطهم وحنينهم، وأعطيت لهم صلاحيات تشريعية لانتمائهم للمذهب الإباضي، حصل بعضهم على ثروات ساعدت على تدعيم مكانتهم وزيادة نفوذهم. قدر عددهم في مطلع القرن التاسع عشر بما لا يقل عن ألف نسمة، وحددت الإحصائيات الفرنسية سنة 1838 مجموع طائفة بني ميزاب بـ 702 فردا.

(2) الريش: ريش النعام الذي يأتي به تجار بني ميزاب من الصحراء.

(3) باب المكس بالجزيرة: يوجد عند مكتب الجمارك التي تراقب الصادرات.

(4) الشواشي (ج. شاشية): وهي غطاء الرأس على شكل قلنسوة أو طربوش قصير كان يصنع في الجزائر من الصوف ويصبغ باللون الأحمر، كان يقتصر استعماله على الطبقات الشعبية لرخص ثمنه ولمنافسة شاشية تونس له كان يشحن في صناديق إلى المشرق.

[12] ويأخذ الكمرك عن السلع التي يخرجها التاجر من البلد المذكور سوى الشدايد صغار وكبار وصنادق الشاشيا المذكورة لا غير وحد من كل ما مكتوبة القانون والسلام عليكم والرحمة والبركة.

خروج يأخذ المحتسب إذا تجي الغنيم امتع السردين نصف ريال، البقلاوة على القرطيل ربع دراهم صغار والسلام.

والأنشب إذا كان قرطيل كبير يأخذ عليه ثلاثة أثمان دراهم صغار، الصندوق امتع التفاح يأخذ عليه نصف ريال دراهم صغار، والصندوق امتع السكر إذا كان [13] كبير يأخذ عليه خمسة ذهب، والصندوق الصغير يأخذ ثلاثة ذهب والسلام.

ويأخذ الجمرك من التاجر واحد في المائة من السلع المصدرة من البلد سواء في ذلك الشدايد الصغار أو الكبار أو صنادق الشواشي، وهذا حسب ما وجدناه في القانون.

ويأخذ المحتسب عند ورود البضائع ما يلي: نصف ريال عن برميل السردين[1]، وعن سلة البقلاوة[2] ربع دراهم صغار فقط، وعن القرطيل[3] من الأنشب[4] ثلاثة أثمان الدراهم الصغيرة، وعن صندوق التفاح نصف ريال (دراهم صغار)، وعن صندوق السكر خمس قطع ذهبية، وعن الصندوق الصغير ثلاث قطع ذهبية.

---

(1) السردين: نوع مشهور من السمك الصغير في متناول عامة الناس لرخص سعره ووفرته في السوق.

(2) البقلاوة: نوع من الحلوى الشرقية تحضر أساسا من الجوز أو اللوز.

(3) القرطيل: سلة مصنوعة من عود القصب أو الحلفاء.

(4) الأنشب: نوع من سمك السردين بمطلح عامة، محرفة عن الفرنسية (Anchois).

وأمين الأمناء يأخذ نصف باي من خمسين صندوق من عند الشركسي، والزبيب واللوز والكرموص يأخذ عليهم منهم نصف باي من عند الشركسي، وعسل السكر يأخذ على البتي عشرة ذهب والسلام، والقرطيل تمر بوجه والسلام، والشلمون يأخذ على البتي الكبير نصف ريال دراهم صغار والسلام، والقرطيل الصغير يأخذ عليه ربع دراهم صغار والسلام، يأخذ على المملوك زياني دراهم صغار على باب عزون، وإذا سرح الزلابية يأخذ عليها سبعة [14] أرباع والسلام.

أما أمين الأمناء فيأخذ من الشركسي[1] نصف الحصة من أصل خمسين صندوقا، ونفس الشيء عن الزبيب واللوز والكرموص[2]، أما عن عسل السكر فيأخذ عشر قطع ذهبية عن كل برميل، وعن قرطيل التمر بوجو واحد، وعن البرميل الكبير من الشلمون[3] نصف ريال دراهم صغار، وعن القرطيل الصغير منه أربعة دراهم صغار، كما يأخذ بباب عزون قطعة زياني واحد من صنف دراهم صغار عن المملوك[4]، وإذا عرضت الزلابية[5] للبيع يأخذ عنها سبعة أرباع.

---

(1) الشركسي: أحد الموظفين المشتغلين في السوق يلقب بأصوله الشركسية.

(2) الكرموص أو الكرموس: التين وعادة ما يقصد به التين الجاف.

(3) الشلمون: سمك السلمون المعروف.

(4) المملوك: نوع من الحلوى على الأرجح.

(5) الزلابية: نوع من الحلويات الشرقية التي عرف بعض الأشخاص بتحضيرها، ويقبل عليها الناس في شهر رمضان خاصة.

ويأخذ في كل شهر من كل مخزن امتع الحلوجي نصف ريال، والقسطل يأخذ بالربع للقنطار والسلام، والزيت متع صنهاجة يأخذ ربع قل على الحمل والحمل بأربعة كرب هاذه هي العادة القديمة نقلناها من الزمام القديم والسلام

الحمد لله تقييد على بركات الله السمن والعسل والتمر والزبيب والكرموس وجميع الفاكيا والطعام: تعيين الرطل باش ينباع في مدينة الجزائر أدامها الله بالإسلام بجاه النبي عليه السلام عام 1041، لكل مسال وما تستحق كل حاج مقدر ما ينكل ومن الفاكيه [15].

العسل لكل رطل وقية 25، قنطار 168 12، وقية السمن لكل رطل وقية 25، قنطار 168 12، رطل الزبيب وقية 25 وقنطار 168 12، كرموس رطل وقية 25

ويأخذ عن كل محل لصنع الحلوى نصف ريال كل شهر، وعن القسطل[1] ربع عن القنطار الواحد، وعن كل حمل من زيت صنهاجة[2] ربع قلة والحمل يساوي أربع قرب[3] وهذا ما كان متعارفا عليه نقلا عن السجلات القديمة.

الحمد لله هذا سجل يحدد سعر الرطل من المواد المعروضة للبيع من سمن وعسل وتمر وزبيب وتين مجفف وجميع أنواع الفواكه والمواد الغذائية، في مدينة الجزائر عام 1041 (1631 م)، حسب نوعيتها وصنفها:

العسل رطل أوقية بـ 25، القنطار بـ 168 12؛ السمن رطل أوقية بـ 25، القنطار بـ 168 12؛ الزبيب رطل أوقية بـ 25، القنطار بـ 168 12؛ الكرموس[4] رطل أوقية بـ 25،

---

(1) القسطل: الكستناء.

(2) زيت صنهاجة: نوع من الزيت يجلب من معاصر الزيتون ببلاد القبائل وجهات النبطري، يقبل الناس على استهلاكه لجودته واعتدال سعره.

(3) قرب: جمع قربة، آنية مصنوعة من الطين يحفظ بها الماء باردا.

(4) الكرموس: انظر هامش رقم2، ص 52..

وقنطار 168 12، ورطل تمر 25 وقنطار 168 12، وقسطل يابس 25 وقنطار 12 168، والقصطل الأخضر لكل رطل 18 قنطار 112 4، البطراوش 25، والبلوط الأخضر 18، البندق 18 القنطار 112 4، البلاب 16 مية، الكفته 18 قنطار 112 4، اللحم 18 وكل قنطار 112 4، الشحم بلا مذوب 168 12، شحم مذوب 100، ربعية الملح [16] فيها رطل تسع وربع 8 4 عطاري اللحم ثمانية عشر بقال العنب 16، لكل رطل زيتون 18 القنطار 12 2، الخل يتبع الزيت عطاري 26 4...

الصوف بلا مغسولة 100، دقيق القنطار عطاري 100، رطل الجبن 18، رطل الخليع 25، لحم رطل 18، خليع 25، صاع زيتون وزنه في الفندق باش

والقنطار بـ 12،168؛ التمر 25 رطل أوقية بـ 25، القنطار بـ 12،168؛ القسطل(1) المجفف رطل أوقية بـ 25، القنطار بـ 168 12؛ القسطل الأخضر رطل أوقية بـ 25، القنطار بـ 168 12؛ البطراوش(2) 25؛ البلوط(3) الأخضر 18؛ البندق 18، القنطار 112 4؛ اللبلاب(4) 16 في المائة؛ الكفته(5) 18، والقنطار بـ 168 12؛ اللحم 18، والقنطار بـ 168 12؛ الشحم العادي 168 12؛ الشحم المذوب 100؛ الملح الرطل تسعة وربع، 8 4 عطاري؛ عطاري اللحم 18؛ بقال العنب 16؛ رطل الزيتون بـ 18، والقنطار 12 2؛ الخل يتبع الزيت، العطاري بـ 4،263.

الصوف غير المغسولة 100؛ الدقيق القنطار العطاري بـ 100؛ الجبن الرطل بـ 18؛ الخليع(6) الرطل بـ 25؛ اللحم الرطل بـ 18؛ الزيتون الصاع وزنه 60 رطلا؛

---

(1) القسطل: انظر هامش رقم1، ص 53.

(2) البطراوش: نوع من فواكه الأشجار البرية.

(3) البلوط: ثمار شجرة البلوط يشوى عادة على النار.

(4) اللبلاب: الحمص المهيء للأكل بغليه في الماء الحار.

(5) الكفته: ...

القطن المغزول 160؛ حمولة الفحم 8 تليس وإن حمل إليهم حملا متوسطا 16؛ الحليب في الخريف أواق 6، وفي الربيع 8، بقالي قهوة 16 بالصغير 100، الزفت بالصغير 100، رصاص مخدوم 100، رصاص بلا مخدوم 160، خزام 160، مغر 160، الحديد بلامخدوم 160، الحديد مخدوم 100، كتان شعر بالكبير أربع صغار، قطن ملوج 110، خصلة الكتان يحتاج ميزانها عشرون وقية وربع... دلاع 18، رطل بطيخ 18، رطل عنب 18، رطل اللفت 18، حمالة الزيت للمدينة 8، ولصباتين 6، الشكوت بالصغير 100 عطاري، القزدير 100 بالصغير عطاري، رطل الفحم 18، زهر بالبقالي لكل رطل ثمانية عشر وقية 18،

الحليب في الخريف 6 أوقيات؛ الحليب في الربيع 8 أوقيات؛ القهوة 16 بالصغير 100؛ الزفت[1] بالصغير 100؛ رصاص معالج[2] 100؛ رصاص غير مصنع 160؛ الخزامى160؛ حديد غير مصنع 160؛ حديد مصنع 100؛ خيوط الكتان 4 صغار؛ القطن المحلوج[3] 110؛ فتائل الكتان وزنها 20 أوقية وربع... الدلاع[4] بـ 18؛ رطل البطيخ بـ 18؛ رطل العنب بـ 18؛ رطل اللفت بـ 18؛ حمولة الزيت بـ 8؛ لصباتين[5] بـ 6؛ الشكوت الصغير[6] بـ 100 عطاري؛ القصدير بـ 100 عطاري صغير؛ رطل الفحم بـ 18؛ رطل ماء الزهر بـ 18 أوقية؛ ماء الورد بالعطاري 16 أوقية؛ رطل الدخان عطاري؛ الأفيون[7].

---

(1) الزفت: الإسفلت.

(2) رصاص مخدوم: رصاص معالج أو مصنع.

(3) ملوج: محلوج أو معالج.

(4) الدلاع: يعرف بالبطيخ بينما يعرف البطيخ بالمرحوم أو الفقوس.

(5) لصباتين: أحد أنواع الزيت على الأرجح.

(6) الشكوت الصغير: نوع من الأسماك على الأرجح.

(7) الأفيون: انظر الهامش رقم4، ص46.

الحمد لله زمام الهدايا على يد الحاج سليمان والعسكر المنصور بالله ياباشي وكهية بايلك وبلكباشي وشاوش كشاريا وزوج عدول من دار القاضي أولهم السلطان الله ينصره ثم الوزير الأعظم ثم قبطان باشا ثم دعت لنكشاريا ثم شيخ الإسلام ثم بستانجي ثم كهية العسكر، وخرج عليها ثمانية ألف وثلاثة مائة واثنين وخمسون ريال 8352[20].

الحمد لله: ورد في دفتر الهدايا المكلف بها الحاج سليمان تسجيلا لهدايا أرسلت إلى استانبول واطلع عليها موظفو البايليك: أرسلت أولا إلى السلطان ثم ياباشي[1] وكاهية البايليك[2] والبلوكباشي[3] وشاوش الإنكشارية[4] واثنان من مساعدي القاضي[5] ثم الوزير الأعظم[6] وقبطان باشا[7] وشيخ الإسلام[8] والبستانجي[9] وكاهية العسكر[10]، وقد قدرت هذه الهدية بثمانية آلاف وثلاثمائة واثنين وخمسين ريالا (8352 ريالا)؛

---

(1) ياباشي: انظر هامش رقم4، ص43.

(2) كاهية البايليك: انظر هامش رقم5، ص43.

(3) البلوكباشي: أحد الموظفين العسكريين الكبار الملحقين بديوان الجند (الوجاق)، تسند إليه المهام الاجتماعية مثل نظارة الأوقاف والخدمات الاقتصادية كالنظر في بعض المهن والحرف.

(4) شاوش الإنكشارية: الموظف المكلف برعاية شؤون الجند وحاجات الثكنات (القشلات)، يتولى تصريف الأمور اليومية وإنجاز المهام العاجلة.

(5) زوج عدول: أي: اثنان من العدول وهم مساعدو القاضي في طرح القضايا وإصدار الأحكام.

(6) الوزير الأعظم: يقصد به كبير الموظفين الذي يتولى قيادة الجند وأمور الخزينة في أغلب الأحيان.

(7) قبطان باشا: قائد البحرية، ويعرف عادة بوكيل الحرج الكبير، يتولى شؤون الغنائم والعلاقات الخارجية بأمر من الداي، يلحق بديوانه بعض التراجمة والشواش ويرجع إليه أصحاب السفن والمشتغلون في البحر المعروفون بجماعة الرياس.

(8) شيخ الإسلام: أعلى منصب ديني بالجزائر ويأخذ القضاة برأيه، يتولاه عادة القاضي الحنفي الذي يرأس المجلس العلمي، ويستشيره الداي ويأخذ برأيه، ويعود إليه القضاة فيما يعرض لهم من القضايا التي تتطلب الاستشارة.

(9) البستانجي: البستاني، المختص بالاعتناء بالحدائق والبساتين.

(10) كاهية العسكر: نائب قائد الوجاق وممثل جماعة الجند.

ثم كاهية الطرلخانة ثم خوجة السلطان وخرج جميع ما يحتاج لها من أمورهم سنة 1049 ألف وأربع وتسعين .

وخرجت هدية أخرى على يد الحاج سليمان رحمة الله عليه مع العسكر باش ياباشي وكهي بايلك وشاوش كشاريا وشهود من دار القاضي، طلع الحرج الذي خرج من دار السلطان سبع آلاف وتسع ماية وسبع وعشرون ريال 7927 ريال عام 1069.

الحمد لله ما وجد مقيدا على ما شان ما يبيع الفحامين مع التبانين على أن [21] ما كان من الدوم بين الجماعتين على السواء والسلام.

وتكفل بما يلزمها من نقل كاهية الطرلخانة[1] وخوجة الداي[2]، وذلك سنة 1049 (1639 م).

ثم أرسلت هدية أخرى إلى إستانبول من طرف الحاج سليمان، والتي اطلع عليها موظفو البايليك: باش ياباشي[3] والكاهية[4] وشاوش الإنكشارية وشهود من دار القاضي، وهدية الحرج[5] من دار الإمارة، وكانت قيمتها سبعة آلاف وتسعمائة وسبعة وعشرون ريالا (7927 ريالا) وذلك سنة 1069.

(1) كاهية الطرلخانة: نائب وممثل قائد البحرية.

(2) خوجة الداي: الخوجة مرتبة عسكرية ووظيفة إدارية أصبح يلقب بها العديد من الموظفين مثل خوجة العيون وخوجة الجمارك وخوجة الرحبة وخوجة الوزن وخوجة الفحم وخوجة الملح، أما المقصود هنا فهو الموظف الذي يلازم الداي ويكون في خدمته ويعتبر كاتبا له وممثلا له لدى أمناء الطوائف والمهن.

(3) باش ياباشي: من الضباط الكبار بالوجاق يتحول بعد تقاعده من الخدمة إلى موقف شرفي بحضر الديوان ويتمتع بالامتيازات.

(4) الكاهية: المقصود هو كاهية البايليك، انظر هامش رقم3، ص43.

(5) الحرج: العتاد الحربي والذخيرة من أسلحة وبارود وحبال وغيرها.

الحمد لله صبنا مقيدا على الفاكية الذي يقبض الغله لموالين الرزق ما يقبض إلا المليح وإذا بقى نحاس الفكايبي يغرم راه بعشور كف يأخذ حق يعطي حق الناس والسلام عليكم والرحمة والبركة عام 1086.

صلحنا بين أمين التبانين والسباغين باب عزون بن حمت على أن يعطي السباغ نصف غرام ويبيع الحطب كيف يبيعه التبانين بمحضر شيوخ البلد سي محمد الفقير والحاج محمد بن النيا وعبد الله [22] محمد بن الحاج يوسف الشويحت غرة رجب عام 1107 سبعة ومائة وألف.

الحمد لله وجد مسجلا فيما يخص ما يتولى بيعه كل من الفحامين[1] والتبانين[2]، وذلك باتفاقهما.

عثرنا على تقييد بخصوص الفاكهة يعود إلى عام 1086 (1676 م)، ينص على ألا تستلم من الموردين إلا الأنواع الجيدة منها، وفي حالة المخالفة يتعرض المستلم لها وهو الفكاي للتغريم حفظا لحقوق المتعاملين.

تم حل خلاف بين بن حمة أمين التبانين والصباغين[3] بباب عزون على أن يعطي الصباغ نصف الغرامة[4] ويبيع الحطب كما يبيعه التبانون، وكان ذلك بحضر السيد محمد الفقير والحاج محمد الصالح بن النية وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد)، غرة رجب 1107 (1695 م).

(1) الفحامين (الفحامون): المتاجرون في مادة الفحم.

(2) التبانين (التبانون): بائعو التبن.

(3) الصباغ (ج. صباغين): المشتغلون بصبغ الأقمشة والجلود وغيرها.

(4) الغرامة: الضريبة أو الرسم، المحددة على البضاعة الداخلة إلى السوق.

شهدت على اعطية السباغ أنه أعطى الغل البوطالب أربع وعشرون ريالا على يد الحاج محمد بن الحاج حميد، وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه، بتاريخ شهر الله المعظم يوم خمسة عشر من ذي الحجة عام 1110، وجملة الدراهم مائتان ذهب، الحمد لله جاء الحاج محمد بن الحاج حميد أمين السباغين وكمل تسعة عشر ريال لمولى نصف الحانوت كمل ثلاثة وأربعين ريال مع عطيا وبوطالب [23] خالصين والسلام، ليلة عاشوراء عام 1111، الحمد لله جاء أمين السباغين على الحانوت التي في باب عزون السباغ عطايا على إذن القاضي يعطي سبعة عشر ريالا لعيشى من قبالة القبطان في ربع الحانوت في الماعون في يد عطية ثلاثة أرباع في ماعون الحانوت وقبضت عيشى، وكاتب الحروف عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وكتب في أواخر عاشوراء عام 1111.

الحمد لله وقع الاتفاق أمين السباغين مع الدولاتلي باب مصطفى أصلح اللهحاله على الحرير اللي يبيع عمل لهم يبيع ثمانية [24] وعشرون وللوزان ثلاثين عام 1113 [24].

شهدت على أن المدعو عطية السباغ أعطى الغلة[1] لأبي طالب بقيمة أربع وعشرين ريالا، على يد الحاج محمد بن الحاج حميد وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد)، وذلك بتاريخ خمسة عشر من شهر ذي الحجة عام 1110 (1698م)، وبلغ المجموع مائتي درهم ذهبا، في ليلة عاشوراء عام 1111 (1699م) حضر الحاج محمد بن الحاج حميد أمين السباغين ودفع تسعة عشر ريالا لصاحب نصف الدكان، كما أتم دفع ثلاثة وأربعين ريالا لعطية وأبي طالب، حضر أمين السباغين إلى الدكان الموجود بباب عزون[2] وأبلغنا بحكم القاضي الذي ينص على أن السباغ عطية يدفع لعائشة سبعة عشر ريالا قيمة ربع الدكان الذي يملك عطية ثلاثة أرباع منه، وتم ذلك في أواخر عاشوراء عام 1111 (1699م).

---

(1) الغلة: الغلال أو المحصول، المقصود به هو الحبوب من قمح وشعير.

(2) دكان باب عزون: يعرف أيضا بفندق باب عزون ويقع خارج باب عزون بالقرب من حصن تافورة على الطريق المؤدي إلى مقر الآغا وعيون الربط (البريد المركزي الآن).

في الزمام القديم وربنا يسهل على أمة محمد عام 1036، كما تم الاتفاق بينهم بعد تدخل الداي بابا حسن والباشا على أن يبقى سعر الخبز المخصص للعسكر بنفس السعر القديم أي أربعة دراهم للصاع، وإذا كان عند الجيجليين فائض منه يبيعونه لبني ميزاب بـ 12 للصاع، عام 1109 (1697م).

كيف وقعت الموافقة مع الججليا وبني مزاب الفرانين على حق الحا للعسكر المنصور بالله بأربعة درهم للصاع ووزن الصاع 37 2 سبع وثلاثون رطل ونصف جالربعيا خمسة وسبعون 75، وكان الاتفاق بينهم عام 1018.

وسعر الخبز بالنسبة للذميين[1] خبزتان بدرهم واحد إذا كان وزن الخبز عشرين أوقية، وهذا ما وجد مسجلا في السجل القديم. وتم الاتفاق بين الكواشة الجيجليين[2] وكواشة بني ميزاب[3] على أن تكون أجرة طحن الخبز بالرحى أربعة دراهم للصاع والصاع يساوي 37.2 سبعة وثلاثون رطلا ونصف، فكانت أجرة الربعية[4] خمسة وسبعين، وكان ذلك سنة 1018 (1609م).

كما تم الاتفاق بينهم بعد تدخل الداي بابا حسن[5] والباشا على أن يبقى سعر الخبز

---

(1) الذميون: أو أهل الذمة، وهم المعاهدون من أهل الكتاب ومن جرى مجراهم، والمقصود هنا جماعة اليهود والنصارى.

(2) الكواشة الجيجليين: الفرانون المنتسبون إلى مدينة جيجل، وهم يكونون جماعة متميزة يتولى أمرها أمين تختاره جماعة الجيجلية.

(3) كواشة بني ميزاب: الفرانون المنتسبون إلى منطقة ميزاب (انظر جماعة بني ميزاب، هامش رقم 1، ص50).

(4) الربعية: جزء من أربعة أجزاء، ويطلق عرفا على مكيال يسع أربعة أقداح.

(5) الداي بابا حسن: المعروف بحسن خوجة أو حسن شاوش، والذي يلقب أيضا بقارة أوغلي تولى منصب الداي لفترتين: الأولى (1093 ـ 1095هـ/ 1682 ـ 1683م) والثانية (1109 ـ 1112هـ/ 1697 ـ 1700م). واجه أثناء حكمه للجزائر هجمات الأسطول الفرنسي بقيادة دوكان (1093هـ/ 1682م) واضطر أن يوقع مع الفرنسيين معاهدة مجحفة للحد من الأضرار التي لحقت بالسكان والبنايات من جراء القصف الشديد، فأطلق سراح ما بين 150 و 500أسير مسيحي والتزم بتقديم تعويض مالي قدر ب ـ 300 ريال وحجز بعض الديوان رهائن في السفن الفرنسية منهم الرايس ميزومورتو لتأكيد التزامه بالصلح مما أثار نقمة السكان ودفع الجند إلى التمرد، فاعتقل وسجن قبل ان يعود إلى الحكم مرة ثانية ليعزل إثرها ويبعد عن الحكم.

قانون الوزاعين البقر إذا كان من خمس ريالات لفوق لوزاعين الحصير وإذا كان [27] من خمس لتحت فهو لبني مزاب باش يعمر السوق عام 1045. قانون إذا كانت رميا من دار الإماز بقر أو غنم فتكون بين بني مزاب والجلابين والوزاعين لبني مزاب نصف والجلابين ربع والوزاعين الربع والسلام في زمام باب أحمد لاج عام 1105. عبرت التمر بمحضر العسكر المنصور بالله ياباشي وكهي بايلك وشاوش وعبد الله محمد البليد والحاج يوسف الشويحت بأمر صاحب السعادة باب حسن الحر بعشرين 20 درهم والمعجونا 18.

وينص القانون الخاص بموزعي البقر على أنه إذا كان من خمس ريالات فما فوق فهو لموزعي الحصر[1] وإذا كان من خمسة فما تحت فهو لبني مزاب، وذلك تحفيزا لهم على إعمار السوق، عام 1045 (1635م). وفي حالة ورود دفعة من البقر أو الغنم إلى دار الإمارة[2]، فتوزع كالتالي: بنو ميزاب (النصف) والجلابون (الربع) والموزعون (الربع)، سجل في عهد بابا أحمد العلج[3] عام 1105 (1693م). وبحضور الأطراف المذكورة تم إعلانه.

---

(1) الحصر (جمع حصير): فرش من مادة الحلفاء.

(2) دار الإمارة: يقصد بها قصر الشوات المعروف بالجنينة والذي تشرف بناياته على شارع باب عزون قبالة ساحة الفوارة ومسجد السيدة وبيت المال والقيصرية، وهي في الواقع مجموعة بنايات متصلة ببعضها يقيم بها الداي وحاشيته وبعض الموظفين الكبار، وبها ديوان العسكر (مجلس الأوجاق) وتحاذيها دار السكة حيث سوق الترك ويتصل بها شارع الديوان ودرب الشامقية، والمقصود بها في النص مجلس الديوان حيث تناقش وتعرض أمور السوق.

(3) بابا أحمد العلج: هو الداي أحمد باشا المعروف ببابا احمد العلج أو حاجي أحمد باشا الدولاتلي (1107ـ1109هـ/ 1695ـ1699م)، عرف بميله للمشورة وحرصه على رعاية مصالح الرعية إلا أنّ اتخاذه القرارات المفاجئة جعلته يعرف بأنه رجل النزوات والأعمال الغريبة، تولى على عهده منصب الباشوية الشرفي الممثل للسلطان العثماني بالجزائر كل من عبد الله محمد بن درويش وعلي باشا.

والمكتشي اثني عشر 12 عام 1082. عبرت عن إذن بابا حسن عبد الله محمد البليد والحاج يوسف الشويحت الحر 16 [28]، بستة عشر والمعجونا أربعة عشر درهم عام 1086. عبرت التمر عن إذن باب حسن والعسكر المنصور بالله ياباشي وكهي بايلك ومحتسب بن براهم وعبد الله الحاج يوسف الشويحت عام 1092 وعبرت التمر عن إذن باب أحمد لاج في دار الإمارة وبعت لعبدل محمد والحاج يوسف الشويحت وسليمان المحتسب الحر بستة وعشرون 26 درهم والمعجونا بعشرين 20 عام 1109.

تحديد كمية التمر الحر المتعارف عليها بعشرين درهما والتمر المعجونة[1] بـ 18 درهما، والمكتشي[2] بـ 12 درهما، عام 1082 (1671م). وكان قد حدد سعرها من طرف بابا حسن وعبد الله محمد البليدي والحاج يوسف الشويحت (الشويهد) بـ 16 درهما بالنسبة للحر وأربعة عشر درهما للمعجونة، عام 1086 (1675م). وحدد من طرف بابا حسن[3] وياباشي العسكر[4] وكاهية البايليك[5] والمحتسب[6] والكاتب الشويحت (الشويهد) عام 1092، وحدد مقدار التمر المتعارف عليه بإذن بابا أحمد العلج[7] الذي بعث به من دار الإمارة للمعنيين بالأمر، الحر بستة وعشرين والمعجونة بعشرين درهما، عام 1109 (1697م).

---

(1) التمر المعجونة: الغرس.

(2) المكتشي: نوع من التمر يعرف بانكماشه وشدة حلاوته.

(3) الداي بابا حسن: انظر الهامش رقم1، ص63.

(4) ياباشي العسكر: انظر الهامش رقم4، ص43.

(5) كاهية البايليك: انظر الهامش رقم5، ص43.

(6) المحتسب: انظر الهامش رقم2، ص44.

(7) الداي بابا أحمد العلج: انظر الهامش رقم4، ص64.

الحمد لله بيان ما وقع على شان الحفر امتع الزنق امتع المجاري يحكم في الخلاص من الدرب إلى الدرب والذي من الدرب إلى الفوق يعطي زوج ديار في دار لأنه الضرر [29] متاعهم ينزل على المسلمين بأمر سيد محمود قاضي الحنفية وبأمر سيد الحاج مصطفى كاهية العسكر نصرهم الله على أعدائهم. وكاتب مصطفى بن الشويحت أمين الأمنا بتاريخ أواسط شهر صفر سنة 1154.

الحمد لله أمر الدولاتلي بابا أحمد أيده الله الله الأسوم، الزرع سبع أرباع لصاع أمر محمد بن الحاج يوسف وسليمان محتسب، الخبز تكون من عشر عجين والطايب من تسع تاريخ محرم عام 1105. وأمر على شان الخبز محمد بن الحاج يوسف وسليمان محتسب تكون إحدى عشر عجين 11 وطايب عشر 10، سوم الزرع سلطاني 1108.أمر الدولاتلي الحاج أحمد على الخبز تكون من ثلاثة عشر [30] وقية عجين 13. والطايب من اثني عشر 12 سوم خمس أرباع للصاع عام 1108.

الحمد لله بأمر من قاضي الحنفية والحاج مصطفى كاهية العسكر[1] وحضور الكاتب مصطفى بن الشويحت (الشويهد) أمين الأمناء[2] تقرر تسوية أمر حقوق المجاري في الشوارع والدروب بحيث يدفع الساكن في الطابق العلوي ضعف ما يدفعه الساكن في الطابق الأرضي، لما قد ينجر عن ذلك من ضرر بالنسبة لهذا الأخير وكان ذلك بتاريخ أواسط شهر صفر سنة 1154 (1741م).

الحمد لله بأمر من الداي بابا أحمد[3] حددت أسعار الحبوب بما يساوي 7 أرباع للصاع والخبزة التي تساوي عشرة وهي في شكل عجين تصبح بتسعة عند نضجها والتي تكون بـ 11 وهي عجين تصير بـ 10 وهي ناضجة في حالة ما إذا كان سعر الحبوب يساوي سلطاني.

---

(1) كاهية العسكر: انظر الهامش رقم5، ص 43.

(2) أمين الأمناء: انظر الهامش رقم1، ص 44.

(3) الداي بابا أحمد: انظر الهامش رقم4، ص 64.

أمر الحاج أحمد ضي عبد الله محمد بن الحاج الشويحت. اخديت نصف ... وتومته من جميع ما يستحق انقام 152 عملت منه 13 عشر وقية للخبز سوم ... دنارين وثلاثين درهم محرم عام 1109 وأمر عبد الله محمد بن الحاج أحمد أصلح الله حاله وتكون الخبز من إحدى عشر 11 وقية عجين تبقى طايب عشر ... شوال عام 1109.

أمر الدولاتلي بابا حسن مشينا لدار القاضي وشاورناه الزرع بريال وثمن ورجعنا ... الدولاتلي واتفقنا أن يكون الخبز عجين ثلاثة عشر وقية يبقى طايبة من اثني عشر ... الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه وسليمان المحتسب بتاريخ ... الحجة عام 1109. والكعكة بخمسة أواق والسلام عليكم والرحمة والبركة،

... من الحاج أحمد داي قمت بتقدير نصف صاع من الحبوب، حيث أخذ ... الاعتبار كل ما يدخل في عملية صنع الخبز، فكان ثمنه 152 فنتج من ذلك ... عشر أوقية، وهذا في الوقت الذي كان سعر الحبوب يساوي دينارين وثلاثين ... في محرم 1109 (1697م)، فأمر الداي بأن تصنع من 11 أوقية عجين 10 ... ناضجة، وكان ذلك في شوال عام 1109 (1697م).

ذهبنا بأمر من الداي بابا حسن[1] إلى دار القاضي وحددنا معه ثمن الحبوب بريال[2] ... للصاع[3] واتفقنا عند رجوعنا إلى الداي أن تنتج من 13 أوقية[4] عجين 12 خبزة ... والكعكة من خمس أوقيات، وذلك بتاريخ ذي الحجة عام 1109 (1697م).

---

(1) الداي بابا حسن: انظر الهامش رقم1، ص 63.

(2) ريال: انظر الهامش رقم4، ص 44.

(3) الصاع: مكيال الحبوب أو الملح ويساوي عادة في مدينة الجزائر (سنة 1830) 60 لترا أو 80 رطلا، وهو يختلف في وزنه حسب المواد والجهات، فهو يتراوح ما بين 48 إلى 150 كلغ، فصاع الحبوب مثلا 106 كلغ وصاع الملح 135 كلغ.

(4) الأوقية: جزء من اثني عشر جزء من الرطل العادي.

الحمد لله وقعت الموافقة مع الفاندي على الخبز يكون 13 ثلاثة عشر وقية بموافقة لمين الجيجليا وقايد الوصفان والمحتسب سليمان وعبد الله بن محمد الشويحت بأمر سيدنا الدولاتلي بابا حسن أصلح الله حاله والكعكة بخمسة أواق سوم الزرع بزياني للصاع بتاريخ صفر سنة 1110 ألف ومائة وإحدى عشر.

بيان خبز الرضوم سبعة أواق طايب من قديم الزمان ما يبدل ولا يغير وزج خبزات بأربعة عشر وقية طايب والسلام عام 1108 [32].

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد، مع وقع مع بني مزاب والكواشين

وتم الاتفاق مع الفاندي[1] على أن يكون الخبز من ثلاثة عشر أوقية وذلك بموافقة أمين الجيجليين[2] وقائد الوصفان[3] والمحتسب سليمان وعبد الله بن محمد الشويحت (الشويهد)، وسعر الحبوب يساوي زياني للصاع، بتاريخ صفر 1110 (1698م).

أما خبز الرضوم[4] فيقدر بسبعة أوقيات وهو ناضج، ولم يتغير منذ القديم، وخبزتان تساويان أربعة عشر أوقية، عام 1108 (1696م).

---

(1) الفاندي: المقصود بها البائعون وهي من الكلمات المستعملة في لغة الفرانكا الشائعة آنذاك في موانئ البحر المتوسط والتي اشتقت منها الكلمة الفرنسية.

(2) أمين الجيجليين: متولي أمور جماعة الجيجلية وهي إحدى طوائف البرانية (الدخلاء) بمدينة الجزائر المتميزة بتماسكها ومكانتها لدى حكام الجزائر لما كان لسكان مدينة جيجل من سابقة في مناصرة خير الدين بربروسة عندما نزل بينهم أو أثناء لجوئه إليهم أثناء استيلاء ابن القاضي على مدينة الجزائر (1523 ـ 1527م)، اشتغل جلهم في أفران الخبز (الكوشات).

(3) قائد الوصفان: متولي شؤون جماعة الوصفان وهم العبيد الأرقاء الذين كانوا يعتبرون من ضمن جماعات الدخلاء بعد أن تكاثر عددهم وحصل جلهم على حريته وإن بقي مرتبطا بالأسر التي كان يعيش بينها، قدر بوتان عددهم سنة 1808 بـ: 3500 نفس وتناقص مع الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر فلم يعد يزيد عن 390 فردا سنة 1838. اشتغل أغلب أفراد طائفة الوصفان خدما في المنازل، أو باعة للخبز في الشوارع، وعمل بعضهم في نسج الحصر والسلال، والقليل منهم في الحمامات والمقاهي وفي تنظيف المنازل وطليها بالجبس.

(4) خبز الرضوم: نوع من الخبز اعتاد يهود مدينة الجزائر وضعه أمام بيوتهم، ويعتبر إحدى العادات المتوارثة في بعض أعيادهم الدينية.

الحمد لله قانون عملوه الولانيين الله يرحمهم الدلالين بسوق الكبير لا يتجروا واللي يظهر عليه التجار يبطل من السوق لا يكون الدلال تاجر والسلام، وكما أن حمال الزيت ما له إلا الحمالة والي يظهر عليه التجار يبطل من الحمالة وكما أن حمال الزرع لا يتجر ماله إلا الحمالة والسلام. وحمال البياض ما له إلا الحمالة وجدنا في زمام الشيخ الله يرحم هذه العادة باش ما ينظرش حد والسلام عام 1045 [34]. فندق الزيت الحمال ما يتجرشي. رحبة الفحم الحمال ما يتجرشي. رحبت الزرع الحمال ما يتجرشي، الدلال بالسوق لا يكن تاجر مال إلا الحمال ومن خالف على هذه العادة يقع الحكم فيه وسلام عليكم والرحمة والبركة.

بدار الإمارة[1] في ربيع الأول سنة 1109 (1697م).

استنادا إلى القانون الذي وضعه الأولون والذي يبقى ساري المفعول بالسوق الكبير، فإن الدلال[2] وحمال الزيت[3] وحمال الحبوب وحمال البياض[4] وحمال الفحم لا يحق لأي منهم أن يقوم بممارسة التجارة في المادة التي يقوم بحملها ويكتفي بالحمل فقط، ومن خالف ذلك يتعرض للعقاب. وهذا أمر يسري أيضا في فندق الزيت[5] ورحبة الفحم[6]، عام 1045 (1635م).

---

(1) دار الإمارة: انظر الهامش رقم3، ص 64.

(2) الدلال: انظر الهامش رقم1، ص 39.

(3) الحمال: الذي يشتغل بحمل الأثقال ونقل البضائع، كان في الغالب من جماعة البرانية باعتبار مهنة الحمل عملا متواضعا لا يقبل عليه الحضر والكراغلة أو الأتراك.

(4) البياض: الجير المستعمل في طلاء الجدران وقد حرص سكان مدينة الجزائر على طلاء منازلهم بالجير بهدف المحافظة على النظافة حتى عرفت المدينة بالجزائر البيضاء أو ببلد الجير.

(5) فندق الزيت: يقع بشارع باب عزون جنوب السوق الكبيرة، إزاء زنقة الفورنية، غير بعيد عن حمام البوزا مكان سوق شارتر بشارع عمار القامة حاليا.

(6) رحبة الفحم: مكان مخصص لبيع الفحم خارج باب عزون مكان المسرح الوطني الآن قبالة ميدان بور سعيد.

أما الحرير الشاري يعطي خمس وعشرون 25 درهم لدار الإمارة في الزمام القديم. وأما القطارج 10، حرير المفتول ما يعطشي والسلام. أما الحرير في حانوت الوزان المشتري يعطي [36] خمس وعشرون للوزان صاحب الحانوت، ويعطي المشتري خمس وعشرون درهم لدار الإمارة، والبت البلوط 10. بيان ما يؤخذ على قلة السمن الصغيرة أربع درهم لزير، وجبوخ ست درهم، قناطيا حمال عشر درهم. أما الحمال عشر 10 درهم للقنطار قانون من زمان والسلام.

أما الحرير العجمي يعطي نصف القانون لصاحب الرمانة عادة قديمة اثني عشر،

الحرير أربع ذهب لكل قنطار صايمة 4 لكل رطل. أما الحرير المفتول[1] فلا يدفع عنه شيئ، والحرير العادي يدفع عنه المشتري خمسة وعشرين درهما للوزان صاحب المحل، وخمسة وعشرين أخرى لدار الإمارة[2]. وقلة السمن الصغيرة يأخذ الوزان عليها أربعة دراهم للزير[3]، وجبوخ[4] ست درهم، والقناطيا[5]، وحق الحمال عشرة دراهم.

أما الحرير العجمي[6] فيدفع عنه نصف المقدار المتفق عليه لصاحب الرمانة (الوزان) وقد كان قبل ذلك اثنا عشر.

أما إذا أنزلت الحمولة بالجمرك[7] وقام صاحب السلعة ببيعها فيعطي نصف الحمولة بعد أن تتم الموافقة على ذلك.

---

(1) الحرير المفتول: فتائل الحرير.

(2) دار الإمارة: انظر الهامش رقم3،ص 65.

(3) الزير: الجرة الكبيرة المصنوعة من الفخار والتي تستعمل لحفظ المؤونة سواء كانت أطعمة مجففة أو سوائل مثل الزيت والسمن والعسل.

(4) جبوخ: نرجح أنها أحد أصناف الزبدة التي كانت تحضر محليا.

(5) القناطيا: أحد أصناف المواد الغذائية التي لم نتمكن من تحديد اسمها.

(6) الحرير العجمي: الحرير المستورد من بلاد الروم (الأناضول والبلقان).

(7) الجمرك: انظر الهامش رقم2، ص 45.

ما طارت الحرير الخام نصف وقية لرطل. وحانوت الوزان تكون بينهم شركاء في كل ما يدخل ويخرج وأما ما كان من العادة على الوزان من نصف قنطار لسفل فهو للميزان ومن نصف لفوق فهو للرمانة ما عند حد ما يقول، وأما الحرير المفتول ما يعطيشي في حانوت الوزان لدار الإمارة والسلام من قديم الزمان على هذا يكون العمل.

قانون اتفق أمين الأمنا مع أمين الحمامات بأمر شعبان ضي على الغرامة على [38] على القوي بقوت والضعيف بضعف حيث لا ينظر أحد، عام 1101.

الحمد لله وقع اتفاق مع حمالين الرمانة عام 1085. حمالين الرمانة بما ذكر دون غيرهم ما يخرج من باب الجزير ومخزن الكمرك فذلك مختصين به حمالين الرمانة لا غيرهم، والذي يدخل من باب البحر من بلد النصارى وينزل بدار الإمارة ليعشروه

و أجرة الحرير الخام نصف أوقية عن كل رطل، وهم شركاء في كل ما يدخل إلى السوق أو ما يخرج منها بواسطة محل الوزان. وقد جرت العادة أن يأخذ الوزان ما كان أقل من نصف القنطار فما تحت فهو للميزان، وما كان أكثر من النصف فهو من حق الرمانة حتى لا يعترض أحد على ذلك.

و أما فتائل الحرير فلا يدفع عنه صاحبه أي شيء لدار الإمارة، وبهذا جرى العمل.

و فيما يخص الضريبة المستخلصة عن الحمامات، اتفق أمين الأمناء مع أمين الحمامات[1] وبأمر من الداي شعبان[2] على أن تقدر حسب الاستطاعة كل واحد بحسب ما يملك بشرط أن لا يتضرر أحد منهم، عام 1101 (1689م).

اتفق مع حمالي الرمانة[3] عام 1085 (1674م) على أن يقوموا هم دون غيرهم

الحمد لله وقعت الموافقة مع عبد الله محمد بن الحاج يوسف وسليمان المحتسب بأمر صاحب السعادة على أن يكون الرطل متاع السمن بثمانين درهم، سرح الدولاتلي بابا حسن أصلح الله حاله عام 1110.

الحمد لله أمرنا صاحب السعادة بابا حسن المكنى قر بغلي على شان الصابون [40] عبد الله محمد وشيخ البلد وسليمان محتسب ومشينا لدار القاضي واشرنا ثليا رماد بأربع 4 ذهب. حطب ديناريين وتسع وعشرون درهم ماء عشرة 10 دراهم نصف تمتاجير تسع وعشرون درهم. حمالا أربع دراهم، حمالة الزيت ست دراهم،

وأما خصلة الكتان[1] وبراميل الزيت أو السردين[2] وصناديق السكر فلصاحبها الحرية في اختيار من يحملها له بالتوافق.

اتفق عبد الله محمد بن الحاج يوسف وسليمان المحتسب بأمر الدولاتلي بابا حسن[3] على أن يكون سعر رطل السمن بثمانين درهما، عام 1110 (1698م).

كلفنا صاحب السعادة بابا حسن الملقب بقارة بغلي[4] أنا وشيخ البلد وسليمان المحتسب بصنع الصابون، فقصدنا دار القاضي وأمرنا القاضي و اشترينا ثليا رماد[5] بأربعة ذهبا وحطبا بدينارين وتسعة وعشرين درهما وماء بعشرة دراهم ونصف تمتاجير[6] بتسعة وعشرين درهما، وأجرة النقل أربعة دراهم وحمولة الزيت ستة دراهم

(1) خصلة الكتان: فتائل الكتان.

(2) السردين: انظر الهامش رم1، ص 51.

(3) الدولاتلي: يطلق على حاكم الجزائر (الداي) ويعني صاحب السلطة والقائم على أمور الدولة ويمت بابا تقربا منه وبالداي الذي يعني الخال أو أخ الأم إكبارا لمكانة الخال في الأسرة وقد يرد اسمه في الوثائق بلفظ أفندينا للدلالة على الطاعة والولاء له، وقد كان يختار في أول الأمر من بين رجال البحر (الرياس) (1082 ـ 1122هـ/ 1671 ـ 1689م) ثم أصبح يعين من بين ضباط الجند العامل (الوجاق) (1100 ـ 1123هـ/ 1689 ـ 1711م)، والمقصود هنا الداي بابا حسن (انظر الهامش رقم1، ص63).

(4) بابا حسن الملقب بقارة بغلي: انظر الهامش رقم1، ص 63.

(5) ثليا رماد: مسحوق الرماد الذي يحضر منه الصابون.

(6) تمتاجير: على الأرجح من المستحضرات الكيماوية التي تدخل في صناعة الصابون.

شرينا قل زيت أربع ريالات غير ربع. جملة ذلك خمسة وعشرون دينارا واثني عشر درهم 25 12، وطبخناها في دار القاضي باش ياشي وكهي بايلك وشاوش انكشاريا وسليمان المحتسب وشيخ البلد وعبد الله محمد الشويحت ومشينا الموزان ووزنا الصابون الذي [41] طبينا في دار القاضي جاءت الطبخة اثنين وأربعون 42 رطلا صافي انقام بسوم ثلاثين 30 درهم سوم الزيت بأربع ريالات غير ربع. ما سرح الدولاتلي باب حسن ضاي إلا بثلاثين درهم في دار السلطان والقاضي الحاج يوسف معنا والسلام عام 1110.

ثم طلعت الزيت أربع وربع ومشو الصبانين وبعث لنا الدولاتلي بابا حسن ضي وعمل لكل رطل أربع وثلاثون 34 عام 1110. وكتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه.

وقلة الزيت بأربعة ريالات إلا ربعا، فكان المجموع خمسة وعشرين دينارا واثني عشر درهما. وقمنا بتحضير الصابون في دار القاضي بحضور باش ياشي[1] وكاهية البايليك[2] وشاوش الإنكشارية[3] وسليمان المحتسب[4] وشيخ البلد[5]، ثم قمنا بوزن الصابون المحضر فكان اثنين وأربعين رطلا صافيا، وكانت كلفته ثلاثون درهما، مع ملاحظة أن سعر الزيت وقتها كان يساوي أربع ريالات إلا ربعا.

ثم لما ارتفع سعر الزيت احتج صانعو الصابون لدى الداي بابا حسن، فحدد سعر الرطل بأربع وثلاثين درهما، وكان ذلك عام 1110 (1698م).

(1) باش ياشي: انظر الهامش رقم4، ص 43.

(2) كاهية البايليك: انظر الهامش رقم5، ص43، ورقم4، ص 69.

(3) شاوش الانكشارية: انظر الهامش رقم4، ص 57.

(4) المحتسب: انظر الهامش رقم2، ص 44.

(5) شيخ البلد: من الموظفين المهمين الذين يختارون من بين ذوي المكانة والنفوذ، يتولى الإشراف على النقابات المهنية والطوائف السكانية ويحرص على تسلم الرسوم من أمناء النقابات ووضعها في الخزينة العامة، وقد يحتفظ بجزء منها لتصريف حاجاته والقيام بواجباته.

اتفق العسكر[1] مع عبد الله محمد الشويحت (الشويهد) مع سليمان المحتسب على أنه حين يكون سعر الزيت أربعة ريالات يحدد سعر الصابون باثنين وثلاثين درهما. وأمر الكاهية[2] الحاج أحمد ببيعه بهذا السعر، عام 1111 (1699م). كما اتفق مع الشويحت (الشويهد) والمحتسب[3] أنه إذا كان سعر الصابون دينارين وثمانية دراهم يكون سعر الزيت أربعة ريالات، وبهذا السعر يبيع القائد[4] بأمر الكاهية الحاج أحمد، في ذي الحجة 1111 (1699م).

وجدنا في السجلات القديمة أنه إذا طلب صانعو الصابون تحديد سعر الصابون، نقدره لهم كالتالي: درهم لكل ربع وإذا كان سعر الزيت في الفندق[5] ثلاثة ريالات

---

(1) العسكر: يقصد هنا ديوان العسكر الممثل للجهاز الإداري، والذي يؤخذ عادة برأيه أو توجيهه الداي ويتكلم باسم هذه الهيئة العسكرية ذات الصلاحيات الاقتصادية باعتباره ممثلا للداي.

(2) الكاهية: انظر الهامش رقم5، ص 43.

(3) المحتسب: انظر الهامش رقم2، ص 44.

(4) القائد: انظر الهامش رقم2، ص 40.

(5) الفندق: مكان مخصص لحفظ السلع والبضائع ولنزول التجار وإقامة المسافرين، وقد توفرت مدينة الجزائر

خمس وعشرون. القديم يعطي اثني عشر وقيراط لكل رطل عادة قديمة والسلام.
أما الحرير إذا يوزن الشاري يعطي خمسة وعشرون 25 درهم والبايع 2 درهمين
والحرير العجمي يعطي خمسة عشر 15 درهم الشاري والبايع يعطي درهمين
والحرير المفتول ما يعطيشي للوزان صاحب الرزق يعطي درهمين 2، هكذا وجدنا
في الزمام القديم واتفق عليه كبير وصغير والسلام.

الحمد لله قومت الزلابيا بأمر صاحب السعادة بابا أحمد ضي أصلح الله حاله
أمر عبد الله [45] محمد بن الحاج يوسف بأربعين درهم لكل رطل 40 وسليمان
المحتسب والمعلم مسعود متع السوق سوم العسل إحدى وعشرون 21 درهم.
دخلنا عند بابا أحمد على شان الزلابيا متع سوق الدخان قطعها بابا أحمد للمعلم
مسعود بأربعين درهم لرطل عام 1109.

أما الحرير عند وزنه فيتوجب على المشتري أن يدفع خمسة وعشرين درهما، وكان قديما ثمنه اثني عشر درهما وقيراطا[1] لكل رطل، والبائع يدفع درهمين، بينما الحرير العجمي[2] يدفع عنه المشتري خمسة عشر درهما، والبائع يدفع درهمين. أما الحرير المفتول[3] فإن المشتري لا يدفع عنه شيئا للوزان، أما البائع فيدفع درهمين، هذا ما وجدناه مسجلا في السجلات القديمة واتفق عليه الجميع.

بأمر صاحب السعادة الداي بابا أحمد[4] قمنا أنا عبد الله محمد بن الحاج يوسف وسليمان المحتسب وناظر سوق الدخان[5] المدعو مسعود بتقييم سعر

الحمد لله دخلنا مع سي عبد الرحمن المحتسب الدلائلي على شان الزلايا امتع النشا وسرحها بأربع درهم ثم بعد أيام دخلوا إليه المعلمين بني مزاب وزادلهم أربع درهم نشا، الحمد لله زليبا امتع سوق الدخان عام 1113.

الحمد لله هذا بيان ما يأخذ المحتسب من عند بني مزاب على الشاة درهم عادة قديمة والسلام وكتب الحروف عبد الله محمد بن الشويحت هكذا وجدت في الزمام القديم والسلام.

الحمد لله وقعت الموافقة على شان العسل مع لاغ الذي في مضرب الدولاتلي مصطفى [47] صانه الله بعث لعبد الله محمد بن الحاج يوسف والمحتسب سي عبد الرحمن واتفق زدنا للي يبيع العسل سبع وستون لرطل وربنا يفتح الباب بتاريخ غرة ذي الحجة المباركة عام 1112 ألف ومائة واثني عشر، ثم جاء سي عبد الرحمن

وحددنا سعر الزلابية المصنوعة من النشا[1] مع الداي والمحتسب بأربعين درهما، وبعد أن اتصل به كبار تجار بني ميزاب والتمسوا منه زيادة السعر، وافق على زيادة أربعة دراهم، عام 1113 (1701م).

وجدت في السجلات القديمة بيانا أو مرسوما يقضي بأن يأخذ من بني ميزاب درهما عن كل شاة، وقد قام بتسجيل ذلك الكاتب عبد الله محمد بن الشويحت (الشويهد).

اتفق الآغا[2] نائب الداي مصطفى[3] مع عبد الله محمد بن الحاج يوسف والمحتسب السيد عبد الرحمن على زيادة سعر العسل بأن يصبح بسبعة وستين درهما للرطل، غرة ذي الحجة عام 1112 (1700م). ثم اتصل بنا السيد عبد الرحمن

الحمد لله قانون على أهل المدينة الصنايع إذا جات سلع للحاكم المدينة وكان حديد للحدادين أما لين الصنع يرقدوه، وإذا كانت عطرية للعطارين الكل الذي في المدينة أدامها الله للإسلام وإذا كان حرير للحرارين والسباغين والقزازين والي هو كل واحد يأخذ حقه أما اليهود يأخذ الربع معين في الحملة ويقسم موالين الحرايم النصف والقزاز والسباغ يقسم الربع والسلام عليكم والرحمة والبركة عام 1045.

[49] إذا جات رمبا من دار الإمارة غنم أو بقر فتكون على الجلايين وبني مزاب والوزاعين والذي يخدم اللحم بينهم كل واحد يتبع غرامته.

يقضي القانون المطبق على صناع أهل المدينة بأن السلع الواردة إلى المدينة عن طريق الحاكم توزع حسب الاختصاص. فالحديد يأخذه الحدادون المختصون في صناعته، والعطرية[1] توزع على كل عطاري المدينة، أما الحرير فيوزع على الحرارين[2] والسباغين[3] والقزازين[4] كل حسب احتياجاته، واليهود يأخذون ربع الحمولة تحديدا، وأصحاب الحرايم[5] يأخذون النصف، والربع الباقي يقتسمه القزاز والسباغ، عام 1045 (1635م).

عند وصول دفعة من الغنم والبقر إلى دار الإمارة توزع على الجلايين[6] وبني ميزاب والوزاعين[7] والجزارين[8] كل حسب ما يدفعه من غرامة.

(1) العطرية: العطارة والمشتغل فيها عطار.

(2) الحرارون: غازلو الخيوط والأنسجة الحريرية وبائعوها.

(3) الصباغون: انظر الهامش رقم3، ص 59.

(4) القزازون: مربو دودة القز لاستخراج الحرير منها.

(5) الحرايم: بائعو أقمشة الحرير في شكل قطع كسترة للنساء ومحارم أو مناديل أو أحزمة.

(6) الجلايون: انظر الهامش رقم1، ص 64.

(7) الوزاعون: موزعو الماشية.

(8) الجزارون: القصابون، بائعو اللحم

ثم يقسم بني مزاب الجزارين النصف والجلاب الربع والوزاع الحصير الربع والسلام عليكم هذا ما وجدناه في زمام القديم

بعد ما يأخذ الذباح من الوزاعين بباب عزونة الثمن على الراس ثمانية دراهم في أجرة هذا العوايد ويحتاج يكون الذباح فرس هذا ما وجدناه في العقد القديم والسلام عليكم والرحمة والبركة.

الحمد لله جات رمبا لدار الإمارة وبعث للمعلمين بني مزاب وقال لهم حدوه وحدكم عن إذن بابا حسن واليهود ما يخدوش وكتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف عام 1110.

[50] الحمد لله عن إذن من له الولاية السنية بدار الإمارة العلية بمدينة الجزائر المحمية بالله وهو المعظم الحاج أحمد داي أصلح الله حاله على شان الصنيع

فبني ميزاب والجزارين النصف، أما الجلاب ووزاع الحصر فلكل منهما الربع. وهذا ما وجدناه في السجلات القديمة.

والذباح يأخذ من الوزاعين ثمانية دراهم عن كل رأس أجرة له حسب العادة ويستحسن أن يكون الذباح ذا تجربة يحكم سنه، وهذا ما وجدناه في العقد القديم.

الحمد لله وردت دفعة إلى دار الإمارة، فأرسل بابا حسن[1] إلى شيوخ بني ميزاب وصرح لهم بأن يستلموها وحدهم دون اليهود، كتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف عام 1110 (1698م).

بإذن من الداي الحاج أحمد[2] أرسل عبد الله محمد بن الحاج يوسف

(1) الداي بابا حسن: انظر الهامش رقم1، ص 63.

(2) الداي الحاج أحمد: انظر الهامش رقم4، ص 64.

... وبعث للمين

الحدادين وجا أمين الصنع وقدروا هذه القيمة

- خمس بران لحمص بأربعة وعشرين درهم 24

- خمس بران بتسعة عشر درهم 19

- بابوج بأربعة عشر درهم 14

- كوتاتا بستة دراهم 6

والسلام عليكم والرحمة والبركة عام 1105.

ما وقع بأمر بابا أحمد أصلح الله حاله، على شان الصفيح امتع الزوايل عبط

إلى أمين الحدادين[1] وبحضور أمين الصناعة[2] وتداولوا بخصوص تسعيرة صفائح الصباط[3] (الأحذية)، فتم تقويمها كما يلي :

خمس بران لحمص[4] بأربعة وعشرين درهما؛ خمس بران بتسعة عشر درهما؛ بابوج[5] بأربعة عشر درهما؛ كوتاتا[6] بستة دراهم. عام 1105 (1693م).

بأمر من بابا أحمد استدعي عبد الله محمد الشويحت (الشويهد) وقارة أحمد

---

(1) أمين الحدادين: متولي شؤون جماعة الحدادين

(2) أمين الصناعة: متولي أمور الصنائع ويعتبر بمثابة أمين الأمناء بالنسبة للصناع بالمقارنة بأمين أمناء الحرف والمهن الأخرى.

(3) صفائح الصباط: القطع الجلدية أو الحديدية التي تثبت في أسفل الحذاء المعروف محليا بالصباط حتى لا يتآكل أسفله.

(4) بران لحمص: من الراجح أنه نوع من الأحذية الجلدية.

(5) ...

[52] الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وجدنا على الفخارين في الزمام القانون بأن يكون الرص يبيع الفخار للتاجر 64، والمزوق متع الجراب 72 ثم باش يبيع التاجر للمدينا أدامها الله للإسلام: لبريق 3، البقالا 3، القلابطال 14، القلا 12، براد 4، المصباح 3، البطا 3، قادوس 5، قادوس ال 8، قادوس واسع 10، (إمام مخرب).

الحمد لله أمرنا الدولاتلي بابا أحمد على شان الفخارين سي محمد بن اليا، وسي محمد بن الفقير، وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وأمين الفخارين، وجمع الجماعة وتعاونوا على العادة الرص بأربع وستين 64

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وجدنا في السجل القديم قانونا يخص بيع الأدوات الفخارية، بحيث تباع القطعة العادية الواحدة للتاجر بـ 64، وقطع الجربي المزوق[1] بـ 72. ثم إن التاجر يبيع في المدينة بالتسعيرة التالية: الإبريق بـ 3، البقالا[2] بـ 3، القلة بطال[3] بـ 14، القلة بـ 12، البراد[4] بـ 4، المصباح بـ 3، البطا[5] بـ 3، القادوس[6] بـ 5، القادوس ال بـ 8، القادوس الواسع بـ 10.

و بأمر من الداي بابا أحمد[7] عقد اجتماع بين السيد محمد بن النية، والسيد محمد بن الفقير، وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد) وأمين الفخارين[8]، فأقروا ما كان جار به العمل، أي أن القطعة العادية بأربع وستين 64

---

(1) الجربي المزوق: الجربي نسبة إلى جربة، المزوق: المزركش، أي: القطع الفخارية المصنوعة في جربة.

(2) البقالا: أو البقالة، نوع من الأدوات الفخارية على شكل إناء يستعمل للشرب ويتميز بمحافظته على برودة الماء.

(3) القلة بطال: هي نوع من الجرار يستعمل لوزن السوائل خاصة الزيت منها، تقدر بـ 12 إلى 18 لترا والشائع منها في مدينة الجزائر يساوي 16 لترا.

(4) البراد: نوع من الآنية الفخارية يبرد فيها الماء.

(5) البطا: نوع من الأدوات الفخارية المستعملة في المنزل.

(6) القادوس: أدوات فخارية تستعمل لصرف الماء من السطوح أو باطن الأرض.

(7) الداي بابا أحمد: انظر الهامش رقم4، ص 64.

(8) أمين الفخارين: متولي شؤون المشتغلين بصناعة الأدوات الفخارية.

والجرب مزوق اثنين وسبعين درهم باش يبيع الفخارين لدخلانيين واتجمع على العادة [53] ما يبدل ولا يغير المخصوص كله بثلاثة وكتبت عن إذن بابا أحمد ضاي أصلح الله حاله عام 1105.

ثم أمر الدولاتلي بابا حسن على عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وبعث شاوش للجماع وانجمع وتعامل على الراص بأربع وستون درهم 64، والجرب باثنين وسبعون لراص 72 وقرو فاتح وربنا يسهل وكتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت عام 1110. الحمد لله صبت في الزمام القديم على بني مزاب اتفقوا مع صاحب السعادة الحاج علي أن أمين الحاج يوسف الشويحت واتفقوا ضامنين بعضهم بعضا وكتب عليهم في زمام القانون وكتب بغرة رجب عام 1055.

الحمد لله وقع الاتفاق مع جماعة أهل الحمامات بالجزائر المحمية بمحضر

والجربي المزركش باثنين وسبعين درهم وأن يبقى السعر الذي يبيع به الفخارون لأهل المدينة كما هو دون تغيير أي: بثلاثة دراهم لا غير، وكتبت ذلك بإذن الداي بابا أحمد في عام 1105 (1693م).

ثم إن الداي بابا حسن[1] أمر عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد) بأن يخبر شواش الجماعات[2] كي يطبقوا ذلك، يأخذ على كل قطعة عادية ستين درهما وقطع الفخار من نوع الجربي اثنين وسبعين درهما، وبعث في شأن ذلك إلى المعنيين بالأمر واجتمعوا وقرأوا الفاتحة عام 1110 (1698م).

وجدت في السجلات القديمة أن بني ميزاب اتفقوا مع صاحب السعادة السيد محمد بن المرحوم بكرم الله السيد يوسف الشويحت وبمحضر أمين الجماعة

---

(1) الداي بابا حسن: انظر الهامش رقم1، ص63.

(2) شواش الجماعات: الرجال المكلفون بالحراسة من طرف أمناء الجماعات المهنية (الحرفية) التي قدمت إلى مدينة الجزائر من الأقاليم والمعروفين بالبرانية (الدخلاء)، وهم جماعات بني ميزاب والبساكرة والجيجلية والأغواطية والوصفان والقبائل (انظر تقديم المخطوط).

المذكورة وهو سعيد شريف الحمامي وكاتب الحروف الفقير إلى ربه أحمد بن الحاج علي[1] أن يكون الأمين الحاج يوسف الشويحت واتفقوا على ذلك جميعا وكتب ذلك في سجل القوانين في غرة رجب عام 1055 (1645م).

تم اتفاق أصحاب الحمامات بالجزائر المحمية بمحضر العلامة الفهامة سيدي مصطفى العنابي بن رمضان[2] وبمحضر أمين الأمناء[3] السيد محمد بن المرحوم بكرم الله السيد يوسف الشويحت وبمحضر أمين الجماعة المذكورة[4] وهو سعيد شريف الحمامي وكاتب الحروف على أن من يتخلى عن كراء حمام وتولى غيره كراءه وكان المستأجر الجديد من غير جماعة بني ميزاب لا يحق له فصل الطيابين[5] ولا يحاول أن يؤلبهم عليه لتعطيل العمل بالحمام، وتم الاتفاق على ذلك ووقعت العقود على أن يكون استخلاص كراء الحمامات من الأرباح التي تدرها، في سنة 1110 (1698م).

الحمد لله، تسجيل ما وقع بخصوص مائة وثلاثة وأربعين ريالا الملزم بها شيوخ البلد، حيث أرسل إلينا الداي بابا أحمد[1] أنا عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وسليمان شيخ البلد والسيد أحمد بن الفاسية والأمين وأمرنا بأن نجتمع ونستخلص هذه القيمة من مختلف الصناع مرة واحدة، فاجتمعنا كلنا في جامع السيدة[2] واتفقنا على أن يدفع كل واحد منهم كما يلي، وذلك عام 1108 (1696م) :

---

(1) الداي بابا أحمد: انظر الهامش رقم4، ص 64

(2) جامع السيدة. يقع مكانه قبالة المدخل الرئيسي لقصر الجنينة (قصر باشوات الجزائر) ويحدد مكانه الآن في الزاوية الغربية لساحة الشهداء المعروفة بحديقة الإيالة، بني هذا المسجد مكان مسجد قديم. تذهب بعض الروايات إلى أنه من بناه بنت الناصر الحمادي صاحب بجاية، ومنه أخذت تسمية المسجد الذي أسس مكانه فعرف بمسجد السيدة الذي يرجع تاريخ انشائه إلى سنة 1027هـ/ 1561م، وقد أصبح نظرا لموقعه قبالة قصر الجنينة المكان المفضل لصلاة حكام الجزائر وحاشيتهم والمقر المعتاد لاجتماع مجلس الأمناء لتبادل الرأي والمشورة واتخاذ القرارات وإصدار الأوامر التي تمس الحياة الاجتماعية والنشاط الحرفي والمعاملات التجارية حسبما يشير إليه مخطوط قانون أسواق الجزائر. أعاد بناء مسجد السيدة الداي محمد عثمان باشا في ربيع سنة 1198هـ/ 1784 م بعد أن تعرض لأضرار كبيرة، ثم اعتني به وحسن في عمارته خلفه الداي بابا حسن (1794) وزينه برخام أبيض جلبه من إيطاليا، فعد من أجمل مساجد مدينة الجزائر من حيث النقوش وطراز العمارة، لكن ذلك لم يحل دون هدم الفرنسيين له بعد احتلالهم لمدينة الجزائر (1830) وأتموا عملية الهدم سنة 1832 بعد أن استعصت منارته عن الهدم، مما اضطر الفرنسيين إلى إشعال النار في دعائمها الخشبية وإزالة

حمال مخزن الزرع ثلاثة وثلاثة أثمان 3 3.

الحوك أربع ونصف 4 4.

الحفاف عشر وست أثمان 10 6.

الفنداقج أربع ريالات 4 0.

رحبة الزرع أربعة عشر ونصف ريال 14 4.

باقي يخص أربعين ريالا مشينا لبابا أحمد وعدنال وقال أفرضوهم على البق من الصنايع القوي بقوته والضعيف ابضعف.

حمال مخزن الزرع ثلاثة ريالات وثلاثة أثمان.

الحوك[1] أربعة ريالات ونصف.

الحفاف[2] عشرة ريالات وستة أثمان.

الفنداقجي[3] أربعة ريالات.

رحبة الزرع[4] أربعة عشر ريالا ونصف.

فبقي عجز قيمته أربعون ريالا، فرجعنا إلى بابا أحمد[5] وأخبرناه بذلك فطلب منا أن نفرضها على ما تبقى من الصناعات كل حسب قدرته واستطاعته، ففرض على :

---

(1) الحوك (الحوكي): صانع الحياك.

(2) الحفاف: الحلاق.

(3) الفنداقجي: العامل بالفندق أو صاحب الفندق.

(4) رحبة الزرع أو سوق الزرع: تقع بالجانب الأيمن للداخل إلى مدينة الجزائر من باب عزون بين سوق الحدادين شمالا ودرب العسل غربا مقر شيوخ الأتراك.

(5) بابا أحمد: انظر الهامش رقم4، ص 64.

الفكاي ثلاثة ريالات 3.

حمال الزيت ريال واحد 1.

الحمايمي ثلاثة ريالات 3.

الفخارجي زوج ريالات 2.

طايح على الصنايع.

ثم علمنا الدولاتلي بابا أحمد بهذا والسلام عليكم والرحمة والبركة وقال باش يتهنا من الحساب كل عام تبق معينا، وربنا يوفق ويصلح الحال، وكان تاريخ عام 1108.

[59] الحمد لله بيان ما وقع من الخصام مع جماعة بني مزاب من له صنعة في الجزاير من فرانين وجزارين وحمالجيا وحلوجيا ولبلبجيا وهرقمجيا وجميع من له صنعة في الجزاير في شأن الخصارة الواقعة على الفرانين.

الفكاي[1] ثلاثة ريالات.
حمال الزيت ريال واحد.
الحمايمي[2] ثلاثة ريالات.
الفخارجي[3] ريالان اثنان.
ما يلزم الصناع أداؤه.

ثم أخبرنا الداي بابا أحمد بهذا فأشار علينا بأن نلتزم بهذه المقادير وأن يبقى معمولا بها حتى لا يضطر ذلك إلى إعادة الحساب كل سنة.

وقع نزاع بين بني ميزاب وجموع الصناع في الجزائر من فرانين[4] وجزارين

---

(1) الفكاي: بائع الفاكهة، الفاكهاني.

(2) الحمايمي: أو الحمامجي، انظر الهامش رقم9، ص 49.

(3) الفخارجي: صانع الأدوات الفخارية.

(4) فرانين (فرانون): انظر الهامش رقم3، ص 61.

الحمد لله شهادة عندي على مبارك اشدربلوطي امتع الحرير مع حييم بن عشور شرك بينهم وادرهم الحمالا شرك ثلاثة مائة وست وعشرون ريال ميا وأحد وعشرون امتع امبارك مائتين وخمس امتع حييم. وهما شرك وكتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه والحرير في دار مبارك الدلال بتاريخ غرة صفر سنة 1112 بمحضر مبارك والذمي حييم بن عشور.

الحمد لله جاءني للحانوت مع حييم اليهودي [61] مبارك ويحب يسافر لبسكر واتفق مع حييم وكتب شهادة عنده في الزمام ادراهم حييم 331

ثلاثة مائة وإحدى وثلاثين ريال اشراهم دخان وزج حياك أحمر قرمز وكل

أشهد أن مبارك وحييم بن عشور[1] اشتركا في اشدربلوطي[2] من الحرير ودفعا أجرته وبلغت كلفته إضافة إلى أجرة حملها ثلاث مائة وستة وعشرين ريالا، مائة وواحد وعشرين دفعها مبارك ومائتان وخمسة دفعها حييم. والحرير موجود بدار مبارك الدلال[3]، وكتب ذلك عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت بمحضر مبارك والذمي حييم بن عشور بتاريخ غرة صفر سنة 1112 (1700م).

جاءني إلى المحل مبارك وحييم اليهودي وأخبراني بأن مبارك قد عزم على السفر إلى بسكرة[4]، واستكتب شهادة مسجلة تثبت أن حييم أخذ 331

---

(1) حييم بن عشور: مقدم جماعة اليهود بمدينة الجزائر في مطلع القرن 12هـ/ 18 م.

(2) اشدربلوطي: تعبير شائع يطلق على كمية من القماش، تتألف عادة من عدة شقق (أجزاء).

(3) الدلال: انظر الهامش رقم1، ص 39.

(4) بسكرة: تنعت بباب الصحراء وعروس الزيبان، تعتبر إحدى المراكز المهمة بالجنوب الشرقي الجزائري، تقيم بها حامية إنكشارية (نوبة) وتعرف بإنتاجها الوفير من التمور، وهذا ما جعلها بصلة مع مدينة الجزائر ودفع بعض أهلها إلى الاستقرار بها، فعروفوا بالبساكرة مع من انضم إليهم من القادمين من منطقة الزاب وتوغرت وسوف والشعانبة وورقلة. يتولى شؤونهم أمين يمثلهم لدى إدارة البايليك، ويشتغلون في مهن متواضعة عديدة مثل الدلالة والحراسة والسقاية وتنظيف المجاري وبناء السفن في الترسانة وفي المطابخ ... 861 سنة 1838 بفعل سياسة

اكترى الرايس[1] أحمد بستانا من بوزاد الشرشالي بـ 50 ريالا، وأشهد على أن الرايس أحمد بن علال كفل بعزيز في قيمة خمسين ريالا يعطيها الرايس أحمد كرهن[2] عن البستان يسلمها لعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت ليسلمها بدوره لبيت بعزيز، والقيمة الإجمالية للمال ثلاثمائة وخمسون ريالا، أعطاه منها 50 وأعطاني أيضا 25 خمسة وعشرين والمجموع 75، وهذا الاتفاق وقع في جمادى الأولى عام 1111 (1699م).

... الحملات

الحمد لله، أداو لمان امتاع خليل الوزاري الحاج قادر، وسي نور الدين القزاز وسليمان شاوش، أما الحاج قادري أخذ ستة وسبعون 76 درهم [64]، وسي نور الدين هو وسليمان شاوش اخذو ثلاثة وعشرون ونصف 23 2 وربنا يخلص على خير في أواخر ذي القعدة عام 1111.

الحمد لله حضر جماعة الشواشي بين يدي بابا حسن ضي أصلح الله حاله على شان الصنع لا يقع فيها فساد، وأمر عبد الله محمد الشويحت وسي سليمان شيخ البلد وسي أحمد بن القاسيا وأمين الشواشي وكتب عقدا في دار القاضي وحضر الجماع محمد بن الدباغ والحاج محمد السنتين والحاج عبد الرحمن بن عمار وعبد الرحمن بن الغبري وأبي طالب سي مصطفى وابن العطار والجماع اتفقوا الشاشيا الطويل خمس في الطريح وأجرتها خمسون درهم 50 [65] والشاشيا القصير.....

تسلم كل من الحاج قادري والسيد نور الدين القزاز وسليمان شاوش، أمانة من خليل الوزاري، أما الحاج قادري فأخذ ستة وسبعين 76 درهما، وأما السيد نور الدين وسليمان شاوش فأخذا ثلاثة وعشرين ونصفا، في أواخر ذي القعدة عام 1111 (1699م).

عقد اجتماع برئاسة الداي بابا حسن[1] للبحث في قضية صناعة الشواشي[2] حتى تحفظ من التلاعب والفساد، وكلف عبد الله محمد الشويحت والسيد سليمان شيخ البلد والسيد أحمد بن الفاسيا وأمين الشواشي[3] بكتابة عقد بدار القاضي وحضر الاجتماع محمد بن الدباغ والحاج محمد السنتين والحاج عبد الرحمن بن عمار وعبد الرحمن بن الغبري وأبو طالب السيد مصطفى وابن العطار، واتفقوا على أن الشاشية الطويلة قياس 5 أجرتها خمسون درهما 50 والشاشية القصيرة ....

---

(1) الداي بابا حسن: انظر الهامش رقم1، ص 63.

(2) الشواشي: انظر هامش رقم4، ص 50.

(3) أمين الشواشي: متولي جماعة المشتغلين في صناعة الشاشية، انظر هامش رقم4، ص50.

الحمد لله على بركات الله، انجمع الخواجيا في جامع الرابط على شان الغرام وما يلزم لكل حانوت وما تعط بينهم الجماع.

علي بن ذراع أربع ريالات 4 6.

محمد المتيجي زوج وخمس ثمان 2 5.

عبد القادر زوج وربع 2 2.

محمد البوزريعي 2 0.

الحمد لله، اجتمع الخواجية[1] بجامع الرابطة[2] بخصوص قضية الغرامة[3] وما يجب دفعه من قبل أصحاب المحلات، وحددت كما يلي :

علي بن ذراع أربعة ريالات.

محمد المتيجي ريالان وخمسة أثمان.

عبد القادر ريالان وربع.

محمد البوزريعي ريالان اثنين.

---

(1) الخواجية: جمع خوجة وهم الموظفون الكبار.

(2) جامع الرابطة: يعود بناؤه إلى سنة 1034هـ/ 1624 م. وتبلغ مساحته 15 مترا مربعا وهو يقع بالقرب من الجامع الجديد عند سوق الحواتين بالقرب من باب البحر. عرف باسم مسجد الرابطة لانقطاع الزهاد به للعبادة، وإن كانت بعض الروايات تذهب إلى أن اسمه الحقيقي هو المرابطة (الولية) الزرزورة. تعرض هذا المسجد للهدم من طرف الفرنسيين سنة 1832 م.

(3) الغرامة: الضريبة أو المكس.

مائة والفراير عن مائتين وست وأربعين بأعيانهم وشرط الفراير فيهم احصان وإلا فرص وخرج الحاج عبدل من السجن بشهادة كاتب أحمد وشهادة كاتب الجنويز، وكتب عبد الله محمد بن الحاج الشويحت يوم الأحد خمس من ذي القعدة عام 1111.

الحمد لله بينا قانون باب عزون ما يأخذ المستلزم من زمام القديم عام (بياض). إذا جاءت قافل من تلمسان دينارين لكل حمل إذ جاو بني عباس ثمانية وخمسون درهم (الشليف).

الكتان للقنطار الصغير خمس وعشرون درهم 25.

(المملوك زياني يعطي مولا الرزق 5 صيم).

بن جيدة وخليفة الباي محمد جنويز تحدثا بشأنه مع "فراير متاع لسبطال"[1]، ودفع الحاج العربي مائة والجنويز مائة وتنازل الرهبان من طائفة "الإخوان البيض" عن مائتين وستة وأربعين، واشترطوا مقابل ذلك حصانا أو فرسا، وقد خرج الحاج عبد الله من السجن بشهادة الكاتب الحاج أحمد وشهادة كاتب الجنويز[2]، وسجل ذلك عبد الله محمد بن الحاج الشويحت يوم الأحد خمسة ذي القعدة عام 1111 (1699م).

الحمد لله، بيان بقانون باب عزون حسبما كان معولا به في القديم (بياض)، أنه يتوجب ديناران عن كل حمل يأتي في قافلة تلمسان[3]، وعلى جماعة بني عباس[4] ثمانية وخمسون درهما، وعلى حمولة القنطار الصغير من

---

(1) فراير متاع لسبطال: الرهبان المنتمون لمنظمة الإخوان البيض والقائمون على خدمة المارستان (المستشفى) المعروف بلغة الفرانكا "سبطال".

(2) كاتب الجنويز: يقصد به الترجمان الخاص بالجنويين والذين كانت لمدينتهم جنوة (إيطاليا) علاقات ومبادلات تجارية اقتضت وجود كاتب خاص (ترجمان) يرعى مصالحهم.

(3) قافلة تلمسان: انظر الهامش رقم3، ص 40.

(4) جماعة بني عباس: إحدى جماعة الدخلاء (البرانية) بمدينة الجزائر، تلحق به ـ ا عادة جماعة مزيتة، عرفوا بجديتهم واستقلالهم بشؤونهم، اشتغلوا في مختلف المهن مثل كيل الحبوب السوق وحمل الماء

غنيمة الصوبل جات السردين وعمل بابا مصطفى دولاتلي ثلاثة أثمان لكل قرطيل للمحتسب وحمل التمر سبع ذهب عن كل حمل عادة قديمة والسلام.

قانون خروج باب عزون ما يأخذ البواب عام (بياض) العطريا كمستغانم ومازون وتلمسان [70] وقسمطينا خمسون درهم للحمال 50، السباط يعطي ثمانيا وخمسون درهم 58 الحديد كشرشال والبليد عشر درهم للقنطار 10.

خروج الباب

قانون الملح الذي في البحر يأخذ المحتسب حق وسردين (بياض).

خروج الباب[1]

القانون الخاص بالملح المستخرج من البحر والذي يعطي للمحتسب حق أخذ الرسوم عنه وعن السردين[2].

لقد حدد الداي بابا مصطفى[3] ما يخص المحتسب من غنيمة السردين ثلاثة أثمان عن كل قرطيل[4]، كما حدد ثمن حمل التمر بسبع قطع ذهبية، كما جرت به العادة منذ القديم.

قانون تحديد الرسم الذي يدفع عن العطرية[5] عند خروجها من باب عزون، أما بالنسبة لمستغانم ومازونة وتلمسان وقسنطينة فقدر الرسم بخمسين درهما، والسباط[6] يدفع ثمانية وخمسين درهما، وعلى الحديد إلى شرشال والبليدة عشرة دراهم للقنطار.

---

(1) خروج الباب: أو حق خروج الباب، نوع من الضريبة أو الرسم كان يؤخذ على السلع والبضائع التي تدخل أبواب المدينة من البر والبحر وتتوجه للأسواق والدكاكين والحوانيت.

(2) المحتسب: انظر الهامش رقم 2 ص . 44 السردين: انظر الهامش رقم2، ص 44.

(3) الداي بابا مصطفى: انظر الهامش رقم1، ص 61.

(4) قرطيل: السلة المصنوعة من القصب.

(5) العطرية: انظر الهامش رقم4، ص 83. وكذلك الهامش رقم1، ص 84.

(6) السباط: انظر الهامش رقم 8، ص49.

الحمد لله قانون فندق الدقيق عادة قديمة عام 1038، متفق مع الميار وصاحب الفندق عشر 10 درهم لزايلا حق الدقيق للوزان، أما الفندق يأخذ درهمين في النهار ودرهمين في الليل. أما الشاري ما يعطي إلا حق الحمال عشر درهم للقنطار البايع يعطي 10 حق الميزان والشاري يعطي حق الحمالا والسلام. أما الحمال ما يتجرشي وإذا يتجر يحكم فيه ويبطل والسلام [71] ووفقوا عندنا الميارين موالين الرزق ورضوا بالعادة القديمة واتفقوا بأمر صاحب السعادة بابا أحمد ضاي، وكتب عبد الله محمد بن الشويحت عام 1105.

الحمد لله قايد الفحم ما يأخذ على الشبك عام 1167، على البغل تسعة درهم لكل شهر وفي ساير الأيام عشر درهم 10، وعلى الحمار أربعة عشر 14 درهم، وفي ساير الأيام خمسة درهم 5، والزايل النقال ثمانية وعشرون درهم لشهر 28، وعلى تبديل الوجوه تسعة درهم 9.

الحمد لله، القانون القديم لفندق الدقيق[1] المعمول به منذ عام 1038 (1628م)، كان الاتفاق بين الميار[2] وصاحب الفندق على دفع عشرة دراهم عن كل حمل بغل للوزان، أما الفندق فيأخذ درهمين في النهار ودرهمين في الليل. والمشتري يدفع حق النقل عشرة دراهم عن كل قنطار، والبائع يدفع عشرة دراهم أيضا كأجرة، أما الحمال فلا يحق له أن يتاجر، وإذا خالف ذلك يعاقب ويفصل من العمل، وقد وافق الميارون أصحاب البضاعة على سريان القانون القديم واتفقوا بأمر صاحب السعادة الداي بابا أحمد[3]، وكتب ذلك عبد الله محمد بن الشويحت (الشويهد) عام 1105 (1693م).

الحمد لله ما يأخذه قائد الفحم عن الشبكة[4] عام 1167 (1753م): يأخذ عن البغل تسعة دراهم شهريا وعشرة دراهم يوميا، ويأخذ عن الحمار أربعة عشر درهما

---

(1) فندق الدقيق: يقصد بها سوق الدقيق.

(2) الميار، ج. الميارون: القائم على وزن الحبوب بسوق الحبوب (رحبة الزرع).

(3) الداي بابا أحمد: انظر الهامش رقم1، ص 63.

(4) الشبك، ج. الشبكة: الكيس.

الحمد لله على بركات الله مشاو القبايل الفحامين شاكيين لبابا حسن ضي علي، وابعت لي ومشيت لعندو وقلت له على العادة القديمة وأمر الكاهي وصلح بين بونك قايد الرحب [72] والفحامين يعطيو في الشهر البغل ثمانية وعشرون لشبك وحمل الحمار ستة عشر درهم في كل شهر ثم كتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه شعبان عام 1111.

الحمد لله وقع الاتفاق بأمر شعبان خوج والعسكر منصور بالله بالجزاير المحميا بالله على العس في الليل على الصنايع ثلاثين رجلا 30 وعلى ازواو عشر 10 صبايحيا عشر 10، وعلى حباجيا خمس 5 وعربجيا 5 جملا بينهم ستون رجلا 60، سنة 1104.

في الشهر وخمسة دراهم يوميا، وعن البغلة المستعملة في النقل ثمانية وعشرون درهما للشهر 28، وعن تبديل الوجوه[1] تسعة دراهم.

رفع الفحامون القبائل شكوى إلى الداي بابا حسن[2]، فأرسل إلي طالبا توضيحا، فأخبرته بما كان معمولا به في العادة، فأمر الكاهية بأن يصلح بين بونك قائد الرحبة[3] والفحامين، وذلك بأن يدفع الفحامون عن الشبكة المحمولة بالبغل ثمانية وعشرين وعن حمل الحمار ستة عشر درهما في كل شهر، وكتب ذلك عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد)، شعبان عام 1111 (1699م).

بأمر من الداي شعبان خوجة[4] والعسكر[5] وضع قانون خاص بتنظيم الحراسة الليـلية وبتعيين وتحديد عدد الرجـال القائمين بها وهم كالتالي: ثلاثون رجلا من

(1) تبديل الوجوه: تغير الحكام وتبديل المسؤولين، وارتبط ذلك بدفع مبالغ عينية أو نقدية لتسلم منصب جديد أو المحافظة عليه.

(2) الداي بابا حسن: انظر الهامش رقم1، ص 63.

(3) بونك قائد الرحبة: اسم متولي رحبة الفحم وهو في العادة أحد الضباط المتقاعدين أو قدماء الجند.

(4) الداي شعبان خوجة: انظر الهامش رقم2، ص 43.

(5) العسكر: أي ديوان العسكر الذي يطلق على مجموعة الضباط المؤلفين لديوان الجند (ديوان البايليك).

وقعت العس في مدة بابا أحمد وابعث لعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وسي محمد ابن النيا وسي محمد بن الفقير شيخ البلد وعينوا على الزمام القديم، على الصنايع ثلاثين وعلى زواوة عشر 10 وصبيحيا عشر 10، وعربجيا 5، وحباجيا خمس 5، جملة ذلك ستون رجلا كل ليلة.

ثم عين العس الحداد 24. وصفار خمس 5. العطار نوبة وحد صف. 3. قنداقج 5. أتماق 7 خراط 3. جقماقج 5. سوق القبايل 12 جراب 7. فرصد 7. سفاط 4 خياط 13 سباغ 7 قوقج قزاز 3. حوك. 3 دلال 21 حلواج 2. حصار 5. فخار 2. غماد 14. بابوج 10 سمان 2. ارتايع 4. مقفولجي 20. شواشي 7 صبان 3 حفاف صاف 30. حرار صاف وحد 30 دباغ وحد نوبا. 3 فكاي ثلاثون رجلا صاف وكان تاريخ 30. [74] هذا العس سنة 1107.

الصناع، عشرة رجال من ازواوة[1]، عشرة رجال من الصبايحية[2]، خمسة رجال من حباجية[3]، خمسة رجال من عربجية[4]، ومجموعهم ستون رجلا، سنة 1104 (1692م).

وعلى هذا النحو كانت الحراسة في عهد الداي بابا أحمد[5] وأخبر بذلك كل من عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد) والسيد محمد بن النية والسيد محمد بن الفقير شيخ البلد.

تم تعيين القائمين بالحراسة حسب النوبات[6] كالتالي :

(1) أزواوة: أو زواوة وهم سكان بلاد القبائل الكبرى (منطقة جرجرة)، ينتمون إلى مجموعات قبلية ويتولى مراقبتهم قائد سباو ويخضعون للمراقبة عند قدومهم لمدينة الجزائر لكثرة حركات التمرد بينهم ضد حكام الجزائر.

(2) الصبايحية: الجند الذي يستخدم الخيل في تنقله، يقيمون في الغالب خارج مدينة الجزائر بحوش الآغا (ناحية عيون الربط).

(3) حباجية: يقصد بها على الأرجح الجند المكلف بالحراسة وبتحضير التجهيزات.

(4) عربجية: جمع عرباجي وهو سائق العربات التي تجرها الخيل والبغال.

(5) الداي بابا أحمد: انظر الهامش رقم4، ص 64.

(6) نوبات: جمع نوبة أو دورة الحراسة، وهي الوقت المحدد لكل واحد للقيام بالحراسة المتوجبة عليه.

الحمد لله أمرنا الدولاتلي بابا حسن قريغلي ومشينا لعنده وشيوخ البلد سي سليمان وسي أحمد بن القاسيا وعبد الله محمد بن الشويحت وأمرنا على العادة القديمة الصنايع ثلاثون 30 وصبيحيا 10 وأزواو 10. عربجيا 5. حباجيا 5. جملا ستون رجلا وبدينا العس يوم الاثنين محرم عام 1107.

بيان عست باب عزون بأمر صاحب السعادة الدولاتلي والعسكر المنصور بالله عست الوط باليل البرادعي زج ارجال 2 الدخاخني رجل 1 المركص رجل 1. الغبار رجل 1 الفحام زج ارجال 2. دلال الحوايج رجل 1 وراع البقر رجل 1 [75]. فخار رجل 1 تبان زج ارجال 2 عام 1112.

الحداد: 24 نوبة؛ الصفار 5: نوبات؛ العطار: نوبة واحد ونصف؛ الفنداقجي: 5 نوبات؛ اتماقي: 7 نوبات؛ الخراط: 3 نوبات؛ الجقماقجي: 5 نوبات؛ سوق القبايل: 12 نوبة؛ الجراب: 7 نوبات، افراصدي: 7 نوبات؛ السفاط[1]: 4 نوبات؛ الخياط: 13 نوبة؛ الصباغ: 7 نوبات؛ القوقجي: 5 نوبات؛ القزاز: 3 نوبات؛ الحوكي[2]: 3 نوبات؛ الدلال: 21 نوبة؛ الحلواجي: 2 نوبتان؛ الحصار[3]: 5 نوبات؛ الفخارجي: 2 نوبتان؛ الغمادي: 14 نوبة؛ البابوجي: 10 نوبات؛ السمان: 2 نوبتان؛ ارتايعي: 4 نوبات؛ المقفولجي: 20 نوبة؛ الشواشي: 7 نوبات؛ الصبان: 3 نوبات؛ الحفاف: 30 نوبة؛ الحرار: 30 نوبة؛ الدباغ: 30 نوبة؛ فكاي: 30 ثلاثون رجلا فقط.

و كان تاريخ هذه الحراسة 1107 (1695م).

البرادعي[4]: رجلان.

الدخاخني[5]: رجل واحد.

(1) السفاط: بائع الغلال والزيتون.

(2) الحوكي: صانع الحياك.

(3) الحصار: بائع وصانع الحصر.

(4) البرادعي: صانع البرادع للبغال والحمير.

(5) الدخاخني: المشتغل بمعالجة التبغ وتصنيعه.

الحمد لله زمام الجموع متع المدينا الذي يغرم من الراتب إلى الراتب معين عملوه الولاتيين الله يرحمهم. هذا زمام الجموع الصنايع متاع المدينا بالجزاير أنامها الله. الحداد أولهم ماية وعشر ريال 110 صفار بياض الخراط 14. الحفاف 37. العطار 35 ريال الساغ 45. سوق القبايل 140. الجراب 71-5 الدباغ 107. اغماد وامقايسي 28. السفاج 28. قونج 28-1. الحمايم 53-50. افراصد 21 4

المركصي[1]: رجل واحد.

الغبار[2]: رجل واحد.

الفحام: رجلان.

دلال البضاعة: رجل واحد.

راعي البقر: رجل واحد.

الفخارجي[3]: رجل واحد.

التبان[4]: رجلان.

عام 1112 (1700م)

سجل الضرائب المستخلصة من صناع المدينة من الراتب إلى الراتب شهريا أو سنويا والذي قام بوضعه الأولون رحمهم الله وهي كالتالي: على الحداد 110 ريالات؛ الصفار (بياض)؛ الخراط 14؛ الحفاف 37؛ العطار 35؛ الصايغ 45؛ صناع سوق القبايل 140؛ صناع سوق الجرابة 71.5؛ الدباغ 107؛ الغماد والمقايسي 28؛ السفاج 28؛ القهواجي 28.1؛ الحمايمي 53.5؛ الفرصادي 21.4؛ الحوكي 16؛ المكاحلي 21 ونصف؛ الجقماقجي 21.5؛ حمال مخزن الزرع 15؛ الخياط 100؛

(1) المركصي: دلال الخيل المشتغل ببيعها والقائم على رعايتها في السوق.

(2) الغبار: يقصد به على الأرجح المشتغل في بيع الغبار أو السماد أو ما شابهه فيما يستعمل كوقود أو كسماد.

(3) الفخارجي: صانع الأدوات الفخارية.

(4) التبان: المشتغل بالتبن المستعمل كوقود بجانب الحطب والفحم في الأفران والحمامات والمنازل.

حوك 16. امكاحلي وجقماقج 21 4. حمال مخزن الزرع 15. خياط مائة 100. بابوج 64 4 فخار 28 4. حمال الجير 14 1. مقفولج 106-2. اتماق 60-5. حراز 135. قزاز 16-1 حلواج 24-1. فنداقج 29-4. خراز 17-5. جلاب 51. ابراملي 43. دلال سوق الخياطين 115 بحار باب عزون 115. بحار باب الواد 55. حصار 28. بوناطير والحلفاويا 11. تقصيرت 35-3. بني مسوس 35-3. التبان واللبان 29. فحام بالرحب 65. رحبت الزرع 64-4. بوزريعة 84. رتايع وصبالير 13-1. صقاط 35. صبان 60-10. فندق الزيت 32-4 جواج 17-20. فكاي 252-5. كواش 132. سمان 10-24. دلال الخيل مركاض 15 حمال الرمانة 17-4. باب البحر 6.

البابوجي 65.5 ؛ الفخارجي 28.5 ؛ حمال الجير 14.1 ؛ المقفولجي 106.5؛ الطماجي 60.5 ؛ الحرار 145؛ القزاز 16.1 ؛ الحلواجي 24.5 ؛ الفنداقجي 29.5 ؛ الخراز 16.5 ؛ الجلاب 51؛ البراملي 43؛ دلال سوق الخياطين 115؛ بحار باب عزون 115؛ بحار باب الواد 55؛ الحصار 28؛ بوناطيرو الحلفاوية 11؛ صناع تقصرين 35.3 ؛ صناع بني مسوس 35.3 ؛ التبان 29؛ اللبان 29؛ فحام بالرحبة 65؛ رحبة الزرع 64.5 ؛ بوزريعة 84 ؛ الرتايعي 13.5 ؛ الشبالرية 13 ونصف؛ الصقاط 45؛ الصبان 60.10 ؛ فندق الزيت 42.5 ؛ الجواج 20.45 ؛ الفكاي (الفكاهاني) 252.5 ؛ الكواش (فران) 132.5 ؛ السمان 24.10 ؛ المركاص (دلال الخيل) 15؛ حمال الرمانة 15 و4؛ باب البحر 6؛ القزادري 23؛ الشفار (المزايد على الأسعار) 23 [1].

---

[1] بالنسبة لأسماء أصحاب المهن والحرف والأسواق، انظر القائمة المثبتة في تقديم المخطوط، أما بالنسبة لـ :

- الجرابة: نسبة إلى جزيرة جربة بتونس التي كان بعض الأفراد المنتسبين إليها يتجمعون في سوق تعرف باسمهم يمارسون فيها بعض الصناعات ويزاولون التجارة.
- بوناطيرو الحلفاوية: أي: صناع الحرير بسوق الحلفاوية.
- تقصرين: أحد المواقع بفحص مدينة الجزائر تقع بمرتفعات الساحل.
- بني مسوس: إحدى جهات فحص الجزائر التي لا زالت تحتفظ باسمها.
- بوزريعة: إحدى جهات فحص الجزائر التي لا زالت تحتفظ باسمها.

الحمد لله زمام الضيف متع راس العام بيد شيوخ البلد [77] جملة الدراهم صغار في الجملا 372 6. وأما القى بأعيانهم. ؟ الشيخ 27 51. صفار ثلاثة وعشرون ريال وقزادر معه والسلام بيان الذي يعطيو الضيف من راس العام دراهم معينين جرت العادة بحار باب عزون خمسة عشر ريال 15. بحار باب الواد خمسة عشر ريال 15. المركاد باب عزون 5 الفحام ثلاثة عشر ريال 13. التبان واللبان 2 5. الخراز خمس ونصف 5 4. الجواج ستة ريالات 6 رحبة الزرع أربع وستون ونصف 64 4. سوق القبايل ثمانية ونصف 8 4. دلال سوق الخياطين أربع وستون ونصف 64 4. [78] الحوك اثني عشر ريال 12 الفكاي ثلاثة وثلاثون 33. الجلاب سبعة عشر 17 الحمامات اثني عشر ونصف 12 4. حمال الرمانة أربع ونصف 4 4. الجراب خمس غير ربع 4 6 هذا الذي يعطيو الضيافة من كل عام. رأس العام.

سجل ضيفة[1] بداية السنة التي يأخذها شيوخ البلد[2] من أصحاب المهن والصنائع من نقود من نوع دراهم صغار[3].

سجل بقيمة الضيفة التي حددت سنويا كما جرت العادة كالتالي:

بحار باب عزون 15 ريالا؛ بحار باب الواد 15 ريالا؛ المركاد باب عزون 5 ريالات؛ الفحام 13 ريالا؛ التبان 5.2 ريالات؛ اللبان 5 2 ريالات؛ الخراز 5 4 ريالات؛ الجواجي 6 ريالات؛ رحبة الزرع 64 4 ريالا؛ صفار سوق القبايل 8.4 ريالات؛ دلال سوق الخياطين 64.4 ؛ الحوكي 12 ريالا؛ الفكاي 33 ريالا؛ الجلاب 17 ريالا؛ الحمامات 12 4 ريالا؛ حمال الرمانة 4 ونصف ريال؛

---

[1] الضيفة: هي مقدار نقدي وقد يؤخذ عَيْناً، يستخلصه شيخ البلد من أصحاب الحرف عن طريق أمنائها ومن الجماعات السكانية بواسطة مقدميها. يدفع قسم منه لخزينة الدولة، و يحتفظ بجزء منه لشراء منصبه وإقامة الولائم التي يتوجب عليه القيام بها.

[2] شيوخ البلد: انظر الهامش رقم5، ص77.

[3] دراهم صغار: الدرهم الشرعي وزنه 97.2 غ. عرفت بدارهم صغار بعد استحداث العملة. وهي قطع نحاسية مطلية أو ممزوجة تزن 12.3 غ. أي 8 موزون أو 22 صوردي أو 08.0 ف.. لها مضاعف هو زوج دراهم صغار (15.0 ف.).

الحمد لله مقيد في العقد بالعدالا على الزيت الذي يبيع القايد برض يسوم المشتري ويتعين رأس ماله ويزد له في كل رطل اثني عشر درهم، يجيء له في كل قلا دينارين وعشرون درهم بأمر الدولاتلي التريك وبابا حسن والعسكر الله ينصرهم ويصلح حالهم، أمر الحاج يوسف الشويحت والمحتسب البلاد وكتب [79] عقدا بالعدالا 1083 ريال ينقام 12 23 فايدة باش يبيع 35 ريال واتمن 1 1 راص المال 26. باش يبيع 38. فايدة 12 ريال وربع 1 4. راص المال 29 فايدة 12 يبيع 41 ريال وثلاثة اتمان 1 3 فايدة 12 باش يبيع 44. ريال ونصف 1 4 راس المال 35. فايدة 12 باش يبيع 47 ريال وخمس اتمان 1 5. راص المال 38 فايدة 12 يبيع 50 زوج غير ربع 1 6 راص المال 41 فايدة 12 يبيع 53 زج غير ثمن 1 5. راص المال 44 فايدة 12 باش يبيع 56 زج ريالات 2. راص المال فايدة 12 باش يبيع 59 زج وتمن 2 1 راص المال 50 فايدة 12 باش يبيع 62 زج وأربع 2 4.

الجراب 5 إلا ربع ريالات[1].

هؤلاء هم الذين يدفعون حق الضيفة سنويا.

الحمد لله، لقد جاء مسجلا في عقد موثق بالمحكمة أن السعر الذي يفرضه القائد[2] على الزيت لا بد أن يتقيد به المشتري. على أن يحدد رأس ماله مع إضافة اثني عشر درهما عن كل رطل، بحيث أن القلة[3] يكون ثمنها دينارين وعشرين درهما،

(1) بحار باب عزون وبحار باب الوادي وهم البحارون المشتغلون في البساتين (البحاير) بالفحص. المركاد (المركص): هامش 355. اللبان: بائع اللبن أو مخيض الحليب. رحبة الزرع: هامش رقم2 ص.130 سوق القبائل: هامش رقم 1ص .95حمال الرمانة: هامش رقم1، ص .71 وكذلك هامش رقم 1، ص. 73

(2) القائد: انظر الهامش رقم2، ص 40.

(3) القلة: انظر الهامش رقم3، ص 63.

وهذا ما أمر به حاكم الجزائر الداي محمد التريكي[1] وبابا حسن[2] وديوان العسكر[3] نصرهم الله وأحسن حالهم، وقد أعطي أمر بتسجيل ذلك بالمحكمة المحتسب الحاج يوسف الشويحت (الشويهد)، وحددت الفائدة في ذلك كالتالي

رأس المال	الفائدة	سعر البيع[4]
23	12	35
26	12	38
29	12	41 وثلاثة أثمان
13	12	44 ونصف
35	12	47 وخمسة أثمان
38	12	50 وزوج غير ربع
41	12	53
44	12	56
47	12	59
50	12	62

(1) الداي محمد التريكي: هو الداي حاجي محمد تريكي، أو التريكي وقد يرد باسم محمد خوجة الخيل (1082 ـ 1093هـ/ 1671 ـ 1682م)، من قدماء رياس البحر وأعيان طائفة الرياس، تصدى للإسبان بوهران وشدد الحصار عليهم (1675 ـ 1678م)، وحد من تطلعات مولاي إسماعيل سلطان المغرب الأقصى (1087هـ/ 1676م)، ووقع معاهدة مع الفرنسيين ليحد من هجمات الأسطول الفرنسي بقيادة دوكين (1091هـ/ 1680م)، تحول إلى طرابلس الغرب بعدما خلفه صهره بابا حسن.

(2) بابا حسن: انظر الهامش رقم 1، ص 63.

(3) ديوان العسكر: أو الديوان الكبير، ويطلق عليه أحيانا ديوان البايليك، يضم عادة مجموعة الضباط العاملين والمتقاعدين القائمين ببعض المهام والخدمات. ينظر فيما يعرض من القضايا ويدلي برأيه فيها ويرجع إليه الداي ومساعدوه ويأخذ بقراراته غالبا. يشمل مقر ديوان العسكر عدة بنايات تنفتح على ساحة داخلية فوقها قبو شارع صباط الديوان. الواقع إلى يسار مدخل شارع باب عزون.

(4) سعر البيع: بالريال درهم (الدينار الفضي) وأجزائه (دراهم صغار). انظر الهامش رقم2، ص 39.

رأس المال	الفائدة	سعر البيع بالريال	
53	12	65	زوج وثلاثة أثمان
56	12	68	زوج ونصف
59	12	71	زوج وخمسة أثمان
62	12	64	زوج وستة أثمان
65	12	77	ثلاثة غير ثمن
68	12	80	ثلاثة ريالات
71	12	83	ثلاثة وثمن
74	12	86	ثلاثة وربع
77	12	89	ثلاثة وثلاثة أثمان
80	12	95	ثلاثة وخمسة أثمان
86	12	98	أربع غير ربع
89	12	101	
92 [81]	12	104	أربع غير ثمن
94	12	107	أربع ريالات
98	12	110	أربع وثمن
101	12	113	أربع وربع

رأس المال	الفائدة	سعر البيع	
104	12	116	أربع وثلاثة أثمان
107	12	119	أربع ونصف
110	12	122	أربع وخمس ثمان
113	12	125	خمس غير ربع
116	12	128	خمس غير ثمن
119	12	131	خمس ريالات
122	12	134	خمس وثمن
125	12	137	خمس وربع
128	12	140	خمس وثلاثة أثمان
131 [82]	12	143	خمسة ونصف
134	12	146	خمس وخمس أثمان
137	12	149	ست إلا ربع
140	12	152	ست إلا ثمن
143	12	155	ست ريالات
146	12	158	ست وتمن
149	12	161	ست وربع
152	12	164	ست وثلاثة أثمان

[82] الحمد لله تحاسب الشيوخ مع الجموع في جامع السيدة يسأل اغرام بأعيانهم عام 1105 1108 دفع من هذا العدد مائتين وست 206 عام 1111. دفع أيضا مائة وخمس وسبعون 175 بوبجوههم. وأما ما بقي على الجموع ربنا يخلص بخير والسلام.

الحمد لله زمام الجماع في جامع السيدة [83] الأمنا صغير وكبير واتفقوا مع شيوخ البلد بن لحرش وسي أحمد بن الفاسيا وأمين الخياطين وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وفرضوا ثلاثة غرايم ونصف من الخيل الذي شر الجموع خمس مائة وثلاثة وثلاثون حصان وخرج الصبايحيا لبلاد العناب لولين ولخرين 1563. خدمت الشيوخ وكرقزانات ومهايب وكر حنوت وخدمة الشواش الجملا 588. صوف وامحارم، 10 كسوة زج تركيات 25 6 وكتب بغرة جمادى الأول عام 1112. والحرج من عام إحدى عشر في جامع السيد تحاسب الجموع مع بعضهم بعضا باق يسال الشيوخ من قبل الحداد. 241/95 جملة المال 13948 4.

تداول الشيوخ[1] بجامع السيدة[2] بشأن غرامة كانت لهم في ذمة بعض الجماعات عام 1108 (1696م). كانت الجماعة قد دفعت منها مائتين وستة دراهم عام 1110 (1698م) عدا ونقدا، ثم دفعوا منها عام 1111 (1699م) مائة وخمسة وسبعين درهما، وأما ما بقي منها على الجماعات، والله تكون في عونهم.

الحمد لله، هذا سجل الاجتماع الذي تم بجامع السيدة، والذي ضم الأمناء كبيرهم وصغيرهم مع شيوخ البلد ابن الأحرش والسيد أحمد بن الفاسية وأمين الخياطين وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد)، واتفقوا على فرض ثلاثة ضرائب ونصف على الخيل التي اشترتها الجماعة وعددها خمسمائة وثلاثة وثلاثون حصانا، وخرج الصبائحية[3] لبلاد العناب[4] جميعهم 1563، خدمة

الجموع الأمنا كبار وصغار، وشيوخ البلد بن لحرش وسي أحمد بن الفاسيا وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه، وزاد النصارى 55 مرخر. وكان التاريخ في غرة رجب سنة 1112. وانجمع في جامع السيدة ما قدتهومش الغرام وزادوا نصف غرام. وصارت غرام ونصف يطلع درهم 550 ريالات 334 الظلالما في حساب النصارى 155. [85] فلكجيا ريالات 550 يطلع درهم 1538. خيل ست وخمسون 56 يطلع درهم 255 خرج الفاسيين مائتين وسبع وخمسين 257. زيت 22/5997. يطلع لليهود اللي طارلهم 1481 باق للجموع 4444. وكان الحساب في جامع السيدة والنصارى وفلكجيا وخيل وخرج الفاسيين وزيت. وكان وفقهم على غرام ونصف وربنا يسلك بتاريخ أواخر رجب عام 1112. الحداد باق من قبل 104 على الجماع.

الحمد لله زمام بأمر صاحب السعادة بابا حسن أصلح الله حاله أمر على أن يعطيوا الصبايحيا عوايدهم ثلاثة سفن يديو المحلا. [86] البر تونس أربعماية ذهب لكل سفينة وكان التاريخ أواخر محرم من عام 1112.

الفاسية وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت. ثم دفع النصارى مرة أخرى زيادة على الضريبة الملزمين بها 55، وكان ذلك بتاريخ غرة رجب سنة 1112 (1700م). ثم عقد اجتماع بجامع السيدة لأن قيمة الضرائب التي فرضت لا تفي بالغرض، ففرض ضعف الغرامة السابقة بما يساوي 550 ريالا 334. وكلف النصارى بدفع ما يتوجب على الدلالما[1] 155 والتزم الفلاكجية[2] بـ 550 ريالا، مما جعل قيمة الضريبة الإجمالية تساوي 1538 درهما يضاف لها ستة وخمسون حصانا بقيمة 255. وساهمة الفاسيين مائتان وسبع وخمسون 257 جرة زيت بـ 22/5997. وكان نصيب اليهود 1481. بقي متوجبا على الجماعة 4444. وكان حساب ذلك في جامع السيدة. واتفق الجميع على الغرامة المفروضة عليهم بتاريخ أواخر رجب عام 1112 (1700م).

---

(1) الدلالما أو الظلالما: تحريف لكلمة الدوننما التركية التي تعني القطع البحرية أو الأسطول.

(2) الفلاكجية: بحارة السفن الصغيرة.

الحمد لله زمام أمرنا الدولاتلي أصلح الله حاله على شان الخيل يعطيو في الديوان بدار الأمر الأمنا وشيوخ البلد وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وأمرنا نعطيوه [87] أربع مائة على الأمنا ثم بعد ذلك مشينا لعند الدولاتلي وزاد ستون على الربع مائة بتاريخ غرة صفر عام 1112 (أربع مائة وستون حصان) ثم انجمعنا الجماع وعينو سي لمين العرقيات والحاج حمود وعبد الله ومحمد بن الحاج يوسف الشويحت واشرينا الخيل طلع فيهم تسعة آلاف وخمس مائة وسبع وستون ريال 9567.

ثم أمر الدولاتلي أصلح الله حاله ابعث لشيوخ البلد وعبد الله محمد الشويحت وقال زيدوا لي الخيل وزاد الجماع ثلاثة وسبعون حصان طلع فيهم دارهم ألف وست مائة وثلاثة وعشرون 1623 في ربيع الأول عام 1113.

الحمد لله أصدر الداي أمرا بخصوص شراء الخيل، إذ أمر شيوخ البلد وعبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد) المجتمعين بديوان دار الإمارة[1] أن يوفر الأمناء أربعمائة حصان، ثم ذهبنا عند الداي فأضاف ستين فأصبحت 460 حصانا، وكان ذلك بتاريخ غرة صفر عام 1112 (1700م). ثم اجتمعنا من جديد وتم تعيين السيد محمد الأمين العرقيات والحاج حمود وعبد الله ومحمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد) وقمنا بشراء الخيل التي بلغت قيمتها تسعة آلاف وخمسمائة وسبعة وستين ريالا (9567 ريالا).

ثم أمر الداي بزيادة عدد من الخيل، وأرسل في ذلك إلى شيوخ البلد وعبد الله محمد الشويحت (الشويهد) فأضافوا ثلاثة وسبعين حصانا بقيمة ألف وستمائة وثلاثة وعشرين ريالا (1623 ريالا)، في ربيع الأول عام 1113 (1701م).

---

(1) دار الإمارة: انظر الهامش رقم3، ص 64.

جملة ما فرضوا ثلاثة غرايم ونصف لمحلة تونس 3 4 وفرضوا غرام ونصف للحالب 1 4. وفرضوا أربع غرايم لمحلة الدولاتلي 4 2 وفرضوا باش كمل 1 جملا على المدينة أحد عشر غرام وربنا بخلص 11.

الحمد لله زمام الحدادين تجمعنا في جامع السيدة [91] وامشينا مع الحداد لعند الدولاتلي ما حبشي يعطي في الخيل وقال الدولاتلي يعطي الربع بالصلح بأمر صاحب السعادة مصطفى ضاي وإذا جات أخرى يعطي النصف كيف العادة القديمة بتاريخ أواخر صفر 1112.

الحمد لله امشوا الجماع للدولاتلي مصطفى ضاي على شان اليهود امتعوا ما حبوشي يعطيو وابعت للعادة قلت له يا سيدي العادة يعطيو الربع كما هي العادة ثم أمر على العادة القديمة كيف كانوا يعطيو يعطيو والسلام وكتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه عام 1112.

الحمد لله وانجمعنا مع المقفولجيا بأمر صاحب السعادة بابا مصطفى ضاي للحساب مع الأمنا بن فاضيل والحاج صالح أعطا الحساب الحاج صالح الذي في

ثم تحاسبوا في الدرهم صغار بين الخيل وأنوب وضلالما وسبع ضيافات يطلع لهم دراهم ألف وأربع ريالات وثلاثة أثمان 1004 3، والسلام وكان الحساب بأمر صاحب السعادة بابا مصطفى وكتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت بغرة محرم عام 1113.

الحمد لله صارت المواقع على الحمامات بإذن العسكر الله ينصرهم ويصلح حالهم وبابا محمد خوج باش على الدينين يدخلون الحمام من الظهر إلى العصر، والقحاب يدخلون من العصر إلى المغرب والسلام وكتب أحمد بن حساين أمين الأمنا يوم الإثنين في ربيع الأول عام 1177.

أحمد أن الجلابين دفعوا ستمائة وست ريالات، وتبقى في ذمتهم منها ألف وثلاثمائة ريال وريال وثلاثة أثمان (3/8 1301).

ثم النظر في شأن شراء الخيل والمساهمة في حامية المدن وفي تجهيز الأسطول، فقدرت قيمة ما يتوجب في الفوائد الموظفة في شكل لزمة الضيافة[1] بـ: ألف وأربع ريالات وثلاثة أثمان (3/8 1004)، وكان ذلك بأمر صاحب السعادة بابا مصطفى، وسجل من طرف عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد) في غرة محرم عام 1113 (1701 م).

الحمد لله، حددت أوقات دخول الحمامات بقرار من العسكر وبابا محمد خوجة[2]، بحيث خصصت الفترة من الظهر إلى العصر للسكان المتدينين، ومن

---

(1) لزمة الضيافة: نوع من المساهمة المتوجبة على السكان لفائدة حميات المدن (النوبات) في شكل مواد غذائية أو مبالغ مالية.

(2) بابا محمد خوجة: هو الداي محمد بن علي المعروف ببكداش (118 1122هـ/1707 1710م)، عرف بثقافته واحترامه لأهل العلم وميله للتصوف، فأخذ بطريقة العالم الولي قاسم بن محمد البوني، مما حببه إلى العامة، ودفع الكتاب والشعراء إلى التنويه به وفي مقدمتهم محمد بن ميمون الجزائري صاحب "التحفة المرضية في الدولة البكتاشية" وعبد الرحمن الجامعي شارح "أرجوزة الحفناوي في فتح وهران". تم على عهد هذا الداي استرجاع مدينة وهران للمرة الأولى من الإسبان (1119هـ/1708م) على يد صهره حسن أوزون وباي الغرب مصطفى بوشلاغم، وقد قضى الداي محمد بكداش نحبه وهو في المعتقل، وتولى مكانه الداي دالي إبراهيم.

[94] الحمد لله ما وقع بأمر صاحب السعادة بابا مصطفى ضاي أصلح الله حاله على شان السفنج اشتكاو السفاجين ما يخرج شي عليهم سوم الزرع بزوج ريالات ونصف ثم سرح الدولاتلي بأربع وعشرون درهم 24 بمحضر عبد الله محمد الشويحت وسي عبد الرحمن محتسب والجماع بتاريخ جماد الأول عام 1114.

ثم اتفق الجماع يقدم من كل سوق رجل يخلص الغرامة للمخزن ما يوقع فيها خلل ووفق الدولاتلي بابا أحمد أول ذلك :

العصر إلى المغرب خاص بالقحاب[1]، وسجل ذلك أحمد بن حساين أمين الأمناء يوم الإثنين ربيع الأول عام 1157 (1744 م).

اشتكى صانعو الخفاف[2] إلى الداي بابا مصطفى بأن سعر الدقيق والقمح المحدد بريالين ونصف لا يعود عليهم بالفائدة، فصرح الداي بتخفيض سعره إلى أربع وعشرين درهما، وذلك بمحضر عبد الله محمد الشويحت (الشويهد) والسيد عبد الرحمن المحتسب والجماعة، بتاريخ جمادى الأولى عام 1114 (1702 م).

ثم اتفقت الجماعة سعيا منها لتنظيم استخلاص الرسوم (الضرائب) على أن يعين في كل سوق شخص يتولى جمع ودفع مستحقات الرسوم إلى المخزن[3]

---

(1) القحاب: تعبير عامي تعرف به المومسات أو النساء العموميات، اللاتي كُنَّ يقمن في منازل خاصة بهن ويتردد عليهن الجند الإنكشاري الذي كان يعيش في حالة عزوبة طيلة الخدمة العسكرية، يتولى شؤونهن موظف يشرف على شرطة الأخلاق يعرف بالمزوار. تجاوز عددهن عند الاحتلال الفرنسي (1830) حسب أغلب المصادر ثلاثة آلاف. ويتسلم المزوار عن كل مومس رسما لفائدة خزينة الدولة قدر كل سنة بـ: 24 ف. وقد حاول الداي علي باشا بطلب من الناس وضغط من رجال الدين إبطاله سنة 1232هـ/1816، لكن خليفته الداي حسين باشا اضطر إلى السماح بفتح بيوت خاصة بالمومسات (1233هـ/1818 م) للحد من تفشي ظاهرة اللواط بين جنود الحامية الذين كانوا يعيشون حياة العزوبة المقدر عددهم بحوالي 12000 جندي.

(2) الخفاف: الفطائر.

(3) المخزن: ربما يقصد به مخزن الزرع وهو مكان تحفظ فيه الحبوب، يقع في الجزء الأسفل من مدينة الجزائر بين شارع الديوان والشبارلية.

سوق الكبير عبد القادر؛ سوق السمن الحاج قاسم؛ سوقت عمور بن مقل الحاج محمد؛ باب عزون بن الخريف فكاي؛ عندار الانكشاريا عبد الرحمن بن عان؛ باب الجزير سي محمد الجيجل؛ سوق باب الواد سي محمد الزواوي؛ رحب القديم يحي؛ كجاو عبد القادر؛ سيدي محمد الشريف الجعد ومشينا لمولا البلاد ووفق على هذا. والسلام.

حتى لا يقع فيها خلل أو تلاعب، ووافق الداي بابا أحمد[1]، فكانت القائمة الأولية كالتالي[2]:

- عن السوق الكبير: عبد القادر.

---

(1) الداي بابا أحمد: انظر الهامش رقم4، ص61.

(2) أسواق الجزائر: تركز أغلب أسواق مدينة الجزائر في العهد العثماني بأسفل المدينة، ويشكل شارع باب عزون وباب الوادي وباب الجزيرة المركز الرئيسي الذي تنتشر فيه العديد من الدكاكين والحوانيت وتنتشر بها العديد من المخازن والفنادق بعضها مكشوف والآخر مغطى، وتكاد كل سوق تختص بصنف واحد من البضائع والسلع، قبل أن يعمل الفرنسيون على هدم العديد منها بعد 1830 ويحترق جانب مهم منها في حريق عام 1844. يمكن تحديد الأسواق الواردة في المخطوط كالتالي:

- السوق الكبير بين باب عزون وباب الوادي، كان يعرف بسوق الملاحين ثم بسوق القبائل، تباع بها عادة الأقمشة والخردوات ولوازم الخياطة تعرض للهدم بأمر من كلوزال وروفيغو.
- سوق السمن: إزاء سوق الكتان بالقرب من الشبارلية وتتصل بشارع الديوان.
- سويقة عمور: سوق صغيرة إزاء حمام العرصة بين دكاكين القنداقجية والغرابلية.
- سوق باب عزون: انظر الهامش رقم4، ص99.
- سوق دار الإنكشارية: بجوار ثكنة الجند (قشلة) بالقرب من باب عزون.
- سوق باب الجزيرة: انظر الهامش رقم1، ص .75وكذلك الهامش رقم3، ص50.
- سوق باب الوادي: يقع في الجهة الغربية للمدينة عند باب الوادي.
- الرحبة القديمة: أو رحبة الزرع.
- سوق كتشاوة: انظر الهامش رقم3، ص73.
- سوق سيدي محمد الشريف الجعدي: يقع بجوار زاوية سيدي محمد الجعدي. انظر الهامش رقم5، ص73.

خرج دولاتلي لحصران قصطينا من الجزاير مصطفى ضاي حارب في بلاد العبايا، 60 من البزواو، 50 وامحلا أخرى 50 وأخرى والذي خرج مع الدولاتلي خمسين خبا 50 وكل خبا فيه 50 والدولاتلي خرج خمسين خبا الصبحيا وكان خروج الدولاتلي مصطفى ضاي أصلح الله حاله في أواخر شهر ربيع الأول عام 1112، وكان خروجهم [110] يوم الإثنين عام 1112 ربيع الأول، انحلت محلة مراد يوم الأحد 1112، خرج باب مصطفى لمحلا من الجزاير للغرب يوم الإثنين في ذي القعدة عام 1112.

- عن سوق السمن: الحاج قاسم.
- عن سويقة عمور: بن مقلة الحاج محمد.
- عن باب عزون: بن الخريف فكاي.
- عن دار الانكشارية: عبد الرحمن بن عان.
- سيدي محمد الشريف: الجعدي.
- عن باب الجزيرة: السيد محمد الجيجلي.
- عن سوق باب الواد: السيد محمد الزواوي.
- عن الرحبة القديمة: يحي (بياض).
- عن كتشاوة: عبد القادر.

وذهبنا لوالي البلاد[1] فوافق على هذا. والسلام.

خرج الداي مصطفى من الجزائر لفك حصار قسنطينة[2]، ومعه 60 فردا وجماعة

---

(1) والي البلاد: أي: الدولاتلي أو الداي بابا أحمد.

(2) حصار قسنطينة: تعرضت مدينة قسنطينة لحصار باي تونس مراد، الذي اضطر أن يرفع الحصار عنها لمواجهة فرق اليولداش بقيادة الداي مصطفى بابا الذي ألحق هزيمة ساحقة بالجند التونسي في موقعة جوامع العلمة بين قسنطينة وسطيف (1112هـ/ 1700 م).

بيان ما وقع بأمر الدولاتلي الحاج أحمد أصلح الله حاله، أمر على الحاج محمد بن الحاج يوسف الشويحت وشيخ البلد سي سليمان وسي أحمد بن الفاسيا وجماعة الفكايين مع سليمان المحتسب في الحساب مشينا لجامع السيد وتحاسبوا (بياض) حق الجماع عند وسمحو له وفرضوا له غرام دراهم صغار ومشينا لعند الدولاتلي وعدنال بما جرى بينهم وساعف الجماع ووفق ثم اتفق الجماع مع سليمان ما يبع حانوت بطالا إلا بوفقهم ويشربو برضاهم وإذا يمشي لمين وحد ما يحضرشي الجماع الصلح في الأمين وإذا امشاو الجماع بلا لمين ظالمين واتفقوا في جامع السيد [111] وقرينا فاتح.

ازواوة[1] المؤلفة من 50 فردا، بالإضافة إلى المحلة[2] المكونة من 50 فردا، فكان مجموع ما خرج مع الداي خمسون خباء (خيمة)، كل خباء يضم خمسين فردا، كما خرج الصبائحية[3] في خمسين خباء، وكان خروجهم (الداي) يوم الإثنين أواخر شهر ربيع الأول عام 1112 ربيع الأول (1700 م).

وقد ألحقت الهزيمة بمحلة مراد[4] يوم الأحد 1112 (1700 م).

ثم تحول الداي بابا مصطفى في محلة من الجزائر إلى الناحية الغربية في ذي القعدة عام 1112 (1700 م).

---

(1) جماعة أزواوة: (زواوة) إحدى جماعات الدخلاء (البرانية) يعرفون عادة بالقبائل، ويعتبرون أكثر جماعات البرانية عددا لقرب موطنهم بجبال زواوة (جرجرة) من مدينة الجزائر، فقد قدر عددهم بوتان (1808م) بحوالي 4000 فرد، ومع احتلال الجزائر لم يبق منهم حسب الإحصائيات الفرنسية سنة 1838 إلا 2358. اشتغل أفراد جماعة زواوة أو القبائل في أعمال البناء وفي حمل البضائع ووزنها وفي حراسة المنازل والحدادة وافران الخبز (الكوشات) ودكاكين بيع اللحم، كما اشتغل بعضهم كعمال زراعيين في مزارع فحص مدينة الجزائر.

(2) المحلة: انظر الهامش رقم2، ص.115

(3) الصبائحية: انظر الهامش رقم2، ص111.

(4) محلة مراد: يراد به القوة العسكرية (فرق الجند) التي هاجم بها الباي مراد قسنطينة وفرض الحصار عليها قبل أن تلحق به الهزيمة في موقعة جوامع العلمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

[112] بيان وفق الشرباجيا مع الفكايين تعاملوا يعطيو ربع ريالات ونصف في كل غرامة بأعيانهم واتفقوا الشرباجيا مع الفكايين ما يعطيو إلا ست غرايم المعلومين ورضاو الفكايين وربنا يسهل ويفتح والسلام عام 1109.

الحمد لله شهادة عندي على أن أحمد الحاج الفكاي على أحمد بن سعيد بوطيل كروا أجنان سي أحمد الخوج بستة مائة وخمس وسبعون ريالات 675.

يوم ثلاثة عشر من محرم عام 1111.

بشهادة الحاج عمار، الحاج محمد، سي محمد بن رمل.

دفع الحاج أحمد مائتين ريال 200.

وكاتب الحروف عبد الله بن الحاج يوسف الشويحت.

بيان ما حدث بخصوص جماعة الفكايين (بائعي الفواكه)، حيث أمر الداي الحاج أحمد[1] أصلح الله حاله الحاج محمد بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد) وشيخ البلد السيد سليمان والسيد أحمد بن الفاسية وسليمان المحتسب بتصفية الحساب مع الفكايين، فذهبنا إلى جامع السيدة[2] وقمنا بإجراء الحساب (بياض)، وتوصلنا إلى تحديد حق الجماعة عنده وتنازلوا عن حقهم في ذلك، ثم حددت الغرامة المتوجبة بدراهم صغار، ورجعنا إلى الداي وأطلعناه على ما تم بينهم فوافق، ثم اتفقت الجماعة على أنه لا يباع أي محل شاغر إلا بموافقتهم ولا يتم الشراء كذلك إلا برضاهم، وأنه لا يحق للأمين أن يحضر صلحا في غياب الجماعة، وأن الجماعة تعتبر متعدية على حق الأمين إذا بتت في أمر في غيابه، واتفقوا على ذلك وقرأنا الفاتحة.

اتفق الشرباجية[3] مع الفكايين (بائعي الفواكه) على أن يدفعوا أربعة ريالات

---

(1) الداي الحاج أحمد: أو بابا أحمد العلج انظر الهامش رقم4، ص64.

(2) جامع السيدة: انظر الهامش رقم2، ص92.

(3) الشرباجية: الذين يحضرون الحساء والمرق وكل ما يتناول من الأطعمة، وربما يقصد بها أيضا القائمون

[113] شهادة على الحاج أحمد الفكاي وأحمد بن سعيد في كراء الجنان سي أحمد الخوج على يد خلصوهم من المكاريين وكاتب الحروف عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه عام 1111.

واتفقوا الله يرحمهم إذا كان معلم في حانوت ويهبط معلم آخر إلا بحق الله معلم ما يهبط معلم وإذا كان معلم يهبط انخريت.

أما المعلم في حانوت يجز متعلم ولا يبعث لدار اليهود وابن المعلم معلم في مضرب أبيه هذا هو [114] القانون بين الجماع من قديم والمعلم إذا عطا لبر وقططينا حتى يخرج معلم كيف العادة والسلام ما يقدرش معلم آخر يديه بعادة المعلمين والسلام.

ونصف كاملة كفضرية، واتفقوا أيضا على أن لا يدفع الشرباجية إلا ست غرامات التي اعتادوا دفعها، ورضي الفكايون بذلك، عام 1109 (1697 م).

الحمد لله شهادة: أشهد على أن أحمد الحاج الفكاي وأحمد بن سعيد بوطيل اكتريا بستان السيد أحمد الخوجة بستمائة وخمسة وسبعين ريالا 675، في 13 محرم عام 1111 (1699 م).

وبشهادة الحاج عمار والحاج محمد والسيد محمد بن رملة، دفع الحاج أحمد مائتي ريال (200) والكاتب عبد الله بن الحاج يوسف الشويحت (الشويهد).

وأشهد أيضا على أنه دفع مستحقات الكراء بواسطة السيد عبد الرحمن، الكاتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت، عام 1111 (1699 م).

واتفقوا رحمهم الله على أن تحفظ حقوق المعلم[1] بحيث لا يحق لمعلم أن يأخذ مكان معلم آخر محافظة على صحة التعامل فيما بينهم.

وأما التاجر مولا الحانوت إذا عطى لدلال حاج لم يستفتحل فيها وإن بان عليه يقع الحكم فيه.

اتفقوا على سباغ البقم لا ينباع [116] ولا يشر، أما اليهود إذا يبيع كمخ أو طافط أو حرير ويظهر البقم يحكم فيه، أما المعلم في حانوت وفصل شغل وبان عليه بقم يرجع الشغل والسلام.

البلنسي[1] فيمنع غسله بالماء، وأما الفرنصيص والابيريني والبرصلوني والملاني[2]فيجب على بائعه أن يبين مواصفاته للمشترى حتى يتأكد من نوعيته وقيمته. وفي حالة عدم الاطلاع يجب التراجع عن الشراء، وكذلك ما يخص الملف المبقص[3] إلا إذا كان من النوع البلنسي الذي لا يغسل بالماء ويتحقق في ذلك بمعايته من قبل البائع والمشتري على السواء.

وأما التاجر صاحب المحل إذا أعطى للدلال سلعة يستفتح له بها، ولم يفعل كما هو متعارف عليه تعرض للعقاب.

اتفق على أن صباغ البقم[4] لا يباع ولا يشترى، وأن اليهود إذا باعوا كمخة أو طافطة حرير[5] وظهر عليه البقم يعاقبوا على ذلك. وأما المعلم في المحل إذا قام بتفصيل عمل ما وظهر عليه البقم له أن يتراجع عن إتمام العمل.

---

(1) البلنسي: نوع من القماش الإسباني يصنع بمدينة بلنسية.

(2) [illegible]

قائمة ببعض الأحداث التي وقعت بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني[1]

أولاً: ظهور الطاعون وانتشار الوباء[2]

ـ تفشي الوباء المعروف بالحبوبت[3] في عهد كل من صالح رايس سنة 960هـ/1552 م وأحمد أعراب سنة 979هـ/1571 م، وأثناء قدوم الأندلسيين[4] عام 992هـ/1584 م.

ـ ظهور الوباء المعروف بالزرخياو[5] سنة 1010هـ/1601 م.

---

(1) وردت هذه الأحداث في المخطوط بعنوان "الحمد لله زمام التاريخ بالجزائر"، ونظرا لكونها متداخلة ومكررة وبعض عباراتها غير مفهومة فإننا ارتأينا تصنيفها حسب نوعيتها وترتيبها حسب تاريخ وقوعها، مع العلم بأن بعض التواريخ التي أثبتت هذه الأحداث غير مسلم بها إن لم تكن غير صحيحة لأنها اعتمدت في تسجيلها الروايات المتداولة التي تم تناقلها شفويا.

(2) عرفت مدينة الجزائر كغيرها من المدن الإسلامية في مختلف الفترات التاريخية وخاصة في العهد العثماني انتشار الأوبئة التي تعرف عادة باسم الطاعون بمختلف أنواعه سواء في شكل إسهال يصيب المعدة والأمعاء أو بثور جلدية (جدري) أو نزلات صدرية أو غيرها، غالبا ما تنتقل عدواه من مواطنه الأصلية بالشرق الأقصى عن طريق السفن أو القوافل، وقد تسبب في هلاك أعداد كبيرة من السكان وألحق أضرارا فادحة بالحياة الاقتصادية.

(3) الحبوبت: نوع من المرض المعدي (الطاعون)، يظهر عادة على الجلد في شكل بثور وطفح على الجلد ما تلبث أن تتقيح وتتسبب في وفاة المصاب في أغلب الأحيان.

(4) إحدى هجرات الأندلسيين إلى مدينة الجزائر نتيجة ازدياد الضغط على المسلمين بما بقي من مملكة بني الأحمر بغرناطة، وقد فضلت جماعات كثيرة من هؤلاء المهاجرين التوجه إلى الجزائر بتشجيع من حكامها العثمانيين الذين وجهوا نشاطهم البحري نحو سواحل الأندلس لإنقاذ المزيد من المسلمين.

(5) الزرخياو: نوع من الطاعون يكون على شكل طفح جلدية يشبه طاعون الحبوبات الذي سبقت الإشارة إليه.

ـ انتشار الوباء المعروف بالحبوبات الكبرى على عهد يوسف باشا سنة 1047هـ/1637 م.

ـ ظهور الوباء المسمى بالحبوبات الصغرى عام 1073هـ/1662 م، وكذلك في عهد كل من الداي محمد تريكي سنة 1088هـ/1677 م والداي مصطفى باشا سنة 1101هـ/1689 م والداي أحمد العلج سنة 1109هـ/1697 م والداي بابا حسن قارة بغلي 1112هـ/1700 م والداي إبراهيم باشا سنة 1153هـ/1740 م، وقد عرف هذا الوباء الأخير بحبوبة العصر، بعدها انتقل وباء الحبوبات للجزائر من بلاد المغرب الأقصى على عهد الداي محمد عثمان في شهر رجب من عام 1160هـ/1750 م.

ـ ظهور الوباء المعروف بالزينا[1] بمدينة الجزائر عدة مرات: الأولى سنة 1020 (1617 م) والثانية سنة 1032 (1622 م) والثالثة سنة 1042 (1632 م) والرابعة سنة 1049 (1639 م) والخامسة سنة 1074 (1663 م) والسادسة على عهد الداي الحاج علي 1080 (1669 م) والسابعة على عهد محمد التركي 1082 (1671 م) والثامنة على عهد الداي شعبان سنة 1102 (1690 م).

ثانيا: أحداث طبيعية: حرائق وصواعق وكسوف.

ـ احتراق مصنع البارود[2] المعروف بدار الحاج 1000هـ/1591 م.

ـ نشوب حريق جامع كتشاوة[3] 1027هـ/1617 م، وكذلك في دار الصناعة 1030هـ/1620 م وفي حصن القصبة[4] 1042هـ/1632 م.

ـ تعرض مصنع البارود المعروف بدار الترك للحريق 1084هـ/1673 م، وكذلك

(1) الزينا: نوع من الطاعون يكون على شكل دمل ينتشر على كامل الجسم، فتتقيح البشرة ويتسبب في هلاك العديد من الأشخاص المصابين له.

(2) مصنع البارود: يتوفر على جميع وسائل معالجة المواد التي يحضر منها البارود ... الجزائر بدار البارود ...

نشوب حريق في مصنع البارود على عهد الداي بابا حسن[1] 1087هـ/1676 م.

ـ احتراق السفن بمرسى الجزائر على عهد الداي شعبان[2] 1102هـ/1690 م.

ـ وقعت صاعقة على برج مولاي حسن[3]، فأصابت خزنة البارود فتهدم البرج كله وتناثرت حجارته على الأرض، وقتل في تلك الحادثة خمسة أشخاص وأخرجت امرأة حية من بين الأنقاض دون أن تصاب بأذى وهي حامل في شهرها السادس، بعدها أعيد بناء البرج على يد أحمد آغا بأمر من الداي إبراهيم باشا[4] 1106هـ/1694 م.

ـ وقع كسوف الشمس على عهد الداي محمد خوجة الخيل[5] يوم الجمعة في شهر ذي الحجة من عام 1100هـ/1688 م.

ـ هبوب عاصفة ثلجية على عهد الداي أحمد العلج في شهر ربيع الثاني من عام 1106هـ/1694 م أو 1107هـ/1695 م.

ثالثا: أحداث حربية وإنشاءات عمرانية:

ـ استرجاع مدينة مستغانم سنة 946هـ/1539 م.

ـ حملة الإمبراطور (النبردور) شرلكان على الجزائر 948هـ/1541 م.

ـ استرجاع مدينة تلمسان 972هـ/1564 م.

(1) انظر الهامش رقم1، ص63.

(2) انظر الهامش رقم2، ص43.

(3) برج مولاي حسن: يعرف بحصن الإمبراطور نسبة إلى الإمبراطور شرلكان الذي نزله وأحدث به تحصينات لجيشه أثناء ...

- استيلاء علج علي على مدينة تونس 971هـ/1563 م.

- استيلاء الأسطول الفرنسي على مدينة جيجل على عهد الداي شعبان آغا[1] 1066هـ/1655 م.

- سفر رمضان باشا إلى حلق الوادي (للمشاركة في فتح تونس) 985هـ/1577 م.

- استيلاء الفرنسيين على مدينة جيجل[2] 1074هـ/1664 م.

- خروج يوسف باشا مع المحلة1051هـ/1641 م ورجوعه على رأسها 1052هـ/1642 م وتنحيته ثم سجنه.

- خروج يوسف باشا مع محلة الجزائر 1057هـ/1647 م.

- إلحاق الهزيمة بمحلة تونس 1037هـ/1627 م على عهد حسن باشا.

- إستيلاء بن موزو (بن زاغو) على تلمسان 1038هـ/1628 م.

- الشروع في بناء برج قسنطينة ووضع أسس بناءاته 1039هـ/1629 م.

- بدء بناء أسس برج الجزيرة بمرسى مدينة الجزائر 1028هـ/1618 م وإتمامه 1034هـ/1624 م.

- أنكسار فرق الجند (المحلة) بقيادة مراد 1048 هت/ 1638 م وخروج علي باشا على رأس الجند (المحلة) إلى بايليك الشرق 1048هـ/1638 م ووفاة القائد مراد 1049هـ/1639 م.

- تعرض مدينة الجزائر لقنبلة الأسطول الفرنسي لثلاث مرات، وهي عام البونبة[3] الأولى على عهد الداي بابا حسن 1093هـ/1682م وعام البونبة الثانية مع

---

(1) الداي شعبان آغا: انظر الهامش رقم2، ص43.

(2) تمكن قائد الأسطول الفرنسي دوبوفور الذي أرسله لويس الرابع عشر لفرض نفوذ فرنسا بالبحر المتوسط من الاستيلاء على مدينة جيجل لكنه اضطر إلى الانسحاب منها بفعل مقاومة السكان وتدخل فرق الإنكشارية.

(3) البونبة تعبير دارج للقنبلة أو القذيفة التي كانت تطلق من مدافع السفن ويقصد بها قنبلة الأسطول الفرنسي ومهاجمته لحصون مدينة الجزائر بعد أن انتهج الملك الفرنسي لويس الرابع عشر سياسة عدائية إزاء الجزائر حاول خلالها بدون طائل إرغام دايات الجزائر (بابا حسن وحسين ميزو مورتو) على الاعتراف بهيمنته =

تولي ميزو مورتو[1] أمور الجزائر 1094هـ/1683م وعام البونبة الثالثة على عهد ميزو مورتو 1098هـ/1686 م.

رابعا: حركات تمرد وإيقاع العقاب بالعصاة وتنصيب وتنحية الولاة :

- إعدام أمير قلعة بني عباس[2] المعروف لدى العامة بالعباسي، بقطع رأسه 697هـ/1559 م على عهد حسن بن خير الدين.

- ثورة قسنطينة على الحكم العثماني 977هـ/1569م.

- إعدام المعلم موسى بقطع رأسه سنة 1061هـ/1650م.

- وفاة باي قسنطينة فرحات 1035هـ/1625م.

- وفاة سي منصور 1054هـ/1644م.

- ثورة الجند على رمضان آغا وقتله 1072هـ/1661 م.

- ثورة الجند على علي آغا وقتله 1082هـ/1671 م.

- وفاة جلاب بن علي سنة 1066هـ/1655 م.

= على مياه المتوسط وحيازته على حقوق تجارية وامتيازات عسكرية لم تسلم بها حكومة الجزائر لتعارضها مع سياستها ونشاط أسطولها.

(1) الحاج حسين ميزو مورتو (1095 1100هـ/1683 1688 م)، يعرف بميزو مورتو أي "ميت نصفه" لشلل أصيب به، من أصل إيطالي وقع في أسر البحارة الجزائريين فحسن إسلامه وأصبح له مكانة ونفوذ لدى رياس البحر لحزمه وشجاعته، تولى حكم الجزائر بعد خلع بابا حسن باشا لقبوله بشروط الفرنسيين القاسية أثناء هجومهم على ميناء الجزائر 1098هـ/1684 م، ودخل في صراع عنيف مع الفرنسيين انتهى بتراجع الأسطول الفرنسي عن الجزائر. بنى مسجدا عرف باسمه في مدينة الجزائر، وتدخل في شؤون تونس، واضطر للتحول إلى إستانبول بعد ثورة الجند ليصبح قائد الأسطول العثماني "قبودان باشا".

(2) أمراء القلعة (قلعة بني عباس بالقبائل) تحالفوا مع عروج وخير الدين، وكانوا نعم العون لهم في محاربة الإسبان، فقد استشهد الأمير عبد العزيز في حصار المرسى الكبير على عهد الباي لارباي حسن بن خير الدين. وقد توترت علاقتهم بالحكام الأتراك لرغبتهم في الاستقلال، مما أدى إلى تعدد ثوراتهم على عهد صالح رايس وحسن بن خير الدين الذي تمكن من إخمادها وقتل أمير القلعة.

- إعدام الداي بابا حسن بقطع رأسه[1] 1094هـ/1682 م.

- عزل الرايس حسين ميزو مورتو وذهابه إلى المشرق[2] 1151هـ/1689 م.

- إعدام قرلي (قرغلي) باي قسنطينة خنقا أثناء توجه الداي (الدولاتلي) بابا مصطفى[3] إلى بايليك الشرق عام 1112هـ/1700 م.

- وردت أخبار إلى مدينة الجزائر يوم 25 من شهر ربيع الثاني سنة 1112 (1700 م) مفادها أن محلة الجزائر (فرق الجند) التي خرج بها الداي نحو بايليك قسنطينة قد اصطدمت بجند مراد باي تونس بين سطيف وقسنطينة في مكان يعرف بجوامع العلمة ما بين ظهر وعصر يوم الأحد 24 من شهر ربيع الثاني من عام 1112هـ/1700م. وألحقت الهزيمة بالجند التونسي واستولى الجند الجزائري على مدافعه واسر الأعلاج المتطوعين مع باي تونس الذي اضطر هو الآخر إلى التراجع.

- بدأ خروج الكلغلار[4] من مدينة الجزائر 1038هـ/1628 م.

- قتل حمزة خوجة خنقا 1049هـ/1639.

- وقوع اضطرابات في مدينة الجزائر يوم العيد عرفت بعيطة العيد 1102هـ/1690م.

- استيلاء شعبان داي[5] على مدينة تونس 1104هـ/1692 م.

- تولي كرلي (كردغلي) منصب باي الشرق وتسلمه خلعة التولية على عهد بابا

(1) انظر الهامش رقم1، ص63.

(2) انظر الهامش رقم2، ص43..

(3) انظر الهامش رقم1، ص61.

(4) يقصد بالكلغلار جماعة الكراغلة وهم المولدون من آباء اتراك ونساء جزائريات. نافسوا جماعة الأتراك في امتيازاتهم وأعلنوا تمردهم لكنهم انهزموا وقتلت جماعات منهم ونفيت جماعات أخرى إلى وادي الزيتون بنواحي الأخضرية.

(5) انظر الهامش رقم2، ص43.

مصطفى 1112هـ/1700 م.

خامسا: نشاط الأسطول والعلاقة مع إستانبول :

- قدوم علي باشا من إستانبول بـ60 سفينة من نوع غراب 989هـ/1581 م.

- حادثة الفرتونة[1] التي تحطمت فيها أربعة وثلاثون سفينة من أسطول الجزائر.

- وصول ست عشرة سفينة من المشرق (إستانبول) حملت المتطوعين للعمل في فرق الجند (الوجاق)[2] سنة 1039 (1629 م)

- خروج 14 سفينة من سفن الأسطول (الضلالمة) سنة 1067 (1656 م)

- التحاق 5 سفن جزائرية بأسطول (ضلالمة) السلطان العثماني محمد سنة 1063 (1652 م).

- التحاق 20 سفينة جزائرية بأسطول (ضلالمة) السلطان العثماني محمد سنة 1064 (1653 م)

- إرسال هدية من الجزائر إلى إستانبول[3] سنة 1066 (1655 م)

- التحاق 20 سفينة جزائرية بأسطول السلطان العثماني إبراهيم سنة 1077 (1666 م)

- خروج عشرة سفن من مرسى الجزائر عام 1076 (1665 م).

(1) الفرتونة: يقصد بها معركة وقعت ببحر الأدرياتيك، والتي باغت فيها الأسطول البندقي السفن الجزائرية وألحق بها خسائر جسيمة وكان لها أثر شديد على البحرية الجزائرية.

(2) استقدام الجند من بر الترك (الأناضول والروميلي): جرت العادة على استقدام الجند العامل بالحامية من إقليمي الأناضول والروميلي (بر الترك) حتى يحافظ الوجاق على تماسكه وتقاليده العسكرية، وتضمن جماعة الأتراك المتحكمة في جهاز البايليك امتيازاتها في وجه منافسة الكراغلة والحضر. وقد أقر حكام الجزائر وكلاء بإستانبول وإزمير لاكتتاب الشباب الراغب في الذهاب إلى الجزائر للخدمة العسكرية التي تضمن لهم الامتيازات العديدة والترقية السريعة.

(3) هدية إستانبول: هي هدايا متبادلة بين الجزائر وإستانبول، يحرص حكام الجزائر على تقديمها حتى يحافظوا على علاقتهم بالسلطان ويحصلوا على خلعة التولية وعلى العتاد الضروري للجند كما دأب السلطان بدوره على إرسال هدايا من طرفه إلى ديوان الجزائر لتوثيق العلاقة بين الجزائر وإستانبول.

- قدوم ست عشرة سفينة من إستانبول وورود خبر عودة السلطان محمد إلى السلطنة سنة 1078 (1667م).
- قدوم سفينة إلى الجزائر مرسلة من السلطان العثماني سنة 1102هـ/1690 م.
- ذهاب 10 سفن من مرسى الجزائر إلى بر الترك (الأناضول والروميلي) بغرض جلب متطوعين للعمل في فرق الجند (الوجاق) على عهد الداي بابا مصطفى أواخر رجب سنة 1112 (1700 م).
- وصول أعداد من المهاجرين الأندلسيين إلى مدينة الجزائر 992هـ/1584 م.
- وصول أعداد أخرى من المهاجرين الأندلسيين إلى مدينة الجزائر 1018هـ/1609م بعد إصدار ملك إسبانيا قرارات الطرد الجماعي في حق الأندلسيين.
- قدوم علي باشا مندوب السلطان الشرفي[1] لدى ديوان الجزائر في شهر جمادى الأولى 1111هـ/1699 م.

سادسا: حكام الجزائر من بايات وباي لاربايات وباشوات وآغوات ودايات (927 1112هـ/1517هـ/1700 م)[2]

- عروج باشا (927هـ/1517 م).
- حسن آغا (944هـ/1537 م)، ووفاته (971هـ/1563 م).
- حسن بن خير الدين (972هـ/1564 م)، وتنحيته (976هـ/1568 م).
- صالح رايس (979هـ/1571 م).

(1) مع تولي الآغوات ثم الدايات الحكم ظل السلطان العثماني يرسل مندوبا يمثله لدى ديوان الجزائر، وظل يعتبر شخصية شرفية تتصدر الاجتماعات، ولا تمارس الحكم حتى تمكن الداي شعبان من نيل لقب الباشا بعد أن رفض استقبال مبعوث السلطان بحجة تسببه في الاضطرابات 1123هـ/1711 م.

(2) من الضروري التنبيه عند الرجوع إلى هذه القائمة أن بها بعض الاضطراب نتج عن انقطاع في فترات حكم بالإضافة إلى الخلط الملاحظ بين الآغوات والدايات الذين تولوا حكم الجزائر وبين الباشوات الشرفيين الذين كان يرسلهم السلطان ليمثلوه لدى ديوان الجزائر بدون أن تكون لهم سلطة أو نفوذ.

- محمد باشا (963هـ/1555 م)، ووفاته في السنة التالية (964هـ/1556 م).
- حسن باشا بن خير الدين (964هـ/1556 م).
- أحمد باشا (969هـ/1561 م)، ووفاته في نفس السنة.
- حسن باشا (بن خير الدين) (969هـ/1561 م).
- محمد باشا (974هـ/1566 م).
- علج علي (976هـ/1568 م)، والتحاقه بإستانبول (979هـ/1571 م).
- أعراب باشا (979هـ/1571 م).
- حسن باشا (985هـ/1577 م).
- جعفر باشا (988هـ/1580 م).
- رمضان باشا (990هـ/1582 م).
- محمد باشا (993هـ/1585 م).
- حسن باشا (994هـ/1586 م).
- خضر باشا (998هـ/1589 م).
- شعبان باشا (999هـ/1590 م).
- مصطفى باشا (1003هـ/1594 م).
- خضر باشا (للمرة الثانية) (1003هـ/1594 م).
- مصطفى باشا (1004هـ/1595 م).
- مصطفى باشا (1007هـ/1598 م).
- سليمان باشا (1009هـ/1600 م).
- خضر باشا (للمرة الثالثة) (1013هـ/1604 م).
- مصطفى باشا (1013هـ/1604 م).

- رمضان باشا (1016هـ/1607 م).
- مصطفى باشا الخادم (1019هـ/1610 م).
- حسين باشا (1023هـ/1614 م)، ثم سفره (1025هـ/1616 م).
- مصطفى باشا (1025هـ/1616 م).
- سليمان باشا (1026هـ/1617 م)، ووفاته 1027هـ/1618 م).
- حسن باشا (1030هـ/1620 م).
- مراد باشا (1032هـ/1622 م).
- إبراهيم باشا (1033هـ/1623 م).
- خوسرف باشا (1034هـ/1624 م)، ووفاته (1035هـ/1625 م).
- حسن باشا (1036هـ/1626 م).
- يونس باشا (1039هـ/1629 م).
- حسن باشا (1041هـ/1631 م).
- يوسف باشا المعروف بالمرهوش (1044هـ/1634 م)، للمرة الثانية (1060هـ/1650 م)، للمرة الثالثة (1067هـ/1656 م).
- محمد باشا (1052هـ/1642 م).
- أحمد باشا (1054هـ/1644 م).
- يوسف باشا للمرة الثالثة (1057هـ/1647 م).
- مراد باشا (1060هـ/1650 م).
- طبال (محرم) باشا (1064هـ/1653 م).
- أحمد طوشان (1065هـ/1654 م)
- إبراهيم باشا (1066هـ/1655 م).

- خليل باشا (1071هـ/1660 م)، ووفاته (1071هـ/1660 م).
- رمضان باشا (1072هـ/1661 م)، ثار عليه الجند وقتله (1072هـ/1661 م).
- إسماعيل باشا (1072هـ/1661 م).
- علي آغا (1075هـ/1665 م)، ثار عليه الجند وقتله (1082هـ/1671 م).
- محمد التركي المعروف بالترك دولاتلي (1082هـ/1671 م).
- بابا حسن (1093هـ/1682 م)، أعدم بقطع رأسه (1094هـ/1683 م).
- ميزو مورتو (1095هـ/1683 م)، ثم عزله والتحاقه ببلاد الترك (1101هـ/1689 م).
- شعبان خوجة (1101هـ/1689 م)، عزل (1106هـ/1694 م).
- الحاج مصطفى (1101هـ/1689 م)، باشا شرفي.
- موسى باشا (1106هـ/1694 م)، باشا شرفي.
- ميزو مورتو للمرة الثانية (1106هـ/1694 م).
- الحاج أحمد العلج (1106هـ/1694 م)، ووفاته (1109هـ/1697 م).
- بابا حسن قارة باغلي (1109هـ/1697 م)، وعزله (1112هـ/1700 م) يوم الجمعة وشهر صفر.
- بابا مصطفى (1112هـ/1700 م).
- بابا أحمد (1112هـ/1700 م).

المصادر والمراجع المعتمدة في تحقيق مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر"

- الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 26، دفتر 188 (279)، 1177 1175 هـ؛ دفتر 189 (208)، 1175 1174، 1209 1204 هـ.

- الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، سجل 19: 1149هـ/1786 م.

- الأرشيف الوطني الجزائري، وثائق المحاكم الشرعية، علب: 5، 9، 10، 19، 25، 26، 50، 75، 84، 85، 86، 88، 89، 95.

- ابن المفتي، تقاييد حول مدينة الجزائر، نشرها محورة نور الدين عبد القادر في كتاب "صفحات في تاريخ مدينة الجزائر"، منشورات كلية الآداب، جامعة الجزائر، قسنطينة، 1960.

- الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، مذكرات، حورها وأخرجها أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

- زهية بوكردرة، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000.

- عبد الله محمد الشويهد، قانون أسواق الجزائر، مخطوطة بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 670 (الترقيم القديم)، ورقم 1378 (الترقيم).

- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر (1792 1830)، ط. 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص ص. 110 87.

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية،

بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص. 255 374.

ـ ناصر الدين سعيدوني، موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، نشر ضمن كتاب "ورقات جزائرية"، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص ص. 214 256.

ـ ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ: الجزائر في العهد العثماني (الجانب الاقتصادي والاجتماعي)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 19، ص ص.

ـ ناصر الدين سعيدوني، تقديم مخطوط "قانون أسواق الجزائر"، مجلة "حوليات جامعة الجزائر"، عدد 5/1990 1991، ص ص. 117 126.

ـ موسى لقبال، الحسبة المذهبية لبلاد المغرب، ص ص. 85 87.

ـ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر (1700 1830)، رسالة دكتوراه دولة، الجزائر، 2001، ص ص. 183 187 (عمل غير مطبوع).

ـ عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر، نشأتها وتطورها قبل 1830، الجزائر، 1972.

- Audel P., L'orfèvrerie algérienne et tunisienne, Alger, 1920.

- Audel P., Petits métiers algérois, Alger, 1902.

- Bencheneb M., Les mots turcs et persans conservés dans le parler algérien, Alger, J. Carbonel, 1922.

- Cohen M., Le parler arabe des juifs d'Alger, Paris, H. Champion, 1912, 559 p.

- Devoulx A., Les édifices religieux de l'ancien Alger, Extrait de la Revue africaine (1862 1863, 1870), Alger, Typo Bastide, 1870.

- Devoulx A., Alger, étude archéologique et topographique sur cette ville, aux époques romaine, arabe, turque, in Revue africaine, T. 19 22, 1875 1878, pp. 145 159, 225 240 & 385 428.

- De Galland R., Métiers et types algériens, Alger, 1895.

- Delphin G., Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745, in Journal asiatique, avril juin 1922, pp. 161 233.

- Emerit M., Les quartiers commerçants d'Alger à l'époque turque, in Revue Algeria, n° 25/1952, pp. 6 13.

- Féraud Ch. L., Les corporations de métiers à Constantine avant la conquête française, in Revue africaine, T. XVI/1872, pp. 451 454.

- Gaillard M., Sur Alger, observations physiques, Paris/Châlons sur Marne, De Bonnez Lambert, 1837.

- Fagnan, Catalogue des manuscrits arabes, turcs et persans à la Bibliothèque du Musée d'Alger, Alger, 1893.

- Haëdo, Topographie et histoire générale d'Alger, Trad. par A. Berbrugger, in Revue africaine, T. XV/1871.

- Kaiser Klaus, Bedesten Bauten im Osmanischen Reich in Deutsches Archäologisches, Institut Abteilung, Istanbul, 29/1979.

- Kasimirski, Dictionnaire arabe francais, 2 Vols., Paris, Maisonneuve, 1860.

- Klein H., Feuillets d'El Djazaïr, Collection des Cahiers du Comité du Vieil Alger, 1910/1921 (Edition abrégée, Alger, Fontana, 1937).

- Lettelier, Les noms des rues d'Alger barbaresque, in Amina, septembre octobre novembre 1941.

- Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger, Amsterdam, 1728, Paris, Piltan, 1832.

- Marcel J., Notice sur les monnaies, Paris, Ed. Firmin, 1860.

- Marcelin Beaussier, Dictionnaire pratique Arabe Français contenant tous les mots dans l'Arabe parlé en Algérie et en Tunisie, Alger, 1958.

- Raymond A., Le centre d'Alger en 1830, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, T. 31/1981, pp. 73 84.

- Rozet M.P., Voyage dans la Régence d'Alger, Paris, A. Bertrand, 1833.

- Saïdouni N., L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791 1830), Beyrouth, Dar al Gharb al Islami, 2001, pp. 228 & 241 255.

- Saïdouni N., Les biens waqf dans les fohos d'Alger: significations sociales et indices économiques, in

- Sieur de la Croix, Relation universelle de l'Afrique ancienne et moderne, Lyon, Thomas A. Maulry, s.d., T. II, p. 54.

- Shaler W., Esquisse de l'Etat d'Alger, Trad. par M. X. Bianchi, Paris, Lib. Ladvocat, 1830.

- Tableau de la situation des établissements français en Algérie, 1830 1837.

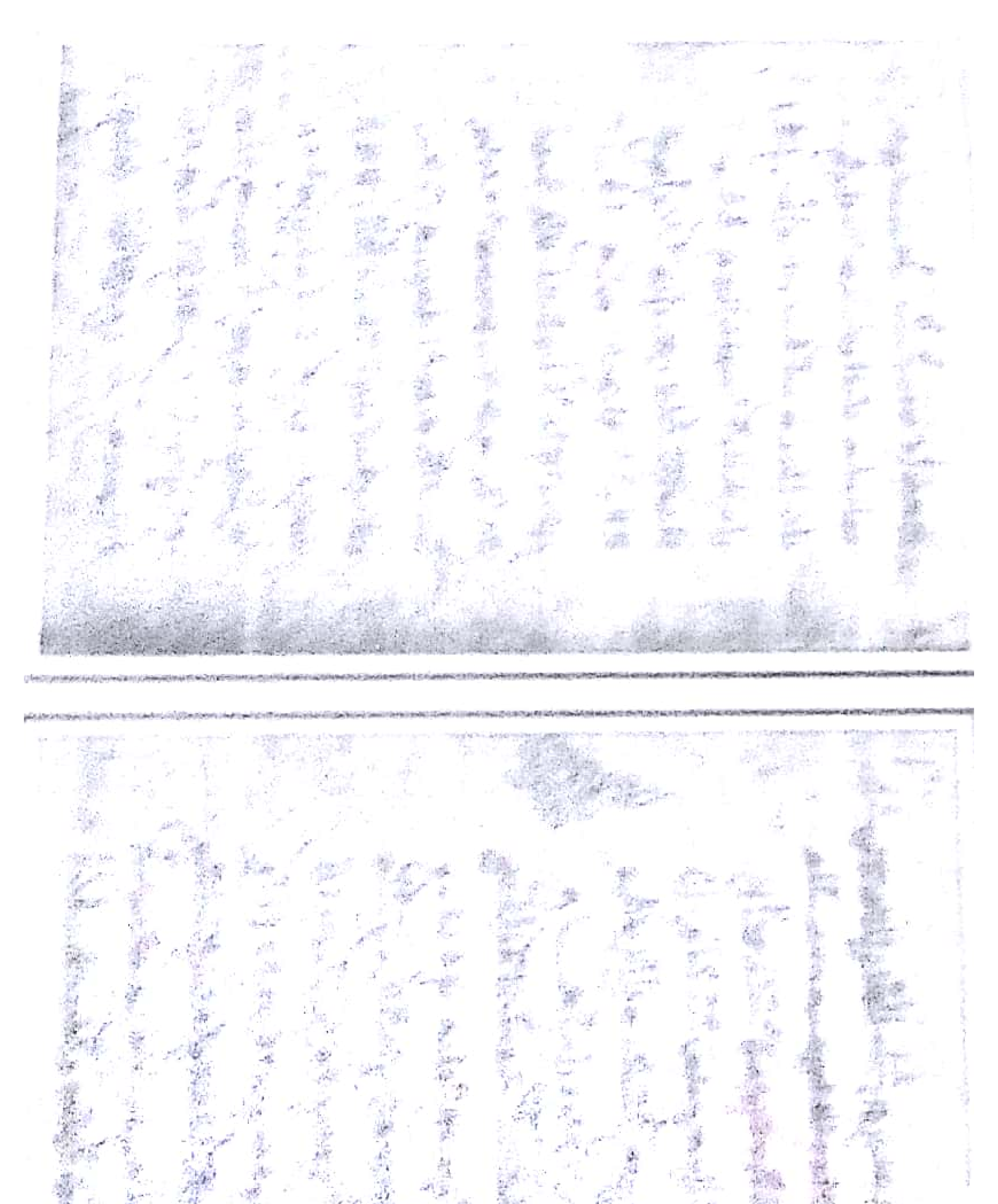
- Shuval T., La ville d'Alger vers la fin du XVIIIè siècle, population et cadre urbain, Paris, Ed. du C.N.R.S., 1998.

- Temimi A., Document sur les biens habous au nom de la Grande Mosquée d'Alger, Tunis, 1980.

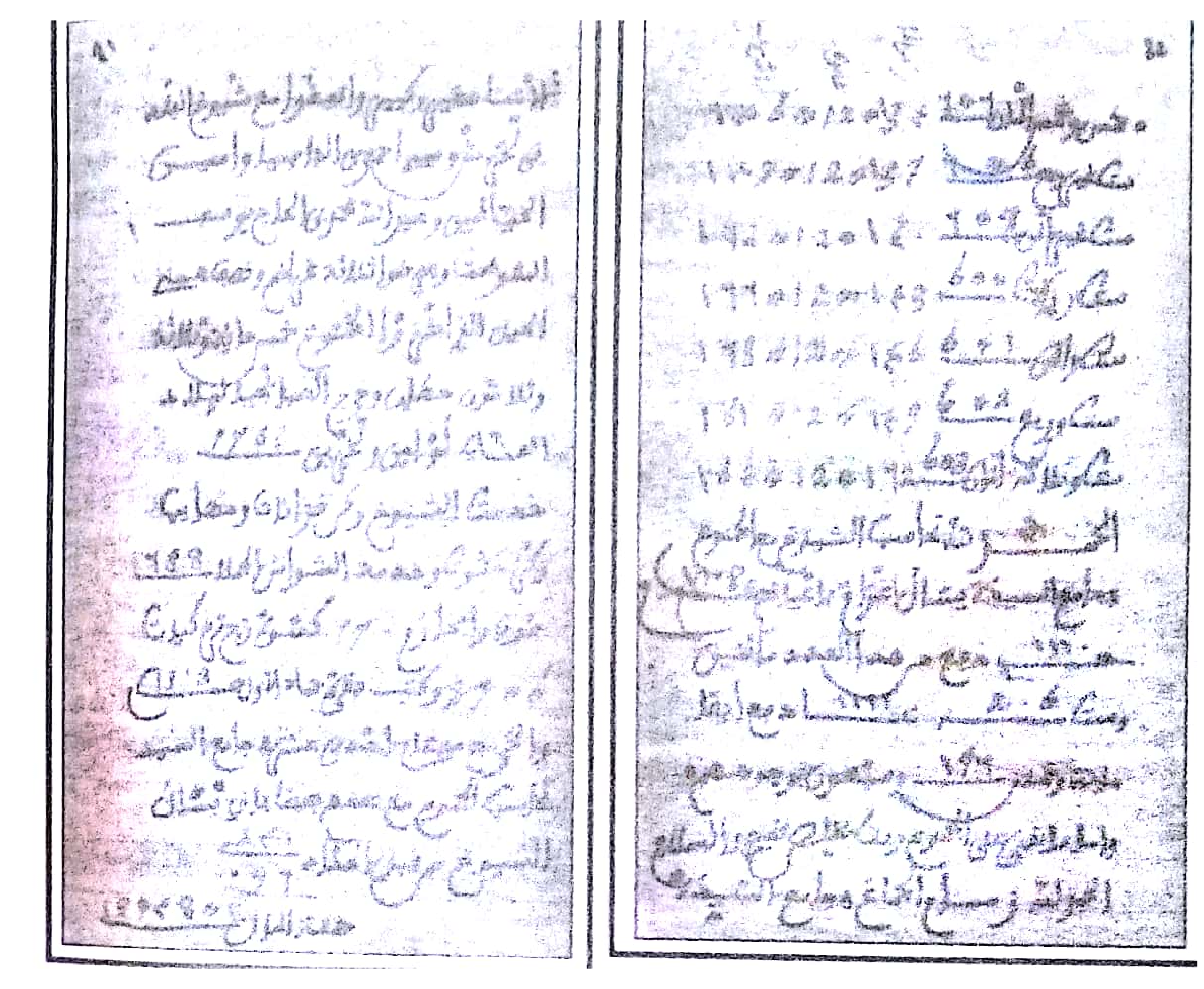
- Touati H., Les corporations de métiers à Alger à l'époque ottomane, in Revue d'Histoire maghrébine, Zaghouan (Tunisie), n° 47 48/1987, pp. 267 292.

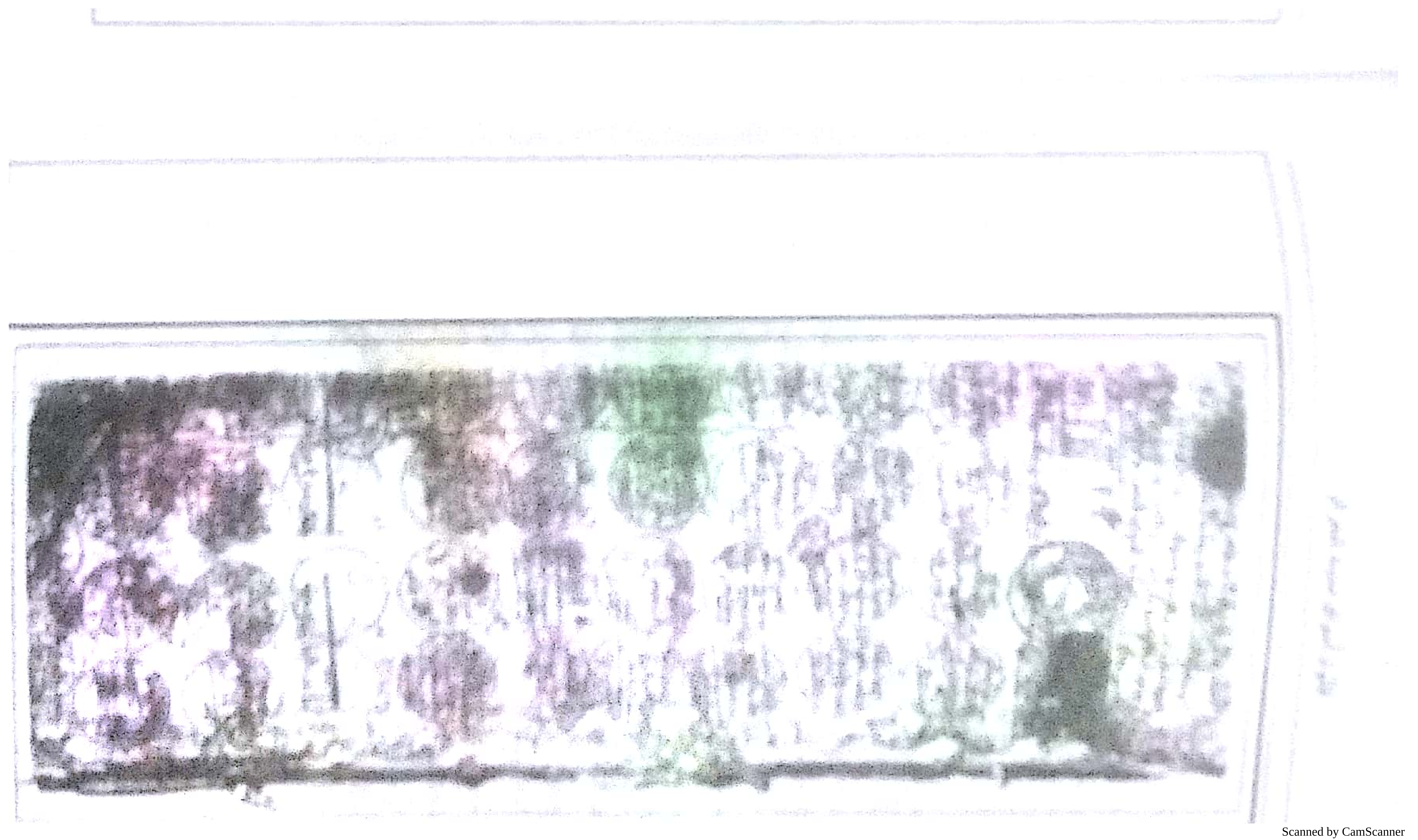
- M. F. Tocchi, Notice sur les poids et mesures et les monnaies d'Alger, Marseille, imp. Dufond Cadet, 1830.

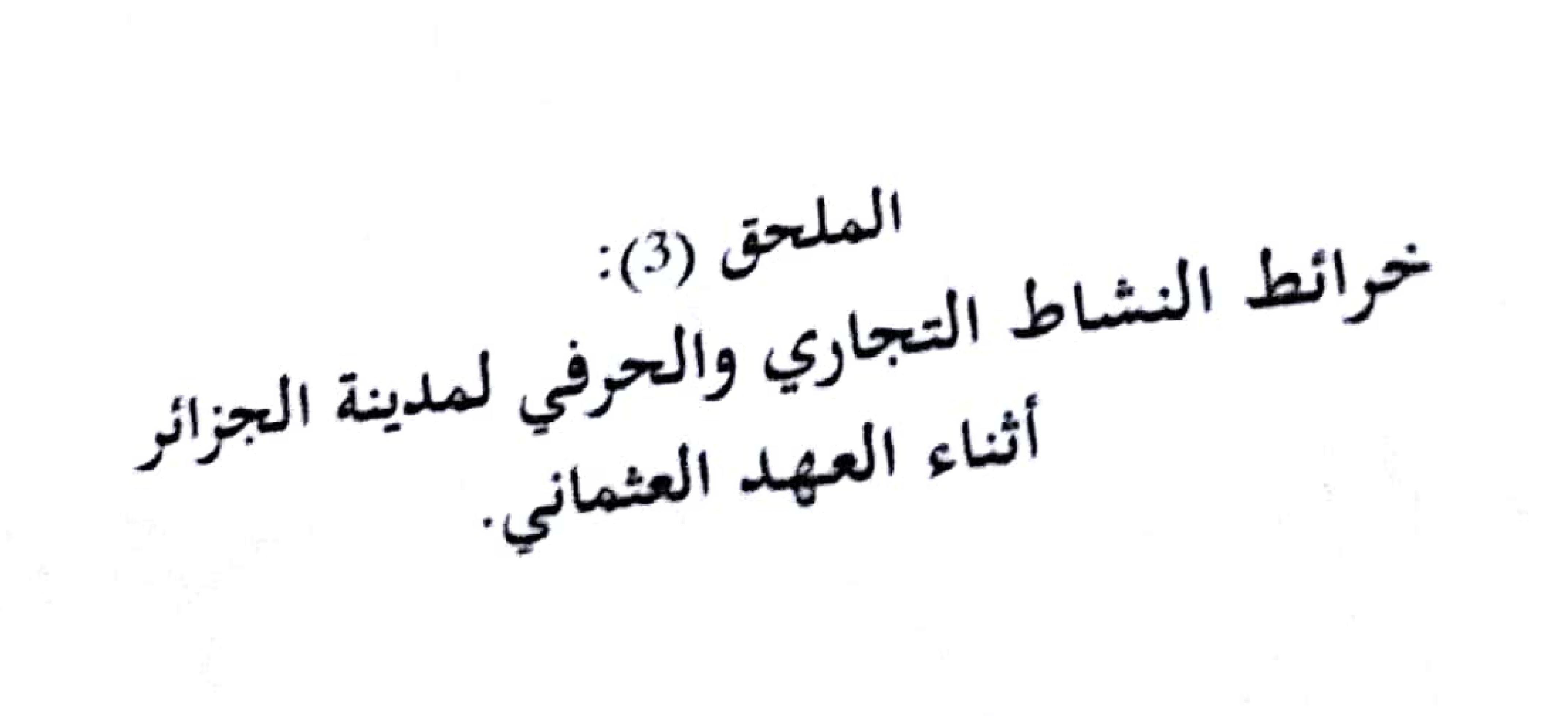
- Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIIIè siècle, Pub. par J. Cuoq, Paris, Sindbad, 1983.



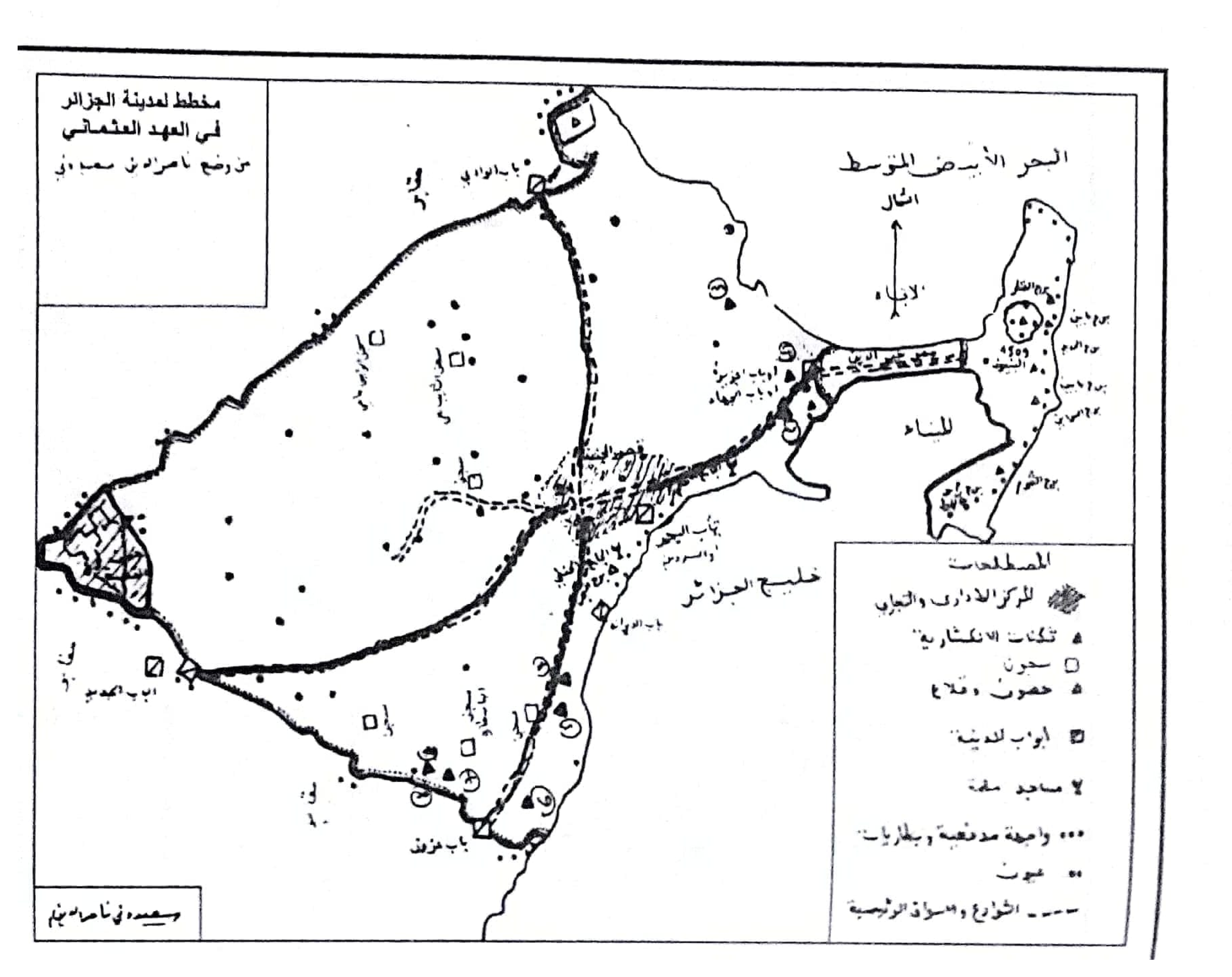
Scanned by CamScanner

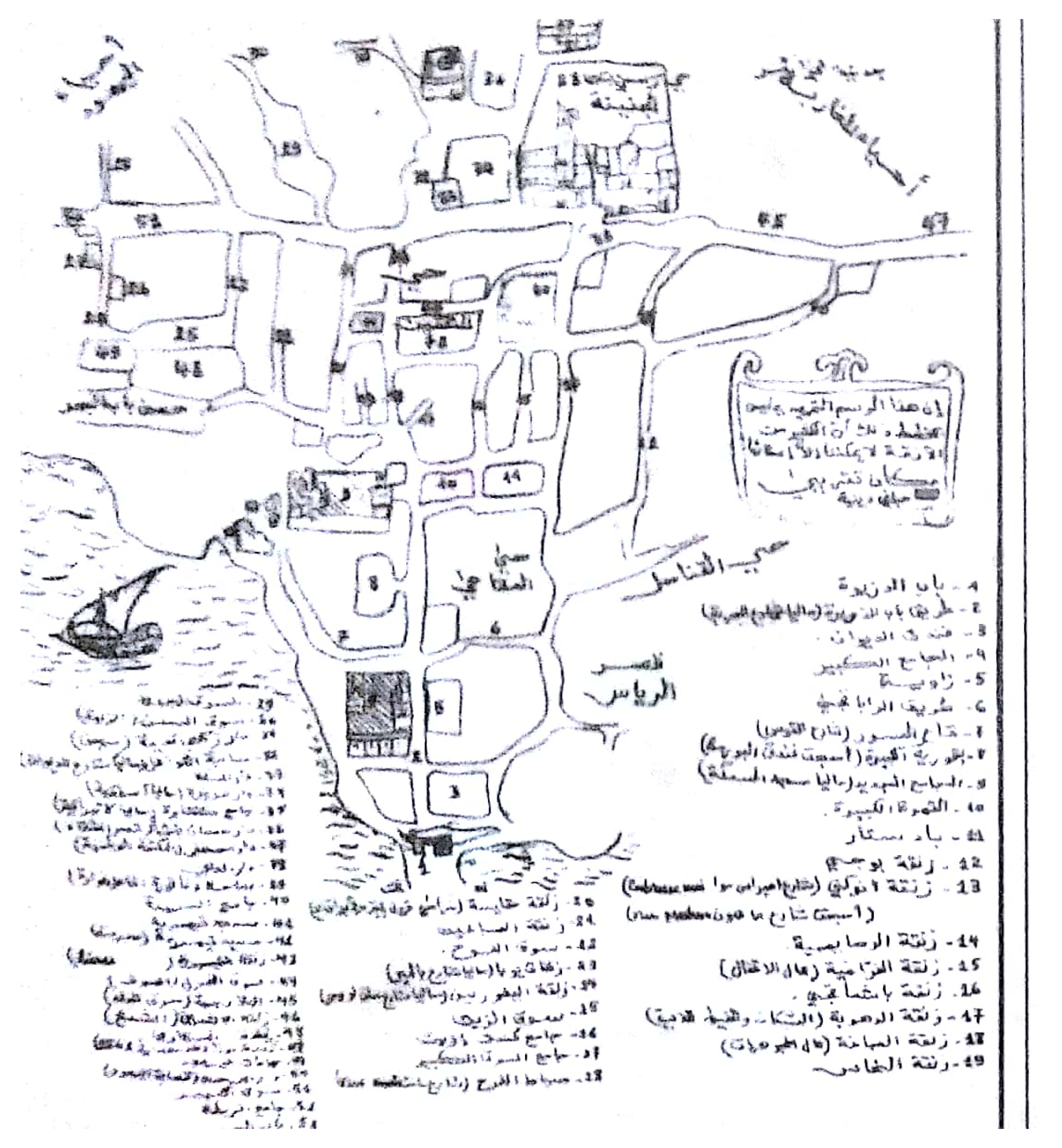






الملحق (3):
خرائط النشاط التجاري والحرفي لمدينة الجزائر
أثناء العهد العثماني.

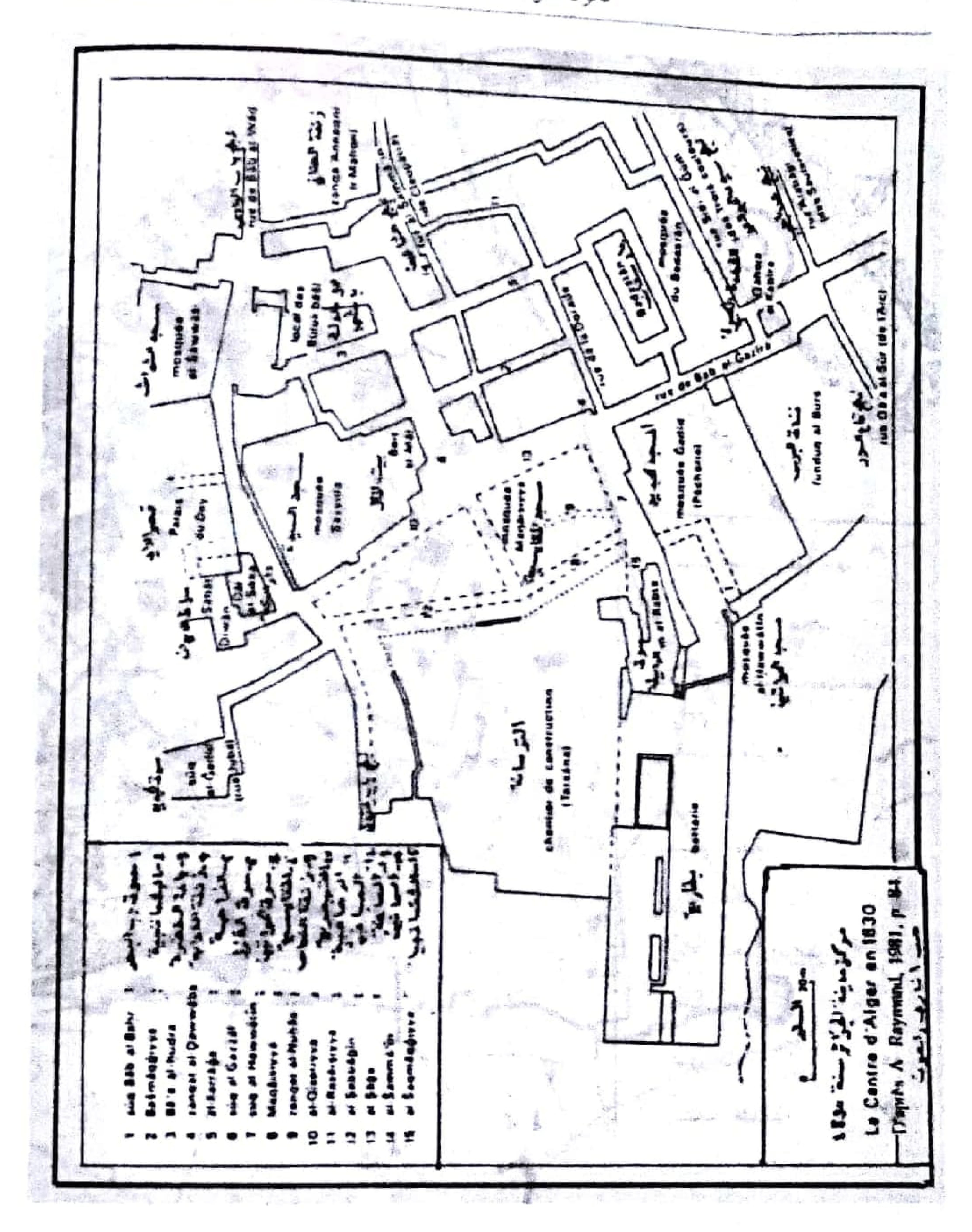

مخطط لمدينة الجزائر
في العهد العثماني
من وضع ناصر الدين سعيدوني
البحر الأبيض المتوسط
الشمال
الميناء
خليج الجزائر
باب الوادي
باب عزون
باب البحر
المصطلحات
المركز الاداري والتجاري
ثكنات الانكشارية
سجون
حصون وقلاع
أبواب المدينة
مساجد مهمة
واجهة مدفعية وبطاريات
عيون
الشوارع والأسواق الرئيسية



حي القناصل
القصر
الرياس
سيدي
1 - باب الدزيرة
2 - طريق باب الدزيرة
3 - فندق الديوان
4 - الجامع الكبير
5 - زاوية
6 - طريق الرابا
7 - شارع السور
8 - الطورية الكبيرة
10 - القهوة الكبيرة
11 - باب سطار
12 - زنقة بوجمع
14 - زنقة الرصاصية
15 - زنقة المزامية
16 - زنقة باشا
19 - زنقة الخادم



خريطة توزيع المساجد والزوايا



مركز مدينة الجزائر سنة 1830

حسب أندري رايمون

الملحق (4) :

لوحات تتعلق بالحياة الاقتصادية لمدينة الجزائر

RÈGLEMENT DES SOUKS D'ALGER

Abdallah Ben Mohamed Ben El-Hadj Youcef
Ech-Chouihad

Publié et annoté par:
Prof Nacereddine SAIDOUNI

EL-BASSAIR EL-DJADIDA